جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

كلية الآداب
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان

منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها

Ibnmujahed methodology for guidance quraan readings and its criticism

إعداد الطالب
عبد العزيز عايش العنزي

إشراف الأستاذ الدكتور
زيد القرالة

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

الفصل الدراسي الصيفي

2017م

التفويض

أنا الطالب: عبد العزيز عايش نزال العنزي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ مـــن رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافـــذة في الجامعة.

الاسم: عبد العزيز عايش نزال العنزي

التوقيع:

التاريخ: 2017/8/10م

ب

إقرار وإلتزام

أنا الطالب:عبد العزيز عايش العنزي **الرقم الجامعي:**1320301039

التخصص: اللغة العربية **كلية:** الآداب

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، إذ أن قمت شخصيًّا بإعداد رسالتي الموسومة بـــ:

منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها

Ibnmujahed methodology for guidance quraan readings and its criticism

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج منى بعد صدورها دون أن يكون لي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب.....

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها

Ibnmujahed methodology for guidance quraan readings and its criticism

وأجيزت بتاريخ: 10 /2017/8م

إعداد

عبد العزيز عايش العنزي

إشراف

الأستاذ الدكتور: زيد القرالة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
أ . د زيد خليل القرالة (مشرفًا ورئيسًا)	.....
أ . د حسن الملخ (عضوًا)	.....
د. حسين كتانة (عضوًا)	.....
أ. د. ناصر النعيمي (عضوًا خارجيًا)	.....

د

الإهداء

إلى كل أصدقائي وأقربائي

الباحث

الشكر والتقدير

قال تعالى:

(قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ{15}).(الاحقاف: 15).

فإني أشكر الله -عزّ وجلّ- الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة، وسخر لي السبل لتجاوز كل الصعوبات التي واجهتني، فله الحمد حمدًا كثيراً .

وانطلاقًا من قوله -ﷺ-: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بالشكر الجزيل إلى شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور زيد خليل فلاح القرالة، الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، والذي لم يوفر أدنى جهد في إسداء التوجيهات والملحوظات والتعديلات التي أفدت منها كثيراً حتى خرجت الرسالة على هذه الصورة. فأدعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

وأتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الفضلاء في قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت الذين تشرفت بالدراسة على أيديهم، والأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة، فجزاهم الله عنا خير الجزاء. وأتقدم بالشكر -أيضًا- لجامعة آل البيت التي أتاحت لي الفرصة لإتمام دراستي العليا فيها، وأدعو الله أن يرفع قدرها عاليًا وكل القائمين عليها.

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ز
الملخص ..... ح
التمهيد: 1
المبحث الأول صفاته وأخلاقه 2
المبحث الثاني نبذة عن القرّاء السبعة 25
المبحث الثالث أهم ردود العلماء على كتاب السبعة 34
الفصل الأول ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية وموقف ابن مجاهد منها 43
المبحث الأول النقد في اللغة 44
المبحث الثاني نشأة الظاهرة 49
المبحث الثالث تأثر ابن مجاهد بغيره من نقاد القراءات 63
الفصل الثاني توجيه القراءات عند ابن مجاهد 84
المبحث الأول: النشأة والتصنيف 84
المبحث الثاني توجيه القراءات القرآنية عند ابن مجاهد 96
المطلب الأول: التوجيه النحويّ 97
الفصل الثالث انتقاد القراءات عند ابن مجاهد 116
مدخل: انتقاد القراءات عند ابن مجاهد: 116
مدخل: 117
المبحث الأول الانتقاد النحويّ 121
المبحث الثاني انتقاد القراءات صرفًا وصوتًا 135
الخاتمة: 153
المصادر والمراجع 155
القرآن الكريم 155
الدوريات: 164
Abstract 166

الملخص

تتبنى هذه الدراسة الحديث عن منهجية ابن مجاهد في توجيه القراءات القرآنية وانتقادها، في كتابه السبعة مدعمة بكتب النحو والقراءات والسير وبعض الدواوين الشعرية، من أهمها: كتاب سيبويه (ت: 180 هـ) ، ومعاني القرآن للفراء (ت: 207 هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت: 215 هـ)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت: 311 هـ)، والبيان في غريب إعراب القرآن، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانباري (ت: 557هـ).

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما الفصل الأول ففيه ثلاثة مباحث تحدّث الأول منها عن معنى الانتقاد لغة واصطلاحًا، والمبحث الثاني تتبع ظاهرة انتقاد القراءات منذ عهد النبي -ﷺ- الى عهد ابن مجاهد، وأفرد المبحث الثالث لتناول مدى تأثر ابن مجاهد بغيره من النقاد.

وجاء الفصل الثاني في مبحثين، الأول منهما عن نشأة ظاهرة توجيه القراءات القرآنية. والمبحث الثاني تحدث عن توجيه القراءات القرآنية عند ابن مجاهد تحت مطلبين: هما التوجيه النحوي، والتوجيه الصوتي والصرفي.

وتحدّث الفصل الثالث عن ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية عند ابن مجاهد تحت مبحثين، الأول منهما انتقاد القراءات القرآنية نحويًا والثاني انتقاد القراءات القرآنية صوتيًا وصرفيًا.

وتضمنت الخاتمة أهم النتائج ومدى تأثير بن مجاهد بالمدارس والأعلام. مبينة ميله الى المدرسة الكوفية في توجيهاته وانتقاداته.

التمهيد:

ابن مجاهد: هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي[1]، ولد في ربيع الآخر عام خمسة وأربعين ومئتين[2] في سوق العَطشَ، بمدينة بغداد. وقد اتفقتْ المصادرُ على تاريخ ولادته، إلاّ ما ورد في بعضــها -مثل تاريخ بغداد للخطيب-، من أنه توفي عام أربعة وعشرــين وثلاثمئة، وله ثمانون عامًا، فإذا رجح هذا الرأي، فإن ميلاده يكون في عام أربعة وأربعين ومئتين[3].

وعلى الرغم من إجماع تلك المصـادر --أيضًـا-- على كنيته واسمه ونسبه كما أسلفنا، إلاّ أننا نقف على ما ذكره ابن الباذش -منفردًا- في كتابه (الإقناع في القراءات السـبع)، أن جد أبيه هو إسـماعيل، حيث كتب:((علي أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن اسـماعيل بن مجاهد....))[4]. وقد نسـبته بعض المصادر (العَطَشي) نسبةً إلى سوق العَطَش الذي ولد فيه[5].

---

[1] سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الحديث، القاهرة، طـــ1، 2006م، ج11، ص488.

[2] معرفـة القرّاء الكبار على الطبقات والاعصـــار، شـــمس الدين أبو عبد الله الذهبي، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ص153.

[3] تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، دار الغروب الإســـلامي، بيروت، ط1، 2002م، ج6، ص353 .

[4] الإقنـاع في القراءات الســـبع، أبو جعفر أحمـد بن علي بن أحمد بن خلف الباذش، تحقيق د عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، طـــ1، ت 1992م، ج1، ص83،84.

[5] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والاعصار، شمس الدين الذهبي، ص153.

المبحث الأول صفاته وأخلاقه

اتّصف بصفات كريمة نبيلة، وتحلّى بمكارم الأخلاق والأدب، وصفات أهل الصلاح والفلاح. ومن صفاته -أيضًا- التواضع، والحلم، وحسن الأدب، والسعي في قضاء حوائج المحتاجين، والعفة، والأمانة. فقد ذُكر عن النديم: ((وكان – مع فضله وعلمه وديانته ومعرفته بالقراءات وعلوم القرآن-حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثاقب الفطنة، جوادًا))[1].

وتؤكد الأخبارُ عن ابن مجاهد تحليه بتلك الصفات النبي -ﷺ- لة والقيم الجليلة، وما اتّصف به -أيضًا- من أمانة علمية ودقة بالنقل. وذكر ابن الجوزي[2] قال: نفذت إلى ابن مجاهد لأقرأ عليه فتقدم رجل وافر اللحية كبير الهامة وابتدأ ليقرأ، فقال: ((ترفق يا خليلي، سمعت محمد بن الجهم[3] يقول: سمعت عن الفرّاء يقول: أدب النفس ثم أدب الدرس))[4].

ويتبين من مثل هذه الأخبار العديد من السمات الشخصية التي يتميز بها ابن مجاهد كالحِلم، والصبر، واهتمامه بالطابع التنظيمي عند طلابه، والأمانة العلمية في النقل والتحري؛ فالفرّاء توفي في مطلع القرن الذي ولد به ابن مجاهد، وبينهما عهدٌ من الزمن، وهذا يحسب لابن مجاهد فقد نسب القول لصاحبه الفرّاء (أدب النفس ثم أدب الدرس) بتسلسل براويه ابن الجهم.

إضافة إلى ذلك، كان ابن مجاهد صاحب جاهٍ وعزّة نفس، حريصًا في سعيهِ لقضاءِ حوائج الناس، ويتضح ذلك فيما ذكره ياقوت عنه-عندما سأله بعض أصحابه كتابًا لهلال بن بدر، فكتب إليه كتابًا يدعوه إلى قضاء حوائج الناس؛ ففعل هلال وبلغ له فوق ما أراد[5].

ولم تقتصر شخصية ابن مجاهد على تلك الصفات حسب؛ فتمثّل صفات خُلقية، منها: المداعبة والظرافة، والتواضع، والبذل والسخاء. ولعل ذلك يظهر جليًّا فيما نُقل عنه، عندما حضر وجماعة من أهل

---

[1] الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م، ص50.

[2] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج16، ص256.

[3] ينظر: المصدر السابق، ج13، ص164.

[4] المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ج13، ص358.

[5] معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق د إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ج 2، ص523.

العلم درسًا في بستان؛ فقال: ((...التعاقل في البستان كالتخالع في المسجد))[1]. ويُسْتَدلُّ ممّا نُقِل عن الحموي على بعض صفات ابن مجاهد التي تحلّى بها كالتواضع والحلم وحُسن المعشر، وقربه من تلاميذه.

مكانته العلمية:

يستطيع الناظرُ في المصادر، والباحث بالتراجم أن يدرك تلك المكانة العلمية العالية التي تبوأها ابن مجاهد بين علماء عصره، إضافة إلى أدبه الجمّ، وخلقه الرفيع. فقد وُصفَ بالإمامة، والأستاذية، وغيرها من الصفات التي تؤكد تفوقه على العديد من أبناء عصره أو من السابقين له. ولمْ يُعرف أحد في عصره أعلم منه بالقرآن الكريم. ويذكرُ الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات عن رؤيا أبي الفضل الزُهري وفاة ابن مجاهد؛ فقال:((....وحدّث الحُسين بن محمد بن خلف المقرئ قال: سمعتُ أبا الفضل الزُهري يقول: انتبه أبي في الليلة التي مات فيها أبو بكر ابن مجاهد، فقال: يا بني، ترى من مات الليلة؟ فإنّي رأيتُ في منامي كأن قائلا يقُول: قد مات الليلة مقوّم وحي الله مُنْذُ خمسين سنة. فلما أصبحنا إذا ابن مجاهد قد مات...))[2].

ويتضحُ هذا جليًا؛ عند حديثنا عن أبرز ما تفوق فيه ابن مجاهد على كثير من علماء عصره، ومن سبقوه:

1- أهمية مؤلفاته واختياراته:

تباينتْ كتب القراءات كثرةً وقلة في الاستشهاد بآرائه واختياراته، إلاّ أنه لا يكاد كتاب يخلو -من كتب القراءات- من جهود ابن مجاهد. وينبغي تأكيد أنّ هذه الاختيارات تشكل مادة علمية ضخمة جديرة بالدراسة. وكانت منطلقًا للعديد من الدراسات في مجال القراءات بعد ذلك[3].

---

[1] المرجع السابق، ج2، ص523.

[2] الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفي، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م، ج8، ص130.

[3] ينظر: النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص(279،282،295،304،317،318،333،335) .

-التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، تصحيح أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1996م، ص(26،29،31،39،49) .

-الإقناع، لابن الباذش، ج1، ص(161،183،202،219،220،224،33،297) .

فعلى سبيل المثال، جاء كتاب الحجة لأبي على الفارسيّ؛ ليكون شاهداً للقرّاء السبعة، ومدعمًا لاختيارات ابن مجاهد. فقد وازن الفارسيّ بين أقوال ابن مجاهد توجيهًا وانتقادًا، واتفق معه ببعض العلل التي ساقها للقراء، واختلف عنه في غيرها، قال الفارسيّ ردًّا على ابن مجاهد في توجيه قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ}: (الفاتحة:7)، قال: ((قال أبو بكر: والذي عندي أن (غَيْرِ) في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شيء فيه نظر ولبس))[1]. فقد ناقش الفارسيّ قول ابن مجاهد، وبيّن متي يمكن اعتبار غير، ومثل معرفتين ومتى يجب القول إنهما نكرتان. ولم يقتصر الفارسيّ على هذا الموضع؛ فقد احتوى كتابه كثيراً من أحكام ابن مجاهد في التوجيه والانتقاد. وهذا يدل على الأهمية التي حظيت بها كتب أبي بكر، ودورها في إثراء الدراسات اللغوية.

كذلك كان الأمر عند ابن جني الذي اعتمد في تصنيف كتابه (المحتسب) على كتاب الشواذ لابن مجاهد، وهذا ما ذكره ابن جني صراحةً ارتبطفي مقدمة كتابه حيث كتب: ((ألّف ابن مجاهد على رأس المئة الثالثة من الهجرة كتاب القراءات السبعة؛ فانقسمت القراءات إلى شاذة وغير شاذة، وغلب وصف الشاذ على ما عدا القراءات السبع...))[2]. ثم أكمل: ((وبدا لأبي علي الفارسيّ أن يحتج للقراءات السبع، فألف كتابه الحجة))[3].

تدل هذه النصوص دلالةً واضحةً على حجم التغير الذي حدث بعد كتاب القراءات السبعة. ويظهر ذلك جليًّا في حركة التأليف عند العلماء المعاصرين-ومنها كتاب المحتسب الذي أورد العديدَ من أقوال ابن مجاهد وآرائه[4]. -ولا عجب في ذلك-؛ لأن ابن مجاهد أول من سبّع السبعة، وله العديد من المؤلفات التي خطتها يداه.

2- نبوغه بالعديد من العلوم:

كان ابن مجاهد عالمًا في العديد من العلوم، ولم يقتصر مجال بحثه وعلمه في القراءات وحسب، بل تعداها إلى العديد من العلوم. وأهمها:

---

[1] الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1993م، ج1، ص143.

[2] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات وال-أيضًا-ح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م، ج1، ص11.

[3] المصدر السابق، ج1، ص11.

[4] أورد ابن جني العديد من أقوال بن مجاهد، على سبيل المثال، ينظر: المحتسب، ابن جني، ج1، ص(44-51-163) .

أ-علم التجويـد: يُصـــنّف ابن مجاهد من علماء التجويد البارزين، فقد جاء ذكره عند الدّاني في منظومته (الأرجوزة المنبهة)[1]. ويعدّ من المشهورين بالفهم، والمتصفح لكتب القراءات لا يجد صعوبة في إدراك نبوغ ابن مجاهد في التجويد، لما أورد العديد من المفاهيم الخاصة بهذا العلم.

ب- علم الوقف: أفردت العـديـد من كتب الوقف أقوالًا لابن مجاهد، ومنها: كتاب الهادي للهمذاني[2]. ولا يقف الأمر عند ذلك حسب، بل إن ما نُقل عنه يعدّ مصدرًا من مصادر الوقف. والرأي الغالب أن المصادر لم تنقل كل آراء ابن مجاهد بالوقف، والابتداء، لا سيما إذا علمنا عدم توفر كتاب له في ذلك العلم.

ج-علم اللغة: امتاز ابن مجاهد فوق ذلك في معرفته وإتقانه لعلم اللغة. ولعلّ الناظر في كتابة -السـبعة- يـدرك ذلـك تمـام الإدراك؛ فقـد علّل للقراءات بعلل لغوية، ونحوية، يعلّل بها النحاة واللغويون[3]، وانتقاد بعض القراءات والروايـات لأنهـا لا توافق العربيـة في نظره[4]. وفي مقـدمـة كتـابـه المذكور بين أهمية النحو واللغة عندما قسّـم القراء، وفصّل فيهم، فقال: ((.... ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرب الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فضيع الإعراب لشده تشابهه وكثرة فتحه وضمة وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية))[5].

ويحـدد لنـا ابن مجاهد معيارًا مهمًا لقبول القرّاء والقراءات الواردة عنهم، واللغة هي عماد ذلك المعيـار، فصـــحـة مطـابقـة العربيـة ولو بحرف من شروط قبول القراءة عنده. وما ذكره ابن جني عنه في المحتسب[6] يدل على معرفته واهتمامه بعلم النحو.

---

[1] ينظر: الأرجوزة المُنبهة على أسماء القُراء والرُواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، تحقيق الجزائري، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999م، ص143.

[2] ينظر: كتاب الهادي في معرفة المقاطع والمبادي: لأبي العلاء الحسـن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق سـليمان بن حمد الصقري، جامعة الإمام محمد بن سعود، ص(54،64،67) .

[3] ينظر: السـبعة في القراءات، أحمد بن موسي بن مجاهد البغدادي، تحقيق شـوقي ضـيف، القاهرة، دار المعارف، ط4، ص107.

[4] المصدر السابق، ص(196،206،409) .

[5] المصدر السابق، ص45.

[6] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات وال-أيضًا-ح عنها، ابن جني، ج1، ص(95،91،66) .

د-علم الرسم والضبط: يحمل كتاب المقنع-للدّاني-بين ثناياه نصوصًا عن ابن مجاهد في رسم بعض الكلمات القرآنية المختلف فيها بين مصاحف الأمصار، ونصوصًا له بكتاب النقط، وهذا في مجمله يدل دلالةً واضحةً على عنايته الفائقة بذلك العلم[1].

3- تلاميذه:

قال الإمام ابن الجزري(:(ولا أعلم أحدًا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذًا منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه))[2]. إن لكثرة عدد تلاميذه دلالةً مهمَّة على مكانته العلمية، ومرتبته العالية. ولا شك أنها تنعكس --أيضًا-- على ثقة الناس به، وعطفًا على ما ذكره ابن الجزري عن كثرة عدد متعلميه، وبعضهم من العلماء البارزين في علوم مختلفة.

4- أقوال العلماء بابن مجاهد:

قال أحمد بن يحيي النحوي المعروف بثعلب: ((ما بقي في عصرنا هذا أحد أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد))[3]. وقال صاحب الفهرست: ((آخر ما انتهت إليه الرياسة بمدينة السلام.....وكان واحد عصره غير مدافع))[4] وقال الخطيب البغدادي: ((كان شيخ القراء في وقته، والمقدم منهم على أهل عصره))[5]. وقال أبوصلاح[6] :((إمام القراء في وقته وبعده، والمقدم في علم القرآن ومعارفه))[7]. وقال الإمام الذهبي: ((الإمام المقرئ، المحدث، النحوي، شيخ المقرئين))[8]. وذكر عنه --أيضًا--: ((وانتهى إليه علم هذا الشأن وتصدر مده))[9]. وكتب الحافظ ابن الجزري: ((الحافظ،

---

[1] ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، لأبي عمرو بن سعيد الدّاني، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق، ص107.

[2] غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مكتبة ابن تيميه ج1، ص142.

[3] تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي ج5، ص353.

[4] الفهرست، النديم، ص50.

[5] تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج5 ص352.

[6] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج16، ص360.

[7] طبقات الفقهاء الشافعية، أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح، تحقيق محيي الدين على نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولي، 1992م، ص408 .

[8] سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ج15، ص272.

[9] المصدر السابق ج15، ص272.

الأستاذ، أبو بكر ابن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبَّع السبعة))[1]، وأضاف: ((وبَعُدَ صيته واشتهر أمرة وفاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير))[2].

وبالإضافة إلي جميع هذه الأقوال الصريحة التي اتّسمتْ بالثناء والمديح لابن مجاهد يمكننا استنباط رأي ضمني يثني على ابن مجاهد، وقوامه موقف العلماء من اختياره، فلم يتعرض للانتقاد، أوعدم القبول. بل على العكس، فقد ارتضتْ الأمة من ابن مجاهد هذا العمل. ولا نكاد نقف على قولٍ يُعيب على ابن مجاهد ما صنعه -إلا بما عرف بالشبهة- فهو أول من سبّع القراءات، فكانت قبل ذلك عند أبي عبيد القاسم بن سلام نحو ثلاثين قراءة، وتوسع بعض القراءِ حتى وصل بها إلى نحو خمسين قراءة.

إنّ القول الدارج أن ابن مجاهد أراد بهذا العلم تطبيق حديث النبي -ﷺ-: ((أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه))[3] قوامه الظنون؛ فليس بين أيدينا ما يثبت ذلك، فصحة السند، ومطابقة المصحف العثماني، وموافقة العربية هي شروط قبول القراءة من عدمها. وهذا ما تمسك به ابن مجاهد في اختياره للقراءات. أما من أُشكل عليه الأمر، وفهم من هذا الاختيار، أن المختارين بالكتاب هم المقصودون بالحديث النبويّ الشريف، فهذا شأنه أو قصور في فهمه. -وسنناقش هذه المسألة في المبحث المخصص عن كتاب السبعة إن شاء الله-.

مؤلفاته:

1- كتاب الجامع الكبير: يطلقُ بعضهم عليه (القراءات الكبير) تمييزًا له عن كتاب (السبعة) الملقب بـ(القراءات الصغير). ويتضح من وصف الكتاب بالكبير بأنه يحوي مادة علمية ضخمة. وقد ذُكر الكتاب

---

[1] غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج 1، ص139.

[2] المرجع السابق ج1، ص142.

[3] الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ج6، ص184.

بالعديد من المصادر، منها: الإرشاد لأبي الطيب غلبُون[1]، وجامع البيان للداني[2]، وذكره الخطيب في الموضح[3]، وابن الباذش في الإقناع[4].

وقد جاء في شرح الدرر عن أبي بكر بن أشـــته؛ أنه قال: ((إن شـــيخه الإمام أبا بكر بن مجاهد صـنف بعد كتابه السـبعة الكتاب الكبير، الذي ذكر فيه أكثر من سبعة وسبعين، بين صحابي وتابعي، وإمام متقـدم ومتـأخر، وبين منـازلهم من علم القرآن، وذكر مـذاهبهم في القراءات، وائتمام الناس بهم في الأيام القديمة، والرواية عنهم))[5]. ولعله يعدّ الأضخم بين كتبه؛ بالنظر إلى ما تناوله من أخبار القرّاء والمقرئين، ولم أقف عليه أو على غيره من كتب ابن مجاهد أثناء بحثي؛ مما يؤكد ما ذهب إليه المحققون والباحثون؛ أن الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا هو السبعة[6].

2- كتاب الشواذ:اعتمد ابن جني هذا الكتاب في تصنيفه لكتابه (المحتسب)، الذي ذكر في مقدمته: ((وعلى أننـا ننحى فيـه كتـاب أبي بكر أحمد بن موسي بن مجاهد -رحمه الله- الذي وضـــعه لذكر الشـــواذ من القراءة))[7]. ولم ينفرد ابن جني في ذكره، فقد ذكره صاحب الفهرست كجزءٍ من القراءات الشاذة الواردة في السبعة، ومن المعلوم، أن ما قام به ابن مجاهد في كتابه السبعة، قد قسّم القراءات إلى شاذ ومتواتر؛ وهذا ما سـنأتي على ذكره، أما عن ذكر كتاب الشـواذ، قال صـاحب الفهرسـت: ((كتاب شـواذ السـبعة، كتاب الياءات، كتاب الهاءات، كتاب قراءة الأعمش....))[8]، ولم تر النور -أيضًا-

---

[1] ينظر: الإرشـاد في القراءات عن الأئمة السـبعة: لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، تحقيق باسـم السـيد، جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن للعسكريين، ط1، 1432هـــ ج1، ص192، 210.

[2] ينظر: جامع البيان في القراءات السـبع، لأبي عمرو عثمان بن سـعيد الدّاني، نسـخة محفوظة في الجامعة الإسلامية، رقم الحفظ(7266)، ص455.

[3] ينظر: الموضـح لأوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن ثابت البغدادي، تصحيح ومراجعة عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، طـ2، 1985م، ج2، ص214.

[4]ينظر: الإقناع، لابن الباذش، ص363.

[5] شرح الدُرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، أبو عبد الله محمد بن عبدا لملك المنتوري، تحقيق الصديقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة،2001م ج2، ص865.

[6] ينظر: مآخذ ابن مجاهد على قراءات السـبعة بين الرواية وقياس العربية، د محمد بن إبراهيم السـيف، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، العدد2، رجب1430هـ مجلد 2، ص198.

[7] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وال-أيضًا-ح عنها، ابن جني، ص35.

[8] الفهرست، النديم، ص51.

3- كتـاب قراءة ابن عامر:ذكره النديمُ، ومن المعلوم أن ابن مجاهد أفرد للقراء الســـبعة كتبًا، تناول فيها قراءة كل قارئ، ويبدو من عنوانه أنه ناقش قراءة ابن عامر[1].

4- كتاب قراءة ابن كثير: ويتضح من عنوانه أنه تناول فيه قراءة ابن كثير[2]، وسيمر بنا كتاب قراءة المكيين، يناقش قرّاء مكة، وابن كثير أحدهم.

5- كتاب قراءة أبي عمرو: يتحدث عن قراءة أبي عمرو بن العلاء البصرــي، وجاء ذكره عند ابن الجزري في النشر[3]، والدّاني في جامع البيان.[4]

6- كتاب قراءة حمزة[5]: يتحدث فيه عن قراءة حمزة الزيات، وقد اختاره ابن مجاهد من السبعة في كتابه، وهو من قرّاء الكوفة.

7- كتاب قراءة عاصم: ذكره الدّاني في جامع البيان[6]. وذكره الصفدي في الوافي بالوفيات[7].

8- كتاب قراءة علي بن أبي طالب[8]: انفرد بذكره صاحب الوافي بالوفيات، ولعله من أقدم كتب ابن مجاهد التي خطها، ولم تصـل إلينا. ويتضح من اسمهِ، اقتصاره على قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب-كرّم الله وجهه-.

9- كتاب قراءة الكسائي[9]: ذكره صاحب الفهرست، والوافي بالوفيات. والكسائي من قرّاء الكوفة بالإضافة إلى عاصم، وحمزة.

10- كتاب قراءة نافع: ذكره ابن الجزري في النشرــ في حديثه عن ســورة الأنبياء ويتضــح أنه اطلع عليه؛ فقال: ((وقدْ وهِم ابنُ مجاهد في كتابه قراءةُ نافع حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون.....))[10].

---

[1] المصدر السابق، ص51.
[2] المصدر السابق، صــ50.
وينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن أبيك الصفدي، ج8، ص130.
[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص193.
[4] جامع البيان في القراءات السبع، الدّاني، ص508.
[5] الفهرست، النديم، ص50، والوافي بالوفيات، الصفدي، ج8، ص130.
[6] جامع البيان في القراءات السبع، الدّاني، ج2، ص452.
[7] الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج8، ص130.
[8] الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج8، ص130.
[9] المصدر السابق ج8، ص130، الفهرست، ابن النديم، ص50.
[10] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص323.

11- كتاب قراءة النبي -ﷺ-[1]: تحدث عنه ابن خير في فهرسه منقولًا عن شيوخه، ونسبه إلى ابن مجاهد، وسماه: ((كتاب قراءة النبي -ﷺ- ، وما حفظ من ألفاظه واستعاذته وافتتاحه)). كما ذكر ابن الجزري أنه سمع عنه[2]؛ ولعّله بذلك يؤكد أن ابن مجاهد أفرد كتابًا عن قراءة النبي -ﷺ- ولم يطّلع عليه.

12-كتاب المدنيين: انفرد في ذكره الدّاني في صفحات كتابه جامع البيان[3]. ويبدو من عنوانه أنه تناول فيه قراءة أهل المدينة، لا سيما أنه ذكر قراءة أبي جعفر، وقراءة شيبة بن نصاح في كتابه السبعة، وهم من قرّاء المدينة.

13-كتاب المكيين: ذكره ابن الباذش في الإقناع، وهو على غرار كتاب المدنيين فيما يبدو، فقد تناول فيه قراءة أهل مكة، وأهم أخبار القرّاء المكيين، وقد ذكر بعضهم في السبعة كابن مُحيصن ومجاهد، كما تناول من قاموا بالقراءة من مكة عند حديثه عن ابن كثير[4].

14-كتاب الهاءات: جاء ذكره في الفهرست للنديم، والوافي بالوفيات[5]، ولم أجده عند غيرهما؛ وهو كسائر كتبه مفقود. ولعله تناول هاءات القرآن الكريم كما يتضح من عنوانه.

15-كتاب الياءات: ذكره ابن الجزري في موضعين من كتابه النشر[6]، وأبو شامة في إبراز المعاني[7]. وعلى الرغم من إجماع أغلب كتب التراجم والمصادر على هذه الكتب، إلاّ أنها لم تصل إلينا، وما عرفنا من كتب ابن مجاهد إلا كتابًا واحدًا هو كتاب السبعة.

16-كتاب السبعة: رأينا في عرضنا لمؤلفات ابن مجاهد تأخير ذكر كتاب السبعة حتى آخر العرض، وذلك لسببين: أنه من أهم الكتب في مجال القراءة. وهذا ينسحب بالضرورة على كتب المؤلف. فقد كان أكثرها ذيوعًا وانتشارًا؛ ممّا يُوجب تناوله بشيء من التفصيل، والتدقيق، والبحث؛ ولأنه عماد البحث. ففيه نبحث في آراء ابن مجاهد في قراءات القرّاء الذين ذكرهم، وتوجيهه للقراءات، وانتقادها، ونكشف عن منهجية ابن مجاهد في ذلك.

---

[1] المصدر السابق، ج8، ص130، والفهرست، النديم، ص50.

[2] غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص157.

[3] جامع البيان في القراءات السبع، الدّاني، ص696.

[4] الإقناع، ابن الباذش، ج1، ص363.

[5] الفهرست ابن النديم، ص50، الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج8، ص130.

[6] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ج2، ص177، 192.

[7] ابراز المعاني من حرز المعاني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، تحقيق محمود بن عبد الخالق جادو، مطابع الجامعة الإسلامية، ج2، ص224،261.

وينبغي تـأكيـد أمر مهم قبـل البدء في ســـبر أغوار هذا الكتاب النفيس، فمع اتفاق العلماء على أهميـة الكتـاب ومكـانتـه العلمية العالية، إلاَ أنهم اختلفوا في تســـميته اختلافًا كبيرًا، وهذا ما وجدناه في التراجم، ومن هذه التسميات المختلف فيها:

أ- كتاب السبعة: وهو أكثر الأسماء انتشارًا عند المحققين والمصنفين. ومنهم: الدّاني في (جامع البيان)، وابن الباذش في (الإقناع)، وأبو شامة في (المرشد)، والذهبي في سيره، وابن الجزري.[1]

ب- مسميات كتاب السبعة وتعدد عناوينه:

1- معرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام:

وهـذا مـا ذكره أبو علي الفارسيّ -وهو من تلاميذ ابن مجاهد- في كتابه الحجة للقراء الســـبعة. فـذكر في مقـدمتـه: ((فإن هذا كتاب نذكر فيه قراءات القرّاء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المترجم بمعرفه قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام))[2].

ولهـذا العنوان أهميـة؛ لأنه منقول عن تلميذ ابن مجاهد، غير أننا في المقابل لم نجد من ذكر هذا العنوان غيره. ولا يغيب عنّا أن كتاب الحجة جاء نصرةً للقراء السـبع الذين اصطفاهم ابن مجاهد؛ ويعد من أوائـل الكتـب التي جـاءت على هـذا المنوال؛ فـأبو على الفارسيّ توفي بعد ابن مجاهد بعهدٍ قريب؛ إذ توفى أبو علي الفارسيّ عام (377) هـ.

2- قراءات السبعة:

ذكره ابن جني في المحتســـب: ((...ضربًا اجتمع عليه أكثر قرّاء الأمصـــار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد -رحمه الله- كتابه الموسوم بقراءات السبعة.))[3]

وينبغي تـأكيـد أن ابن جني تلميـذ لأبي علي الفارسيّ إلا أنهما اختلفا في تســـمية الكتاب، وتعدّ التسمية التي ذكرها ابن جني هي الأقرب لتلك التسمية عند العلماء.

3- كتاب اختلاف القراءات وتصريف وجوهها:

---

[1] ينظر: جامع البيان، الدّاني، ج2، ص732،717.

-الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ج1، ص356،547.

-المرشـد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شـهاب الدين أبي شـامة، تحقيق طيار قولاج، دار صـادر بيروت، 1975، ص154.

-سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج15، ص272.

-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص (103،127،137،169) .

[2] الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسيّ، ج1، ص6.

[3] المحتسب، ابن جني، ج1، ص32.

ذكره ابن خير (575هـ) في فهرسه[1]. وقد يكون عنوانًا آخر لكتاب السبعة.

مما تقدم نلاحظ اختلافًا بين العناوين، ولكننا نرجح العنوان السائد عند أكثر أهل العلم. ولاسيما المحققين منهم، فقد أجمعوا على اسم (كتاب السبعة). وهذا ما أورده أبو عبد الله الحسين بن خالويه - وهو أحد تلاميذ ابن مجاهد- في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها: ((وقرأت حروف السبعة واختلافهم حرفًا حرفًا من كتاب السبعة على ابن مجاهد أربع مرات))[2]. كذلك جاء صراحة في الورقة الأولى من النسخة التركية ما نصه: هذا كتاب السبعة لابن مجاهد، وهذا ما ذكره المحقق-رحمة الله-في مقدمته.

كذلك نستخلص دليلًا مهمًا حول العنوان؛ فقد كانت تسمية الكتاب بعدد القرّاء المذكورين فيه؛ ولعل تلك التسمية تعدّ دليلا مهما على عنوان الكتاب الذي ارتبط بالمضمون. وفي ذلك يقول مكي في الإبانة: ((وقد ألف ابن جبير المقرئ-وكان قبل ابن مجاهد-كتابًا في القراءات وسماه كتاب الخمسة وذكر فيه خمسة من القراء، وألف غيره كتابًا وسماه كتاب الثمانية وزاد على هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي))[3].

مما تقدم أجد أن(السبعة) هو الاسم الصحيح لكتاب ابن مجاهد، والظاهر لنا أنه حاز على هذا الاسم مع تقادم الزمن، وهذا يعلل ما قاله أبو على الفارسيّ (معرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام). فلو كان اسم الكتاب صريحًا، لذكره الفارسيّ كما ورد، لكنه تناول محتواه على الأغلب. ولا نعلم إذا كان الفارسيّ نقل عنوان الكتاب من مُؤلفه حرفيًا، أم أنه عرّف الكتاب من خلال المضمون. ويرجّح أنه فسّر المضمون للدلالة على الكتاب؛ كما أسماه البعض: (القراءات الصغير) تمييزًا له من كتاب (القراءات الكبير)، وأن كتاب السبعة حصل على اسمه عبر التقادم.

ولا يغفل أحد عن أهمية مثل هذا الكتاب. فابن مجاهد هو أول من سبّع السبعة، وأرسى القواعد الأساسية للقراءات. فهذا الكتاب قد انعرج بعلم القراءات انعراجًا محمودًا، ساهم في العناية بكتاب الله -سبحانه وتعالى- بعد ما وصل بها أبو عبيد بن القاسم إلى ثلاثين قراءة، أو إلى خمسين قراءة. فكان لا بد من عمل يساهم في العناية بكتاب الله خوفًا من اختلاف الناس في قراءته وتلاوته؛ فقدم ابن

---

[1] فهرسه ما رواه ابن خير عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي، مطبعة قومش، سرقسطة، الطبعة الثانية، 1997م، ص23.

[2] إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى،1992، ص15.

[3] الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى،1979م، ص66.

مجاهد هذا العمل الذي ارتضته منه الأمة، وقبلت به وباختياره[1]. ولا نكاد نجد من يوجّه سهام النقد لعمله النابع من علمه، وفند في العديد من الروايات والقراءات، وضّعف بعضها، وخطأ غيرها. وقد انطلق ابن مجاهد في اختياره لهذه الثلة من القرّاء وقبول قراءاتهم من عدة أمور، وهي الأمور الواجب توافرها في قبول القراءة الصحيحة؛ من مطابقة خط المصحف العثماني، وموافقة العربية ولو بوجهه، وصحة السند.

وبذلك نشير إلى أهمية مثل هذا الكتاب النفيس، الذي يعدّ -كما أسلفت الدراسة- بداية مهمة في علم القراءات، ومن أهم الكتب في هذا المجال. وهذا ما يجعلنا نؤكد ما ذكرناه عن اسم الكتاب وأهميته.

ولعل أصدق الدلائل على أهمية هذا الكتاب، وعلى صحة تسميته بكتاب (السبعة) هو كثرة المؤلفات التي جاءتْ بعده، وتحمل الاسم نفسه؛ فلولا انتشاره وأهميته وذيوع صيته بين الأصقاع لما نسبتْ كثيرٌ من الكتب نفسها إليه؛ وحملتْ الاسم نفسه، راغبةً هي الأخرى بالانتشار والذيوع -مع عدم الانتقاص من حقها أو التقليل من شأنها- إلا أن كتاب ابن مجاهد يعدّ حقًا كتابًا فارقًا. ولعل من أهم الكتب التي حملت اسم (السبعة) وكانت بعلم القراءات هي: (كتاب السبعة)لأحمد بن يعقوب التائب (ت 340هـ)[2]، وكتاب السبعة لمحمد بن الحسن النقاش (ت 351) هـ[3]، وكتاب السبعة لمحمد بن الحسن بن مقسم العطار(ت362) هـ[4]، وكتاب السبعة للحسين بن أحمد بن خالويه (ت370) هـ[5]. وكتاب السبعة لعلي بن عمر الحافظ الدارقطني (ت385)هـ[6]، وكتاب السبعة، ليوسف بن خليف الغساني الوراق(ت385)هـ[7].

ويلحظ ممّا سبق؛ إجماع المؤلفين على الرغم من اختلاف أمصارهم على هذه التسمية وتطابقها مع كتاب السبعة لابن مجاهد. ويكفي النظر في تواريخ وفيات مؤلفيها لمعرفة أن كتاب ابن مجاهد هو أقدمها.

---

[1] ابو بكر بن مجاهد ومكانته في الدراسات القرآنيةواللغوية، (1400-1401هـ)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة: جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز، تراجم رجال الدين، العدد5، ص63-92.

[2] جامع البيان، الدّاني، ج2، ص454.

[3] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج15، ص575.

[4] الفهرست، النديم، ص53.

[5] إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص279.

[6] جامع البيان، الدّاني، ج4، ص294، النشر، ابن الجزري، ج2، ص391.

[7] معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ج3، ص1209.

- **محتوى الكتاب:**

بعد هذا العرض المستفيض في عنوان الكتاب وكل ما تعلق به، وجب علينا البدء في تناول محتوى كتاب السبعة لابن مجاهد، الطبعة الرابعة تحديدًا، عن دار المعارف بتحقيق شوقي ضيف.

وبعد صفحات عديدة خطها المحقق، كتب فيها مقدماته في الطبعة الثانية، والثالثة، أورد سردًا تاريخيا مفصلًا عن بداية علم القراءات، وكيف بدأ؟ وما أهم الظروف التي صاحبت تلك النشأة؟ تحدث - بعدها- عن الجهود المبذولة في جمع هذا الكتاب النفيس وتحقيقه وتوثيقه، والحقّ كلّ الحقّ أن المحقق ساهم بشكل كبير في إعادة ترتيب الكتاب وتسهيله على الباحثين من بعده[1].

وقد اشتمل الكتاب على عدة محاور شكلت جمعيها مادته العلمية، ففي المقدمة تناول المؤلف حملة القرآن الكريم، وجعلهم على أربعة أصناف:

1- المُعْربُ العالم بوجوه الإعراب، والقراءات، والعارف باللغات، ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار.

2- من يُعرب ولا يَلْحن ولا علم له بغير ذلك.

3- من يؤدّي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره.

4- من يعرب قراءته، ويبصر المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار.

ولعل الأصناف التي كان عليها حملة القرآن الكريم، هي نفسها شروط قبول القراءة عند ابن مجاهد، فمطابقة العربية ولو بوجه من أهم شروط قبول القراءة، -بالإضافة للرسم العثماني، وصحة السند-؛ لذلك فَصّل في بعض القرّاء ممن لا يجيدون العربية، ومالهم منها إلا الحفظ، وكذلك ينسحب هذا الكلام على غيره من الشروط، مثل ضرورة الإلمام بعلم القراءات، وليستْ اللغة وحدها كفيلةٌ وكافيةٌ ما لم يصاحبها علم بالقراءات.

ثم توسع المؤلف بعد ذلك بكتابه فتناول جملة من القضايا المهمة، فأكد ضرورة وجود رواية، وآثار، وأحاديث واردة، لجواز صحة القراءة وبغيرها لا تكون صحيحة. كما قدّم عرضًا لأوجه القراءات واختلافها بين القرّاء، وقد قسمها من حيث الصحة والضعف عدة أقسام[2]:

1- المُجمع عليه السائر المعروف.

2- المتروك المكروه عند الناس المعيبُ من أخذ به.

---

[1] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص45،46.

[2] السبعة، ابن مجاهد، ص48،49.

3- ما توهَم فيه من رواه فضيَع روايته ونسي سماعه لطول عهده.

كذلك عاد فقسم أوجه القراءات من حيث العربية عدة أقسام، فكانت عنده:

1- المُعرَب السائر الواضح.

2- المعرب الواضح غير السائر.

3- اللغة الشاذة القليلة.

4- الضعيف المعنى في الإعراب غير أنه قد قُرئ به.

5- ما توهم فيه فغُلط به فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير.

6- اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم المتقن.

7- القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول.

ولعلنا بعد النظر لهذه القضـــايا التي ذكرها المؤلف في مقدمة كتابه، ندرك تمام الإدراك الســـبب الباعث لتصـنيفه هذا الكتاب. فالقضـايا المطروحة فيه ترسـم لنا الخطوط العريضـة للمحتوى من ناحية، وتبين لنـا أهم المعـايير في قبول القراءات، وكل ما يتعلق بهذا الجانب من ناحية أخرى. فلو توقفنا عند ما ذكره عن أحوال القرّاء وهذه القراءة التحليلية عن أحوالهم؛ نسـتطيع القول-ولو بشـكل ضمني- إنه وضع أسسًا يجب توافرها فيمن تُنقل عنهم القراءة، فليس العلم بالعربية وحده بكفيل ما لم يكن مقترنًا بمعرفة القراءات والآثار الواردة، وقد ذكر:((...ومنهم من يُعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعًا))[1].

وعلى هذا كان موقف ابن مجاهد مع محمد بن الحســـن العطَّار الذي كان يقرأ بحروف تخالف إجماع القرَاء والرواة، مستخرجًا لها وجوهًا في العربية. فأخذ ابن مجاهد على يده ورفع أمره للحكام حتى يردوه عن ضـــلالـه؛ حتى أذعن بـالتوبـة. فالقراءة ســـنة يأخذها الآخر عن الأول، وهذا ما يعدّ من أهم السمات التي يمتاز بها القرّاء.

أما فيما يتعلق بالقراءة نفســـها، فقد اشـــترط قبولها كما وردت بها الرواية، والآثار، والأحاديث، وهذا تأصـــيل علمي لشـــروط القبول. وتناول في المحور الثالث من مقدمته أوجه القراءات واختلافها بين القرّاء. وقد قسـمها قسـمين: من حيث الصـحة والضعف، ومن حيث العربية. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلُ على أنه يُبالغ في انتقاد القراءات والروايات في كتابه.

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص46.

ج- مصادره:

مصـادر المؤلف لها أهمية في دراسة أي كتاب، وهي بلا شك تعدّ من أهم المعايير الواجب اتباعها عند النظر والبحث والتمحيص في أي جهد. وتتجلى أهميتها عند الحديث عن قيمة الكتاب، وشـــخصـــية المؤلف، وأهمية التوثيق، وهي ثمرة دارســة المصــادر-بالضرــورة-وبالحديث عن كتاب الســبعة على وجه الخصـوص يظهر لنا جليًا قدر من الصعوبة في تحديد بعض مصادره. -على خلاف بعضها الآخر فقد ذكرها المؤلف صراحةً - وهذه الصـعوبة مردها إلى فقدان الكثير من الكتب التي تقدمت السبعة، وأخذ عنها ابن مجاهد، خاصــةً تلك الكتب المتعلقة بالقراءات، إذ يعدّ كتاب الســبعة أقدم كتب القراءات التي وصــلت حتى الآن.

ولطبيعة علم القراءات في أنها ســنةٌ يأخذها اللاحق عن الســابق عن طريق القراءة والمشــافهة والرواية، فهذا يدفعنا نحو تقسيم المصادر قسمين[1]:

1- روايته عن شيوخه:

تُعدّ الرواية عن الشــيوخ من أهم مصــادر القراءات؛ لأن التلقِي، والمشــافهة، هما أســاس العلم ومداره. وقد امتاز ابن مجاهد بكثرة الشـيوخ، إذ يربو عددهم على الثمانين شيخًا بلغت مروياته عنهم ما يقرب (372) رواية. فقد عاش ابن مجاهد في عصر امتاز بكثرة العلماء في شتي العلوم، وكانت بغداد منارةً للمعرفة، وقد هيأ هذا له الالتحاق ببعض العلماء، والأخذ عنهم والقراءة عليهم.

وعند دراسـة الشـيوخ بشيء من التفصـيل، يجب علينا الإشارة لما ذكره الذهبي في المعرفة، وابن الجزري في الغاية؛ لأنهما أكثر من دوّن عن شيوخ ابن مجاهد:

— بعض شيوخه الذين قرأ عليهم أو روى عنهم القراءة عرضًا:

1- أحمد بن ســهل الشــيخ أبو العباس الأشــناني[2]، أســند عنه قراءة عاصــم من رواية حفص، توفي سنة(307)[3]هـ.

2- أحمد بن فرح بن جبريل أبو جعفر الضرير البغدادي، توفي سنة (303)[4]هـ.

---

[1] كتاب السبعة لابن مجاهد عرضًا ودراسة، د. أحمد بن سعد بن حسين المطيري، لكرسي القرآن، جامعة الملك سعود، ط1، 1436هـ ص81.

[2] السبعة، ابن مجاهد، ص544.

[3] غاية النهاية، ابن الجزري، ج1، ص59.

[4] المصدر السابق، ج،1ص95.

3- عبـد الرحمن بن عبـدوس أبو الزَعراء البغـدادي، قرأ ابن مجـاهـد عليـه القرآن من أولـه إلى آخره عشرين ختمة[1]، وأسند عنه العديد من القراءات، توفي سنة بضع وثمانين ومئتين.

4- عبد الله بن كثير أبو محمد المؤدِب، وصفه بشيخ وصدوق وقال فيه: ((تعلمتُ من علمه القرآن))[2]، ذكره ابن الجزري في غايته[3]، ولم أقف على تاريخ وفاته.

5- محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملي يعرف بالداجوني الكبير[4]، نص الذهبي على أن ابن مجاهد قرأ عليه، توفي سنة (324) هـ.

— بعض شيوخه الذين روى عنهم القراءة سماعًا، أو روى عنهم الحروف، أو روى عنهم القراءة إجازة:

1- إبراهيم بن أحمـد بن عمر بن حفص بن الجهم، روى عنهم أثرًا في مقـدمـة كتابه، وأســـند عنه قراءة عاصم من رواية أبي بكر، توفي سنة(289)هـ[5].

2- إبراهيم بن علي بن إبراهيم العمري أبو إســحاق، أســند عنه حرفًا واحدًا في قراءة أبي عمرو من راوية عباس في سورة غافر[6](توفي136)هـ[7].

3- أحمد بن الصــقر بن ثوبان أبو ســعيد الطرســوسي البغدادي، روى عنه أثرين في مقدمة الســبعة[8]، توفي(301)هـ[9].

4- أحمد بن علي بن الفضل أبو جعفر الخزاز البغدادي، أسند عنه قراءة عاصم من رواية حفص، كما أسند عنه بعض الحروف في عدد من السور[10] توفي سنة (286)هـ.

5- عبيـد الله بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك أبو القاســم اليزيدي العدوي، روى عنه أثرين في السبعة[11].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص88.
[2] المصدر السابق، ص99.
[3] غاية النهاية، ابن الجزري، ج1، ص445.
[4] السبعة، ابن مجاهد، ص215،268.
[5] المصدر السابق، ص 68،94،400.
[6] المصدر السابق، ص566.
[7] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج14، ص229.
[8] السبعة، ابن مجاهد، ص51،52.
[9] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج14، ص173.
[10] السبعة، ابن مجاهد، ص(95،96،292،299) .
[11] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص(82،83،99) .

6- الفضـل بن مخلد بن عبد الله بن زريق أبو العباس البغدادي، يعرف بفضلان الدقاق الأعرج، روى عنه أثرًا في مقدمة السـبعة[1] عن أبي عمرو، ذكره صـاحب تاريخ بغداد، وطبقات القرّاء، ولم يذكروا تاريخ وفاته.

بعض شيوخه الذين سمع منهم وحدّث عنهم:

1- أحمد بن عبيد بن إدريس الضـبي مولاهم البغدادي أبو بكر النرسّي، روى عنه أثرًا بإسناده عن أبي بكر عن عاصم [2] توفي سنة (280)هـ.

2- أحمد بن منصـور بن سـيار بن معارك الرمادي البغدادي، روى عنه أثرًا في مقدمة كتابه السـبعة[3] توفي سنة (265)هـ.

3- عبـاس بن محمد بن حاتم بن واقد أبو الفضـل الدوري البغدادي، روى عنه بعض الآثار في كتابة[4] (توفي272)هـ[5].

4- عبد الله بن محمد بن أيوب بن صبيح البغدادي[6]، توفي سنة (265) هـ.

5- محمد بن أبي هارون أبو الفضل الوراقَ، روى عنه أثرًا في مقدمة السبعة[7]، توفي سنة (283)هـ.

وتجدر الإشـارة إلى أن أبا بكر ابن مجاهد كثيراً ما كان يقلب أسـماء الشيوخ[8]، فتارة يذكر الاسم صراحة، وأخرى يكتفي بالاسم الأول، وفي موضع آخر يضع الكنية، ومن ذلك حديثه عن شيخه الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمَال أبي علي الرازي، فقد قلب اسـمه عدة مرات في كتابه ومن ذلك: (الحسـن بن مهران) و(حسن الجمال) و(الجمال) و(ابن أبي مهران) و (ابن مهران)، وتُعرف هذه الظاهرة عند المحدثين

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص83.
[2] ينظر: المصدر السابق، ص567.
[3] ينظر: المصدر السابق، ص68.
[4] ينظر: المصدر السابق، ص(46،47،60) .
[5] اكمال تهـذيب الكمال في أسـماء الرجال، علاء الدين مُغلطاي، تحقيق عادل بن محمد، أسـامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، طـ1، 2001م، ص214.
[6] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج10، ص80.
[7] السبعة، ابن مجاهد، ص69.
[8] ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد عرضًا ودراسة، د. أحمد بن سعد المطيري، ص83.

(تدليس الشـــيوخ)، وقد ذكر الدّاني في كتابه جامع البيان هذا الأمر[1]، وأن أبا بكر دلس عند ذكره الإمام المفسر محمد بن جرير الطبري، فقال فيه: ((أخبرني محمد بن عبد الله))[2].

ومـما لا شـك فيـه أن مثـل هـذه الظـاهرة لهـا الأثـر السـلبي، فهـي بـلا شـك لا تمهـد الطريـق للبـاحثين، ولا سـيما عنـد تـذكرنا كـثرة العلـماء في ذلـك الزمـان، مـع وجـود تشـابه في العديـد مـن أسـماء الشـيوخ والعلـماء. ولعلـه مـن أوضـح الأمثلـة عـلى ذلـك أن هنـاك شـيخًا آخـر لابـن مجاهـد يقـال لـه الحسـين بـن عـلي بـن حـماد بـن مهـران أبـو عبـد اللـه الجـمّال، تـوفي سـنة(300) هــ فـلا يـؤمن اللـبس عنـد الحـديث عنـه وعـن الحســن بــن العبـاس بــن أبي مهـران الجـمّال الـذي تـوفي في سنة(289) هـ.

ومع ما تقدم ذكره، فلا يمكننا التقليل من تلك الثقة التي نالها أبو بكر ابن مجاهد، ولا يُشكك في عمله، ولا يحط من قدره، فهو الثقة الضابط المحرر، أعلم الناس بالقراءات في عهده. وفي ذلك يقول ثعلب: ((ما بقى في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد)) وفيه يقول -أيضًا- أبو عمر الدّاني إمام القرّاء في الأندلس: ((فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظاره من أهل صناعته مع اتساع علمه وبراعة فهمه وصـدق لهجته ونسـكه)) وأول من سبّع السبعة، فوصفه بتدليس الشيوخ لا ينافي وصفه بالثقة، ولم ينفرد وحده بذلك بل ذكرت عند غيره، فلا مجال للشك أو للتقليل من عمله.

2-الكتب:

تعدّ الكتب رافدًا آخر من أهم روافد كتاب السبعة، وسنذكر الكتب التي صرّح بها في ثنايا كتابه، وأفصح عن هويتها:

أ- كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلاَم:

ألّف أبو عبيد القاســم بن سَــلام عددًا من كتب القراءات المشــهورة، وكتاب القراءات أحد هذه الكتب التي كتب لها ذيوع الصيت، على الرغم من فقده حتى عهدنا الحاضر.

وقد أشـار إليه ابن الجزري في النشر بقوله: ((فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سَلام))[3]. فليس بغريب أن يشير ابن مجاهد في كتابه لابن سَلام، وإسهاماته التي كانت

---

[1] جامع البيان، الدّاني، ج1، ص243.

[2] السبعة، ابن مجاهد، ص91.

[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص33،34.

النواة الأولي للعديد من كتب القراءات بعد ذلك. فقد توسّـع -ابن سـلاَم-في دراسـة القراءات، والإلمام بعلومها؛ حتى وصلت القراءات بعده إلى ثلاثين قراءة، وقيل خمسين. وبالعودة إلى العبارة السابقة المنقوله عن ابن الجزري، فالعبارة تلزم نوعًا من التفصـيل، فمن المعروف أن أبا بكر ابن مجاهد أول من سـبَّع السـبعة، وقام بتوجيه القراءات وانتقادها بكتاب. وكذلك لا يخفى علينا أن الكتاب المذكور هو من أقدم الكتب التي وقعت بين أيدينا عبر الزمن، فكتب ابن سـلاَم لم يكتب لها الحفظ، وهى التي سـبقت مؤلفات ابن مجاهد؛ فقد توفي ابن سلام سنة(224)هـ بعد ما بلغ من العمر سبعًا وستين سنةً.

وابن مجاهد كما مر بنا ولد في عام(245)هـ. فدراسة مثل هذه العبارة تفتح لنا أفقًا واسعًا للبحث والتحليل في ظاهرة انتقاد القراءات/ والبحث فيها عبر الزمن، وهذا ما سـنناقشه في المبحث القادم من هذا الفصل.

وبالعودة للإشـارة، فقد ذكر ابن مجاهد بالسـبعة: ((وروى أبو عبيد الكسـائي عن أبي بكر عن عاصم في كتابه القراءات: {لُدْنِي} بضم اللام وتسكين الدال وهو غلط))[1]؛ وهذا ما يشير إلى أنه قرأ كتاب القراءات لأبي عُبيد القاسم.

ب- كتاب معاني القرآن لأبي عُبيد:

ورد ذكر الكتاب عند الخطيب في تاريخه، واحتوى على ذكرٍ للكتب التي سبقتْ أبي عُبيد، وتفاسير الصـحابة، والتابعين، والفقهاء، ولكنّ الخطيب يذكر أن أبا عُبيد مات قبل إتمامه، مما يمكننا من القول إن كتاب معاني القرآن هو آخر كتب أبي عُبيد بن سَلام.

وقد ذكر ابن مجاهد في السـبعة ما نصـه: ((وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سـورة طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: {لَدْني} مفتوحة اللام ساكنة الدال)) [2]وهذا ما يدل دلالةً واضحةً على أن أبا بكر قد استفاد من مؤلفات أبي عُبيد-المعاني والقراءات-واطلع عليها وأخذ عنها.

ج- كتاب موسى بن موسى الخُتُلي:

لم أقف على ترجمه له، وذكره ابن مجاهد في عدة مواضـع[3]، ولم يسـمِ كتابه، وقد ورد ذكره فيما يخص رواية ابن ذكوان عن ابن عامر.

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص396.

[2] السبعة، ابن مجاهد، ص104،112.

[3] ينظر: المصدر السابق، ص(16،294،324،394) .

د- كتاب محمد بن سعد:

جاء عند ابن مجاهد ما نصه: ((وأخذت عامة رواية محمد بن عمر من كتاب محمد بن سعد عن محمـد بن عمر)).[1] إلا أن ابن مجاهد لم يذكر اســم الكتاب، ومع بحثي عنه فلم أســتدل عليه في كتب التراجم.

هذه أهم ما تيسر لنا بالبحث عن أهم المصادر التي وردت عنده، بالإضافة لمجموعة من الكتاب نوجزها فيما يأتي:

1- أثناء عرض ابن مجاهد لاختلاف القرّاء في قوله تعالى:{عَمَّا يُشْرِكُونَ}:(يونس:18)، كتب:((وقرأ أبو عمرو وعاصــم وابن عامر الخمســة الأحرف بالياء، كذا في كتابي عن أحمد بن يوســف، عن ابن ذكوان))[2]. وورد عنده بأكثر من موضــع[3]، وارتبط براوية ابن ذكوان عن قراءة ابن عامر. وهذا يدل أنه أخذ عن أحمد بن يوسف[4].

2- كما جـاءتْ بعض الأعلام عنده من أمثال الفرّاء، والأخفش، والخليل بن أحمد، وســيبويه، وأبو حاتم، وهـذا مـا يؤكـد اعتماده كتـب اللغـة، وتوجيه القراءات عنده توجيهًا لغويًّا وفق حجج لغوية[5]. فلم يعتمد كتابه على كتب القراءات وحسب.

منهج ابن مجاهد وطريقته في عرض القراءات:

قام منهج ابن مجاهد على البدء بذكر أسماء القرّاء السبعة، وأصول كل واحد منهم؛ وجاءتْ هذه القراءات بعد ما اجتمع لديه من أسـانيد التواتر سبعة. فضبطها، وحررها، ودوَّنها. فصحة السند، وموافقة العربية، ومطابقة الخط العثماني، هي قوام قبول القراءات من ردها. وكل قراءة لم تتحقق فيها الشرــوط السابقة كلها أو بعضها اعتبرت شاذة تحرم القراءة بها، ويحرم الاعتقاد أنها من القرآن.

وهذا المنهج القائم على ذكر القرّاء وأصول كل واحد منهم واختياراته في شأن الهمزات، والإمالات، والإدغام، والياءات، قد صـار إمامًا للناس ونبراسًـا لهم يحذون حذوه. ومن الكتب التي نهجت هذا النهج، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الدّاني، ونظم التيسير المسمى حرز الأماني للقاسم بن فِيْره بن القاسم الشاطبي، سراج القارئ لابن القاصح العذري.

---

[1] كتاب السبعة لابن مجاهد عرضا ودراسة، أحمد بن سعد المطيري، ص90.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص324.
[3] ينظر: المصدر السابق، ص16،394.
[4] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج5، ص218.
[5] ينظر: المصدر السابق، ص(52،53،106،112،125) .

ويمكن توضيح طريقته في عرض القراءات كما يلي[1]:

أولًا: رتب المؤلف كتابه متوافقًا مع سور القرآن الكريم، فبدأ بسورة الفاتحة ثم البقرة إلى آخر القرآن. مستعرضًا في كل سورة ما اختلف فيه القرّاء من الكلمات القرآنية، وختم كل سورة بذكر ما فيها من ياءات الإضافة والزوائد؛ معللا ذلك بقوله: ((ليقرب مأخذه على من لم تكن قراءته عادته))[2]. وهذا ما كانت عليهِ أغلب كتب القراءات وكتب اللغة، فالنحاة والقرّاء التزموا الترتيب القرآني.

ثانيًا: في طريقة عرضه للآيات داخل السورة الواحدة، لم يلتزم المؤلف التزامًا دقيقًا بترتيب الآيات داخل السورة الواحدة، وإنما قام به المحقق كما ذكر في مقدمته[3]، ففي سورة الحج ابتدأ المؤلف بخلاف القرَاء في قوله تعالى: {وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى}:(الحج:2)، ثم انتقل بخلاف القرَاء إلى قوله تعالى: {وَلُؤْلُؤًا}، ثم رجع بخلافهم -أيضًا- لقوله تعالى: {ثُمَّ لِيَقْطَعْ}، وهكذا لم يلتزم المؤلف التزامًا دقيقًا بترتيب الآيات في عرض اختلاف القرَاء.

ثالثًا: إذا مَرّ المؤلف بأصل من الأصول أفاض الحديث عنه بما يغني عن ذكره عند تكراره في كل موضع. فمثلا عند قوله تعالى: {فِيهِ هُدًى}:(البقرة:2)، استوفى الحديث عن هاء الكناية، واختلاف القرَاء، ومذاهبهم، بما يغني عن الحديث عنها في موضع آخر. كذلك عند قوله تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}، أفاض الحديث عن الهمز المفرد، وعند قوله تعالى: {أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}: (الفاتحة:7) ذكر اختلافهم في ميم الجمع بما يغنى عن ذكرها عند تكرارها.

رابعًا: إذا كان للكلمة المختلف فيها نظائر في سور أُخرى فإنه يذكرها في الموضع الأول تارة، أو يتركها إلى أن يأتي ذكرها في سُورها تارة أخرى. ومن الضرب الأول عند عرضه قول الله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ} ذكر بعض النظائر مثل قوله تعالى: {غِيض}:(هود:44)، وقوله تعالى: {سِيء}:(سبأ:54) وقوله تعالى: {سِيق}:(الزمر:71،73) عند حديثه عن الإشمام.

وأما الضرب الثاني عنده، كما عرضه عند قول الله تعالى في سورة الفاتحة: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}، فإنه يقول: ((وأما الباقون فكلهم يصفَي الصاد في ذلك كله، واختُلِف عن الكسائي في قوله تعالى: {المُصيطرُون} و: {بِمُصَيطِرٍ}، وستأتي في مواضعها إن شاء الله))[4].

---

[1] ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد، عرضًا ودراسة، د. أحمد بن سعد المطيري، ص(180،181،182) .

[2] السبعة، ابن مجاهد، ص152.

[3] المصدر السابق، ص40.

[4] السبعة، ابن مجاهد، ص107.

خامسًـا: يحدد موضـع الخلاف في الكلمة القرآنية المختلف فيها، من ذلك ما ذكره: ((واختلفوا في ضم الياء وفتحها وإدخال الألف[1] في قوله: {وَمَا يَخْدَعُونَ}:(البقرة:9).

سـادسًـا: إذا ذكر حرفًا قرآنيًا مختلفًا فيه، قد تقدم الكلام عنه في إحدى السـور فإنه يكتفي بالإحالة عليه كقوله: ((واختلفوا في: {نِعِمَّا}، وقد ذكرته في البقرة))[2].

سابعًا: كذلك اعتمد المؤلف على المشابهة بين القرَاء، فإن وجدت المشابهة يكتفي بالإحالة على قراءة الآخر مع بيان ما بينهما من اختلاف-إن وجد-فمن ذلك قوله: ((وقرأ حمزة مثل قراءة أبي عمرو... وقرأ الكسائي كقراءة حمزة[3]، وزاد عليه في الحجر: {الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ}..)). وكذلك قوله: ((وقرأ حمزة في مريم مثل أبي عمرو وفي (عسق)مثل ابن كثير، وابن عامر فيهما مثل حمزة[4])).

وقولـه: ((وأمـا حمزة بن حبيب الزيات فقوله في الإدغام في الحروف التي لا حركة لها قريب من قول أبي عمرو إلا الذال في الجيم فإنه كان لا يدغمه هو ولا غيره من القرّاء غير أبي عمرو))[5].

ثامنا : اعتمد – ايضا الوزن اللغوي في توضيح بعض أوجه القراءات فمن ذلك قوله:
((فقرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم: {لَرَءُوفٌ} على وزن (لَرَعُوف) في كل القرآن، وكذلك ابن عامر، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: {لَرَؤُفٌ} في وزن(لَرَعُف)[6].

كـذلـك قولـه: ((وقرأت أنـا على قنبل عن ابن كثير: {هَا أَنْتُمْ} بهذا اللفظ على وزن "هَعَنْتُم"))[7]، وقولـه: ((فقرأ ابن كثير وحده: { وَكَائِن} الهمزة بين الألف والنون في وزن((كاعن))، وقرأ الباقون:{ كَأَيِّنْ} الهمزة بين الكاف والياء المشددة في وزن" كَعَيَن"))[8].

تاسـعًا: عند اختلاف الروايات يشـير المؤلف إلى الرواية التي اختارها، ولم يكن هذا الاختيار من السمات المائزة بل جاءتْ قليلةً عنده، فمن ذلك قوله: ((ورأيت بعضهم يُلَيِّنها فيلفظ بها كالمختلسة من

---

[1] ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد عرضا ودراسة، أحمد سعد المطيري، ص182.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص234.
[3] السبعة، ابن مجاهد، ص173.
[4] المصدر السابق، ص413.
[5] السبعة، ابن مجاهد، ص173.
[6] المصدر السابق، ص171.
[7] المصدر السابق، ص207.
[8] المصدر السابق، ص216.

غير ضــمة تتبين على الواو ولا كسرــة على الياء، وهذا أجود الوجهين))[1]. وقوله: ((...وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو لأنه كان يستعمل التخفيف كثيراً))[2].

عـاشرًا: إذا اتّفق الرواة عن القـارئ فـإنـه يكتفي بـذكر القـارئ، أمّـا إذا اختلفوا، فـإنّـه يَبين هـذا الاختلاف، وهذا من باب الأســـاني،د وفيه يقول: ((وإذا اتفق هؤلاء -أي الرواة-قلت في الكتاب: قرأ نافع، وإذا اختلفوا بينَـت اختلافهم))[3]. وإذا كَثُر الاختلاف فـإنـه يســـتطرد في ذكر الروايات الواردة عنه ويُوازن بينها.

حـادي عشرـــ: امتـاز بالأمانة العلمية العالية، والدقة، فلم يبلغ عن حرف من الحروف المختلف فيها، أو شــك في إحدى الروايات إلا ونبّه على ذلك، مثل قوله: ((وأما أصـحاب حفص فلم أحفظ عن أحدٍ منهم تحصيل ذلك))[4]، وقوله: ((وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء من رواية ابن ذكوان))[5]. وقوله في ســورة البقرة عند قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً}:(البقرة:282) ((وقرأ الباقون بالرفع وأشــك في ابن عامر))[6].

---

[1] المصدر السابق، ص138.
[2] المصدر السابق، ص156.
[3] المصدر السابق ص92.
[4] السبعة، ابن مجاهد، ص127.
[5] المصدر السابق، ص183.
[6] المصدر السابق، ص193.

المبحث الثاني نبذة عن القرّاء السبعة

القرّاء السبعة أولئك الذين صنفهم ابن مجاهد بكتابه وذكرهم فيه عن من سواهم من القرّاء، حتى صاروا يعرفون بهذا المصطلح ويمتازون به عن غيرهم، فهناك القرّاء السبعة، والعشرة، والأربعة عشر. وقد وضعهم ابن مجاهد في كتابه السبعة، وتناول سير حياتهم، وأنسابهم، وأساتذتهم، وتلاميذهم. فأول من ابتدأ بذكره نافع، معللًا ذلك؛ بانه قارئ مدينة الرسول، التي هي مُهاجَرُ رسول الله، ومعدن الأكابر من صحابته. ثم تناول ابن كثير بالبحث، وإذا كان اختياره ثاني الترتيب؛ لما لمكة من أهمية عند المسلمين؛ فإننا لا نعلم السبب الذي دفع به لعرض قرّاء الكوفة قبل غيرهم من البصرة والشام. فلعله كان متأثرًا بالمدرسة الكوفية. وعليه فلم يلتزم ابن مجاهد منهجًا علميًّا واضحًا في عرض الأئمة وأنسابهم وأساتذتهم؛ لذلك سيتم عرض القرّاء السبعة بنوع آخر من الترتيب قوامه تاريخ الأقدم في الوفاة.

1- عبد الله بن عامر: (ت118هـ)[1]

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عمران اليحصبي[2]، ويرجع نسبه إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن حمير بن سبأ، كما جاء عند الذهبي. إلا أنّ بعض المصادر نسبته إلى يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح[3].

ولم تقتصر دائرة الخلاف على نسبه، بل توسعت لتشمل تاريخ ولادته، وكنيته. فمنهم من ذكر تاريخ ولادته سنة ثمان للهجرة، وقيل سنة إحدى وعشرين. يكنى أبا عمرو، أو أبا موسى، ويقول الذهبي في كنيته ما نصه: ((أبو عمران على الأصح، وقيل: أبو عامر، وقيل: أبو نعيم، وقيل: أبو عليم، وقيل: أبو عبيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو موسى، وقيل: أبو معبد))[4]. وقد أجمعت المصادر على مكانته وعلمه. فقد كان إمام أهل الشام، وولي القضاء فيها وإمام الجامع الأموي زمن الوليد بن عبد الملك.

---

[1] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م ج3، ص260.

[2] معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص46.

[3] غاية النهاية، ابن الجزري، ج1، ص424.

[4] معرفة القرّاء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص46.

قرأ القرآن على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان، وقيل على معاذ بن جبل، وقيل على أبي الدرداء[1]. ويذهب الإمام الذهبي إلى التشـــكيك في الأخبار عن قراءة ابن عامر على عثمان بن عفان، وأنّ ابن عامر سمع قراءة عثمان في الصلاة، والقول إنه قرأ عليه نصف القرآن، إلا أنّ هذا التشـــكيك لا يعنى حكمًا نهائيًا بعدم صـــحة الرواية. وقد تكون محتملة، بناءً على ما روى خالد بن يزيد المُرَي أنّ ابن عامر ولد سنة ثمان للهجرة، مما يجعل المسألة قابلة للأخذ والرد في ظل المعادلة الحسابية[2].

روى القراءة عن ابن عامر خلق كثير. وقد عدَّ بعضـهم ما يقارب سـتة وأربعين إمامًا ممن قرؤوا عليـه، منهم يحيي بن الحارث الذماري، وربيعة بن يزيد، وعبد الله بن العلاء بن زبر، والزبيدي[3]، وجعفر بن ربيعة، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر.[4]

ويذكر ابن مجاهد بعضًـا من أسانيد قراءة ابن عامر، ومنها ما جاء ذكره عند يوسف التغلبي عن عبـد اللـه بن أحمـد بن ذكوان الـدمشـــقي أنـه قرأ على أيوب بن تميم، الـذي قرأ على يحيي بن الحارث الـذّمـاري، وأن يحيي قرأ على عبد الله بن عامر. كذلك ما نقله لنا هشـــام بن عمار عن حديث عِراك بن خالد بن يزيد بن صـــالح بن صـــبيح المّريّ قال: ســـمعت يحيي بن الحارث، قال: قرأت على عبد الله بن عامر.[5]

وأشـهر من روى قراءة ابن عامر هشـام بن عمار بن نصـير بن أبان الدمشقي توفي بدمشق سنة خمس وأربعين ومائتين[6]، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي، توفي بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين.[7]

2- ابن كثير: (ت 120هـ)[8]

---

[1] تهذيب الكمال في أســماء الرجال، يوســف بن عبد الرحمن بن يوســف، أبو الحجاج، تحقيق د. بشــار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م، ج15، ص144.

[2] ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج3، ص260.

[3] المصدر السابق، ج3، ص260.

[4] غاية النهاية، ابن الجزري، ص425.

[5] السبعة، ابن مجاهد، ص101.

[6] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص29.

[7] المصدر السابق، ص29.

[8] معرفة القرّاء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص50.

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله أبو معبد المكي الدّاري، ولد بمكة سنة خمس وأربعين أيام معاوية[1]، ويذكر الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" نصًا لشبل بن عباد عن مولد ابن كثير في سنة ثمان وأربعين، وكان يكنى أبا معبد، أو أبا عباد، أو أبا بكر[2]، ونسبته إلى الداري إلى العطر، فقيل كان عطارًا، ويقال إنما يقال له الداري؛ لأنه من بني الدار بني هاني بن حبيب بن نمارة بن لخم[3].

وكان عبد الله بن كثير يمتاز بالفصاحة والبلاغة، أبيض اللحية، طويل الجسم، أشهل العين، يخضب بالحناء عليه سكينة ووقار[4]، وقد أخذ القراءة عرضًا من عبد الله بن السائب، ومجاهد بن جبر، وأنس بن مالك[5]، كان إمام أهل القراءة في مكة المكرمة. روى عنه إسماعيل بن أمية، وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، وأيوب السختياني، جرير بن حازم، والخليل بن أحمد الفراهيدي[6].

وأشهر من روى قراءته أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة (البزري) توفي250هـ[7]، ومحمد بن عبد الرحمن بن محمد المخزومي(قنبل) توفي 291هـ[8].

وقد عاش ابن كثير خمسًا وسبعين عامًا وحضر جنازته سفيان بن عيينه[9]، وعلى هذا أجمع المؤرخون، إلا ما جاء في بعض المصادر كالإقناع لابن الباذش، فقد جاء عنده ما نصه: ((ما ذكر من تاريخ وفاته هو كالإجماع من القراء، ولا يصح عندي؛ لأن عبد الله بن إدريس الأودي قرأ عليه، ومولد ابن إدريس سنة خمس عشرة ومئة، فكيف تصح قراءته عليه لولا أن ابن كثير تجاوز سنة عشرين، وإنما الذي مات فيها عبد الله بن كثير القرشي، وهو آخر غير القارئ، وأصل الغلط في هذا من أبي بكر بن مجاهد، والله أعلم))[10].

---

[1] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث، ص18.
[2] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج5، ص319.
[3] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج، ج15، ص468.
[4] معرفة القرّاء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص50.
[5] غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ص442.
[6] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج، ج15، ص469
[7] معجم حفاظ القرآن الكريم عبر التاريخ، محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، ج1 ص366
[8] المصدر السابق، ص367
[9] معرفة القرّاء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص50
[10] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص18

والناظر في كتب التراجم والسـير يقف على رأي آخر حول وفاة ابن كثير؛ ومن هذه الآراء ما يراه ابن البـاذش أن الـذي مات في هذه السـنة هو عبد الله بن كثير القرشي وهو آخر غير القارئ، ويرى ابن الجزري أن الأمرأُشـكل على ابن الباذش، فابن كثير القارئ وابن كثير القرشي توفيا في سـنة مئة وعشرـين، والصواب أن ابن ادريس لم يقرأ على ابن كثير، ولم يره-حسب رأي ابن الجزري-[1].

3-عاصم بن أبي النجود: (ت 128هـ)

هو عاصـم بن بهدلة بن أبي النّجُود الأسـدي، يكنى أبا بكر، ومنهم من قال بهدلة أسـم أبيه[2]، بخلاف من قـال بهـدلـة هي أمه[3]. قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السـلمي، وزر بن حبيش الأسـدي، ومصـعب بن سـعد بن أبي وقاص[4]. ومن صـفاته أنه كان فصـيحًا حسن الصوت، بل كان من أحسن الناس صـوتًا بالقرآن، إلى جانب ما يتحلى به من أدب ونُسـك، وقد انتهتْ إليه الرئاسـة في الكوفة بعد شـيخه أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، وقد جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد.

قال أبو بكر بن عياش: ((كان عاصـم نحويًّا، فصـيحًا إذا تكلم، مشهور الكلام، وكان هو والأعمش وأبو حصـين الأسـدي لا يبصرـون...))[5]. كذلك قال أبو بكر:((ما رأيت أحدًا أقرأ للقرآن من عاصـم بن أبي النجود))[6]. وإلى جانب علمه بالقرآن امتاز -أيضًـا- برواية الحديث الشرـيف، وكان من أعلم أهل الكوفة بالنحو[7].

وقرأ على عاصم خلق كثير، فمنهم الأعمش والمفضل بن محمد الضبي وحماد بن شعيب وأبو بكر بن عيـاش وحفص بن سـليمان ونعيم بن ميسرـة، وروى عنـه أبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيـب، والخليل بن أحمد، أحرفا من القراءة[8]. وأبو بكر بن عياش بن سالم الحناط الكوفي الأسدي من أشهر رواته،

---

[1] غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ص444

[2] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج5، ص256.

[3] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص34

[4] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص51.

[5] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص258.

[6] غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ص347.

[7] السبعة، ابن مجاهد، ص70.

[8] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص51.

توفي بالكوفة ســـنة ثلاث وتســـعين ومئة في خلافة الأمين وقيل بعد ذلك بعام[1]. وأبو عمر بن أبي سليمان بن المغيرة الأسدي الغاضري، يلقب بحفص، توفي سنة مئة وسبعين وهو ثقة في القراءة[2].

واختُلف في تاريخ وفاة عاصـم، فمنهم من قال: مات سنة ثمان وعشرين ومئة كالبخاري[3]، ومنهم من ذكر آخر سنة سبع وعشرين ومئة، ومنهم من ذكر سنة عشرين ومئة كأحمد بن حنبل[4].

4-أبو عمرو بن العلاء:(ت154هـ)

هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحســين بن الحارث بن جلهمة بن حجر بن مازن[5]، وأمه من بني حنيفة[6]. اختلف في اسمه، فقيل: زبان، وقيل: يحيى، وقيل: العريان، وقيل: جرو[7]. ولد أبو عمرو بمكة سـنة ثمان وسـتين وقيل سـنة سـبعين، ونشـأ بالبصرة ومات بالكوفة، وأخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة[8].

قرأ القرآن على مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، ويحيي بن يعمر، وعبد الله بن كثير، وحميد بن قيس[9]، ويعـدّ من أكثر القرّاء شـــيوخًا، فمنهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشـــيبة بن نصاح، ونافع بن نعيم.

واشـتُهر بالفصـاحة، والثقة، والصـدق، وسـعة العلم، والزهد، والعبادة، وكان من أشراف العرب. وكان أعلم الناس بالعربية، والقرآن، والشعر، وأيام العرب. وتتبع حروف القرآن تتبعًا مشهودًا، استحق بها الإمامة بالبصرة أيام الحسن البصري، وشهد له بها أئمة عصره، مثل أبي بسطام شعبة بن الحجاج[10]. ومن

---

[1] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص34.
[2] المصدر السابق، ص34.
[3] تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعيان، شمس الدين الذهبي، ج3، ص435.
[4] غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ص349.
[5] المصدر السابق، ص288.
[6] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص407.
[7] تاريخ دمشـق، أبو القاسـم على بن الحسن المعروف (ابن العساكر)، دار الفكر للطباعة والنشر، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي،1995م، ج67، ص103.
[8] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص58.
[9] تاريخ دمشق، ابن العساكر، ج67، ص103.
[10] الإقناع في القرارات السبع، ابن الباذش، ص24.

أهم الدلائل على ســعة علمه وعلو همته، أن كانت دفاتره ملء بيت إلى الســقف، ثم تنســك وأحرقها، ومدحه الفرزدق في شعره وغيره من الشعراء[1].

وتلا عليه الكثيرون مثل يحيي اليزيدي، والعباس بن الفضــل، ومعاذ بن معاذ، ويونس بن حبيب النحوي، وأبو زيد الأنصاري[2]، وأبو عمرو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان الأزدي النحوي الدوري من أشهر رواته، ومات سنة ست وأربعين ومائتين[3].

وأبو شـعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسي، توفي سنة إحدى وســتين ومائتين[4]، ويعد من أشــهر رواة أبي عمرو بن العلاء، أخذ القراءة بواســطة يحيى بن المبارك اليزيدي[5].

توفي أبو عمرو بن العلاء في الكوفة، إلا أن المصــادر تباينت في تاريخ وفاته، وعلى الأغلب أنه كان في عام 154هـــ منه ما نقله ابن الجزري عن الأصمعي، وجاء نصه، قال الأصمعي وغيره: ((توفي أبو عمرو ســنة أربع وخمســين ومئة))[6]. ومنهم من ذكر وفاته سنة سبع وخمسين ومئة[7]، والقول الأغلب في ذلك أنه توفي عام (154) هـ جاء عند الأصمعي: ((عاش أبو عمرو ستًا وثمانين سنة))[8].

5- حمزة الزيّات:(ت156هـ)

هو أبو عمارة: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إســماعيل الزيات الكوفي، التميمي مولاهم[9]، يقال: هو مولى لآل عكرمة بن ربعي التيمي، ويقال: هو مولى لبني عجل، ويقال: هو من ولد أكثم بن صــيفي، وأكثم من بنى شريف، وبنو شريف من قبائل بني أسد بن عمرو بن تميم، قاله ابن دريد[10]، وكان يجلبُ

---

[1] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص263.
[2] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص407.
[3] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص25.
[4] المصدر السابق، ص25.
[5] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص98،101.
[6] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، ابن الجزري، ص62.
[7] ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص263.
-تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج67، ص119.
[8] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص410.
[9] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ج1، ص38.
[10] المصدر السابق، ج1، ص38.

الزيتَ من الكوفة إلى حلوان، ويجلبُ إلى الكوفة الجُبْنَ والجَوْزَ، وأصله من سبْي فارس[1]. ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن؛ فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضًا على الأعمش، وحمران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم[2].

وكان إمامًا قيِّمًا لكتاب الله، قانِتًا لله، رفيع الذكر، عالمًا بالحديث والفرائض، وكان من علماء زمانه بالقراءات، ومن خيار عباد الله عبادةً، وفضلًا، ونسكًا[3]. ينقل الذهبي أقوالًا عن مكانة حمزة وفضله، قالَ ابن فُضيل: ((ما أحسبُ أنّ الله يدفعُ البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة))[4]. وعنه أخذ القرآن عددٌ كبيرٌ، كسليم بن عيسى، والكسائي، وعابد بن أبي عابد، والحسن بن عطية، وحدَّث عنه: الثوري، وشَريك، وجرير، وابن فضيل، ويحيى بن آدم، وبكر بن بكارٍ[5].

ومن أشهر من روى قراءته:

1- خلف، وهو محمد خلف بن هشام بن طالب بن غراب بن ثعلب البزار الصلحي[6]، من أهل فم الصلح، إمام في القراءة، ثبت عند أهل الحديث، حدث عنه أحمد بن حنبل والأئمة.

2- خلاد، وهو أبو عيسى خلاد بن خالد، قاله الحلواني، وقال مسلم: خلاد بن عيسى، وقال غيرهما: خلاد بن خليد الشيباني الصيرفي والكوفي[7].

توفي حمزة بمصر- في حلوان بموضع يقال له: "باغ يوسف"، في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومئة[8]، وقيل: سنة أربع وقيل: سنة ثمان وخمسين وهو وهم[9]، ومات وقد قارب الثمانين من عمره الذي أفناه في رحاب القرآن وتعليمه رحم الله (حمزة) رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء وأعظمه.

6- نافع بن عبد الرحمن: (ت169هـ)[10]

---

[1] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص44.
[2] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج6، ص66.
[3] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج7، ص90.
[4] المصدر السابق، ج7، ص91.
[5] المصدر السابق، ج7، ص70.
[6] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ج1، ص38.
[7] ينظر: المصدر السابق، ج1، ص38،39.
[8] المصدر السابق، ج1، ص39.
[9] غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج1، ص263.
[10] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص66.

نـافع بن عبـد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المـدني، وهو مولى جعونة بن شـــعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب، أو حليف أخيه العباس[1]، أصـــله من أصـــبهان[2]. يكنى أبا الحســـن، وقيل أبا عبد الرحمن، أو أبا عبد الله، وأشهرها أبو رُويم[3]، ولد في خلافة عبد الملك بن مروان، سنة بضع وسبعين[4].

يروي عنه ابن الباذش في إقناعه: ((...وهو من الطبقة الثالثة بعد الصـحابة، وكان محتسـبًا، فيه دعابة، وكان أسـود شـديد السـواد، توفي بالمدينة سـنة تسـع وسـتين ومئة، في خلافة الهادي، قاله إسـحاق المسيبي وغيره، وقيل: سنة تسع وخمسين ومئة في خلافة المهدي، وقيل غير ذلك، والأصح ما بدأت به))[5].

وانتهتْ إليه الرئاسة في مدينة رسول الله، وكان عالمًا بالقراءات والعربية. وكان زاهدًا جوادًا، صلّى في مسـجد النبي -ﷺ- سـتين سـنة. قرأ على جماعة من تابعي المدينة منهم: أبو جعفر المدني، وشـيبة بن نصـاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسـلم بن جندب الهذلي، ويزيد بن رومان[6]، ويروى عن أبي قرة موسي بن طارق[7] أنه سمع نافعًا يقول: ((... قرأت على سبعين من التابعين))[8].

وقرأ على نافع طائفة من القرّاء الذين أخذوا عنه القراءة، لعل من أشـهرهم عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود (ورش) ويكنى أبا سـعيد، أو أبا عمرو أو أبا القاسم[9] . وأبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسىـــ بن عبد الصـــمد بن عمرو بن عبد الله المدني (قالون)، ويقال إنه كان ربيب نافع، ومات وله خمس وثمانون سنة، وكان ذلك سنة 205هـــ[10]. وروى الذهبي لما حضرتْ (نافعا) الوفاة، أوصى أبناءه، فقال لهم: «اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين»[11].

7-الكسائي: (ت 189هـ)[12]

---

[1] المصدر السابق، ص64.
[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، ج29، ص281.
[3] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص64.
[4] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج7، ص336.
[5] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص11.
[6] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص528.
[7] لم أقف على ترجمه له .
[8] غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ج2، ص330.
[9] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص11.
[10] المصدر السابق، ص12.
[11] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج7، ص336.
[12] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج9، ص134.

علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكسائي، ولد في حدود سنة 120هـــــ[1]، وترجع سبب تسميته بالكسائي لأنه أحرمَ في كساء[2]، وقيل: بأنه كان يحضر مجلس حمزة بالليل ملتفًا في كساء. ويعدّ إمامًا من أئمة القراءات واللغة والنحو، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم، وانتهت إليه الإمامة في القراءة والعربية في عصره بعد حمزة الزيات.

قال أبو بكر الأنباري: ((..اجتمعتْ في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، وكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسي، ويتلو القرآن من أوّله إلى آخره، وهم يسمعون، ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ))[3].

ومن أهم الأقوال والأخبار التي نُقلتْ عن الكسائي وتدل على من أخد منهم القراءة، ما جاء به ابن مجاهد حيث كتب: ((... حدثنا محمد بن عبد الرحيم المقرئ، قال: حدثنا محمد بن عيسى المقرئ الأصبهاني، قال: حدثنا محمد بن سفيان، قال: قال الكسائي: أدركت أشياخ أهل الكوفة القُرّاء الفقهاء: ابن أبي ليلى، وأبان بن تغلب، والحجاج بن أرطاة، وعيسى بن عمر الهمداني، وحمزة الزيات))[4].

وقد قرأ القرآن على حمزة الزيات أربع مرات، و-أيضًا- قرأ على محمد بن أبي ليلى، وأبي بكر بن عياش[5]، ويعدّ الكسائي من أئمة النحو المعتبرين، فقد تعلم النحو على كبر سنه، واتصل بالخليل بن أحمد بالبصرة، ومنها إلى الحجاز طلبًا للعلم من ينابيعه، وعاد إلى العراق. وألّف في مسائل النحو، وأصبح النحو شهرته التي أُشتهر بها؛ على الرغم من تعلمه النحو على كبر. وكانت للكسائي مؤلفات في النحو والقراءات كانت نبراسًا لطالبي العلم، فمن ناحية الكم فقد كتب خمس عشرة قنينة حبر في اللغة والقراءات، وله كتب منها: (معاني القرآن)، وكتاب في القراءات، وكتاب (النوادر الكبير) ومختصر في علم النحو وغيرها[6].

وحدّث عنه جمع كثير، منهم تلميذه يحيى الفرّاء، وخلف البزار، ومحمد بن المغيرة، ومحمد بن يزيد الرفاعي، ويعقوب الدورقي، وإسحاق ابن أبي إسرائيل، وأحمد بن حنبل ومحمد بن سعدان[7].

---

[1] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص72.
[2] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج9، ص131.
[3] ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص927.
[4] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص78،79.
[5] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص927.
[6] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج9، ص133.
[7] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص73.

وأشــهر راويينِ لقراءة الكســائي هما: حفص بن عمر الدوري، وأبو الحارث الليث بن خالد. الأول هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان الدوري الأزدي البغداي، توفي سنة(246) هـــــ[1]. والآخر هو أبو الحارث بن خالد المروزي، وقيل البغدادي، توفي سنة(240) هـــــ[2]. توفي الكسائي في الري، بقرية أرنُبِوية، بعد ما كان سائرًا إليها برفقة الرشيد، عن سبعين عامًا.

المبحث الثالث أهم ردود العلماء على كتاب السبعة

أثيرتْ بعض ردود الأفعـال من بعضِ العلماء على ما جاء به ابن مجاهد في كتابه الســبعة. وبعد البحث في هذه الردود وجدت أنها تنقسـم قسـمين، ارتكز الأول على اختياره سـبعة تحديدًا، أي أنه يرتكز على عدد القرّاء والقراءات. والثاني قوامه القرّاء أنفسهم، ولماذا وقع الاختيار عليهم دون سواهم من القراء. وهناك من جمع القســمين في انتقاده لابن مجاهد، وســنحاول في هذه الصـفحات بحث ما تم طرحه من قبلهم، والنظر في هذه الردود.

ومن هؤلاء العلماء مكي بن أبي طالب، فقد انتقد في كتابه (الإبانة عن معاني القراءات) ما جاء به ابن مجاهد، واشتمل انتقاده على القسمين، أي على تحديد سبع قراءات، فقال:

((فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القرّاء، كنافع وعاصم وأبي عمرو، أحد الحروف السبعة التي نص النبي -ﷺ-عليها، فذلك منه غلط عظيم))[3]. وعطفًا على حديثه أضاف: ((ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة))[4].

ولم يقتصــر في حـديثـه على تســبيع الســبعـة، بـل واصـــل الحـديـث للقرّاء المختـارين: ((فكيف يجوز أن يظن ظانّ أنّ هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة، التي نصّ عليها النبي -ﷺ-هذا خطأ عظيم، أكان ذلك بنصّ من النبي -ﷺ- ، أم كيف ذلك؟!))[5].

---

[1] غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ص256.
[2] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص44
[3] الإبانة عن معاني القراءات، محمد مكي بن أبي طالب، ص36.
[4] المصدر السابق، ص36.
[5] المصدر السابق، ص38،39.

وأضاف في حديثه عن الكسائي: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره كان السابع-وهو يعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب؟))[1].

وكتب عن الكسائي في أخذه القراءة عن حمزة: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما قرأ على حمزة وغيره، وإذا كانت قراءة حمزة أحد الحروف السبعة، فكيف يخرج حرف آخر من الحروف السبعة، وكذلك إلى وقتنا هذا))[2].

ولم ينفرد مكي بن أبي طالب بهذا الأمر وحده، فقد قال أبو علي الأهوازي[3]: ((هو-أي ابن مجاهد-الذي أخرج يعقوب من السبعة وجعل مكانه الكسائي))[4]. وانتقد فعل ابن مجاهد كذلك، الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وكان رأسا في القراءات والعربية، وصنف كتبا كثيرة توفي في سنة (430هـ[5])، وقال عن كتاب ابن مجاهد: ((ولقد فعل مسبع هؤلاء ما لا ينبغي له أن يفعله وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لا يسعهم جهله، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير. وأكد وهم السابق اللاحق وليته إذا اقتصر- نقص عن السبعة أو زاد؛ ليزيل هذه الشبهة قلت: يعني ابن مجاهد ومن تبعه في الاقتصار على ذكر هؤلاء السبعة))[6].

ولمّا كانت مهمة الباحث تقصي الحقائق والبحث في المسائل والموازنة بين الآراء الواردة؛ وصولًا إلى النتيجة الصحيحة وإزالة الغموض عنها؛ فوجب علينا مناقشة الآراء السابقة لمعرفة صحة مثل هذه التوجهات من عدمها، وستكون مناقشتها بالنقاط الآتية:

1- قال مكي: ((فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء السبعة المتأخرين، قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة، التي نصّ عليها النبي -ﷺ- ؟ هذا خطأ عظيم، أكان ذلك بنص من النبي -ﷺ- أم كيف ذلك؟!))[7].

---

[1] المصدر السابق، ص39.
[2] الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص39.
[3] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج18، ص13.
[4] منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزي، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م، ص83.
[5] معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج1، ص223.
[6] منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص82.
[7] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص38،39.

قـد نتفق مع مكي بن أبي طالب أنّ مثل هذه الأخبار قد تُشـــكل على الأمة، ظنًّا منهم أن هؤلاء السـبعة هم الذين قصـدهم النبي -ﷺ- في حديثه؛ إلا أننا نطرح تسـاؤلًا مهمًّا في الرد على هذه العبارة، وهل يقصـد فيها اختيار عدد من القرّاء بما يخالف السـبعة؟ لعدم الإشـكال؛ أي أن يزيد أو ينقص، أو أنه يمانع مبدأ الاقتصـار على عدد معين أصـلًا؟؟، ولعّل مكي نفسـه يجيب عن تساؤلنا هذا، فقد جاء في كتابه: ((وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلي رتبه، وأجل قدرًا من هؤلاء السبعة))[1]، ثم أضـاف: ((وزاد نحو عشرـين رجلًا من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السـبعة))[2]، والدليل الآخر على أن الأسـماء السبعة أصل الخلاف دون مبدأ الاختيار، فقد جاء بكثير من الكتب أن المقرئ ابن جبير[3]، قد ألّف كتابًا في القراءات وسماه (كتاب الخمسة)، وذكر فيه خمسة من القرّاء[4]، وكان قبل ابن مجاهد، ولم يتطرق مكي بن أبي طـالـب بكتبه إلى هذا الكتاب بالنقد، وهذا دليل أخر على أن أصـــل الانتقاد عنده على القرّاء السبعة أنفسهم؛ لا على مبدأ اختيار القراءات.

2- ذكر مكي في إبانته: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره كان السـابع -وهو يعقوب الحضرـمي- فأثبت ابن مجاهد في سـنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسـائي في موضـع يعقوب....))[5].

سـنتوقف قليلًا عند هذه العبارة؛ لأنها تحمل العديد من الدلالات، فعندما يشـير مكي إلى إلحاق الكســائي لركب القرّاء ســابعًا بديلًا عن أبي يعقوب الحضرـمي في عهد المأمون؛ فذلك يحتملُ وجود جهود للاقتصـــار على قراءات معـدودة قبـل ابن مجـاهـد؛ لأنه من غير المعقول أن يكتب ابن مجاهد كتابًا قبل ولادته، فالمألون عبدالله بن هارون الرشيد أمير المؤمنين، قد مات في سنة (218)[6]هـــ أي قبل ولادة ابن مجـاهـد، ولا نعرف أحدًا من الخلفاء العباســيين حمل اللقب نفســه واتفق مكي بن أبي طالب مع جمع المصـادر على تاريخ ظهور كتاب السـبعة فقال: ((فأثبت ابن مجاهد في سـنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب))[7]،

---

[1] المصدر السابق، ص36،37.
[2] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص37.
[3] ينظر: معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج1، ص122،123.
[4] ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص159.
[5] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص39.
[6] تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج11، ص430.
[7] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص39.

وفي هذه السنة كانت الخلافة في عهد أمير المؤمنين أبي الفضل جعفر بن المعتضد الملقب بالمقتدر بالله، وقد تولّى الخلافة وله ثلاث عشرة سنة، ولم يعرف عنه تدخله بالعلماء أو نحوه، واستمرت خلافته من سنة (295)هـ إلى سنة (319)هـ[1]، فإلى أي أمر يشير مكي عند ربطه تاريخ إلحاق الكسائي بديلًا عن الحضرمي، وفي حقيقة الأمر أن التاريخين لا يتطابقان؛ فإما أنه كان يشير إلى جهود قد أثمرت في اختيار عدد من القرّاء أُلحق بهم الكسائي إلحاقًا، أو أنه أراد أن يعيد للأذهان تلك العلاقة التي جمعت أمير المؤمنين هارون الرشيد بالكسائي، وابنيه من بعده الأمين والمأمون؛ فمن المعلوم أنه كان أستاذًا لهما، وهذا فيه من اللبس الكثير، ومهما كانت مقاصد مكي في ذلك، فإنه لا يغير من الأمر شيئا.

3- من المعلوم أن أبا بكر بن مجاهد ألّف العديد من الكتب، ولم تقتصر مؤلفاته على كتاب السبعة، فقد مرت بنا في موضع سابق من هذا المبحث تلك المؤلفات؛ وأغلب هذه الكتب لم تصل إلينا، إلا أن المصادر ذكرت عناوين تلك الكتب، فقد أفرد ابن مجاهد كتابًا في قراءة النبي -ﷺ- وآخر لقراءة على بن أبي طالب -كرّم الله وجهه- ، وأفرد غيرهما كتبًا لكل قارئ من السبعة منفصلًا، وكتاب القراءات الكبير، وكتب الياءات، والهاءات، وغيرها.

ولم تذكر المصادر أن أبا بكر أفرد كتابًا لقراءة أبي يعقوب الحضرمي-مثلًا- كغيره من السبعة، والرأي الراجح أن كتاب السبعة هو آخر مؤلفات ابن مجاهد؛ سيما إذا قارنا تاريخ ظهور الكتاب مع تاريخ ولادته وتاريخ وفاته. والدليل الثاني على أن السبعة هو أخر كتبه؛ وتسيمة كتابه بكتاب(القراءات الصغير) تمييز له من كتابه (القراءات الكبير)، وهذا يدل على أنه كان يسير وفق منهجية واضحة. فبعد ما أفرد كتابًا لكل قارئ جمعهم جميعًا في كتاب السبعة، فلو كان ابن مجاهد يهتم بوضع أبي يعقوب الحضرمي ضمن السبعة، لوجدنا أنه أفرد له كتابًا مستقلًا كما فعل مع غيره من القرّاء، ولو كان ابن مجاهد يريد الاقتصار على هؤلاء السبعة، لوجدته يتبرأ من كتبه السابقة التي زادت عن هؤلاء، مثل كتاب (القراءات الكبير)، وكتاب (قراءة المكيين) وكتاب (قراءة المدنيين).

4-عندما يذكر مكي بن أبي طالب وغيره من العلماء، أن هدف ابن مجاهد من كتاب السبعة هو الاقتصار عليه دون غيره، قول مردود عليه، وفيه من التجني الكثير، فعندما يقول: ((ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف

[1] ينظر: تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفي الباز، ط1، 2004م، ص274.

السبعة))[1]؛ فابن مجاهد لم ينكر على القرّاء الأخرين قراءتهم، إنما جاءت تلك الجهود موافقةً لمقتضي الحال في ذلـك الزمان، وفي ذلك يقول أبو شـــامة: ((أن الرواة عن الأئمة من القراءة كانوا في العصرــ الثاني والثالث كثرًا في العدد، كثرًا في الاختلاف. فأراد الناس في العصرـ الرابع أن يقتصرـوا من القراءات التي توافق المصـحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به. فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل وحسـن الدين وكمال العلم، واشتهر أمره وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرئ به، ولم تخرج قراءته عن خط مصـحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصرـ وجّه إليه عثمان -رضي الله عنه- مصـحفًا إمامًا، وقراءته في مصـحف ذلك المصرـ))[2]. ومن هذا النص نسـتخلص أن الظروف كانت متاحة لمثل هذا العمل، قبل أن يحل الاختلاف بالأمة كما حل بها قبل مصـحف عثمان بن عفان -رضي الله عنه-. وهذا الترقب يفسرـ لنا تلك المقدمة التي خطّها ابن مجـاهـد:((وأنـا ذاكر منـازلهم، ودال على الأئمـة منهم، ومخبر عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام، وشارح مذاهب أهل القراءة ومبين اختلافهم واتفاقهم إن شاء الله..))[3].

فهل ترك الناس يختلفون بأكثر من خمسين قراءة أفضل من تصنيف كتاب يسهلُ على الأمة؟ وإذا كان ابن مجاهد أشـكل على الناس بفعله هذا، هل بقاء الحال على ما هو عليه قبل الكتاب لا يُشـكل على الناس؟ وهل اتّبع الناس كتاب ابن مجاهد واتفقتْ الأمة في حينها على السبعة وتركت غيرها من القراءات؟

يقول أبو شـامة في ذلك: ((وأول من اقتصرـ على هؤلاء السـبعة أبو بكر ابن مجاهد، قبل سـنة ثلاثمئـة أو نحوهـا، وتـابعه على ذلك من أتى بعده إلى الآن، ولم تترك القراءة برواية غيرهم واختيار من أتى بعدهم إلى الآن))[4].

ثم يتابع: ((فهذه قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة، وكذلك قراءة عاصم الجحدري وقراءة أبي جعفر، وشـــيبة إمامي نافع، وكذلك اختيار أبي حاتم وأبي عبيد، واختيار المفضـــل، واختيارات لغير هؤلاء الناس على القراءة كذلك في كل الأمصار من المشرق))[5].

---

[1] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص36.
[2] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص156.
[3] السبعة، ابن مجاهد، ص45.
[4] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص157.
[5] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص157.

وكيف نفسر قول مكي، حين يقول: ((ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة))، بالمقارنة مع قول أبي شامة إنّ الناس ما تركوا قراءة يعقوب الحضرمي إلى وقته، ومن المعلوم أن أبا شامة توفي في سنة 665هـ أي بعد ثلاثة قرون من ظهور الكتاب، مع مراعاتهم لأركان القراءة الصحيحة المتفق عليها، من صحة السند، وموافقة وجه في العربية، وموافقة المصحف العثماني. وفي ذلك يقول أبو شامة: ((وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرؤوا للجماعة بروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره، وأكثر اختياراتهم إنما هي في الحروف وإذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: ((قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع الأمة عليه"..))[1].

5- فسّر بعضهم موقف ابن مجاهد بعدم اختيار يعقوب الحضرمي نتيجة لضعف في إسناد القراءة، فقد قرأ على سلام بن سليمان الطويل البصري ثم الكوفي، توفي سنة (171)هـ[2]. ويقول أبو شامة في هذا الأمر: ((وقد أضاف قوم بعد ابن مجاهد إلى هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي، وكان فاعل ذلك نسب ابن مجاهد إلى التقصير في اقتصاره على السبعة، ولم يكن عالمًا بغرض ابن مجاهد، وقراءة يعقوب خارجة عن غرضه لنزول الإسناد؛ لأنه قرأ على سلام بن سليمان وقرأ سليمان على عاصم، ولما فيها من الخروج عن قراءة العامة، وكذلك من صنف العشرة))[3]. وبغض النظر عن صحة هذه العبارة من عدمها، إلا أنها لامستْ أصلًا من أصول القراءات، وهذا مالم نجده عند مكي في انتقاده لقراءة الكسائي، فلم يشر إلى إسناده ومدى القبول به، أو إلى ركني القراءة الآخرين، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنهم من المتأخرين، فكيف يكون الكسائي متأخرًا، وهو الذي مات في سنة (189)هـ كما مر بنا؛ ولا يكون الحضرمي متأخرًا -أيضًا-؛ وقد عاش إلى (205)هـ[4]، فإذا كان مكي يريد الأخذ عن من سبقوا الكسائي لمجرد أنه متأخر؛ فلا ينبغي له الاستشهاد بيعقوب أو التساؤل عن عدم اختياره، فهذا الأمر لا يستقيم، فما ينطبق على الكسائي من معايير اختارها ينطبق على غيره، فمن الأحرى أن يكون هو أول من يتبعها.

---

[1] المصدر السابق، ص157،158.

[2] غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين الذهبي، ج1، ص309.

[3] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص161.

[4] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج1، ص95.

6-قال مكي: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما قرأ على حمزة وغيره، وإذا كانت قراءة حمزة أحد الحروف السبعة، فكيف يُخرج حرفًا آخر من الحروف السبعة، وكذلك إلى وقتنا هذا))[1]، قال ابن مجاهد: ((وكان علي بن حمزة الكسائي قد قرأ على حمزة، ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربية علمه، وصناعته، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره، قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة))[2]، الأصل بالقراءة أنها سنة لا رأي، وصحة السند من أركان قبولها. وما ذكره مكي عن أخذ الكسائي القراءة من حمزة ثابت؛ إلاّ أنه لم يقتصر عليه، فقد أخذ عن حمزة وغيره من القرّاء السابقين، واختار لنفسه قراءة متوسطة غير خارجة كما أشار ابن مجاهد، وهذا الأمر لا يضعف قراءة الكسائي، فكل القراء أخذوا عمن سبقهم، واطّلعوا على قراءة غيرهم من القرّاء، ولا يمكننا اعتماد مثل هذا الأمر للنظر في قراءة الكسائي أو الحديث حولها، لأنها لم تكن تكرارًا لقراءة حمزة، حتى لو أخذ عنه الكثير، فقد اختلفوا في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، والاختلاف بينهم في القراءات أكثر من أن يُحصى. وإذا كان مكي يشير إلى تأثر ابن مجاهد بالكوفيين، وهو أمر فيه نظر، ويمكن إثباته أو نفيه وفق منهج ابن مجاهد واختياراته، ولكن لا يعد اختيار الكسائي دليلًا على ذلك، فلم يأخذ قراءته من حمزة حسب.

7-كل ما نُقل من أقوال العلماء في هذا الجانب، كان بدافع توضيح الأمر وبيانه؛ حتى لا يُشكل على المسلمين في أن القراءات السبعة التي اصطفاها ابن مجاهد هي ذاتها الواردة في الحديث النبوي الشريف، ونحن نتفق مع العلماء في أن الكتاب قد يُشكل على الأمة، وكان مكي بن أبي طالب قد أورد أقواله السابقة التي تم الاستشهاد بها في كتابه الإبانة وأسماها باب (ليست قراءة كل قارئ من القراءة السبعة هي أحد الحروف السبعة)، وهذا -حتمًا- لا يعني الطعن في القراءات أو تضعيفها، فكتاب السبعة ضمّ القراءات الصحيحة المتواترة، ولكن مكيًا أشار إلي الكسائي وقراءته بأمر أو بآخر، وساق بعض الحجج عليها كما مرّ بنا، ووصف السبعة بالمتأخرين! أليس من الأولى أن ينظر مكي إلى أصول القراءات الصحيحة التي اتفقتْ عليها الأمة وهي صحة السند، وموافقة وجه بالعربية، ومطابقة المصحف العثماني؛ وينظرُ في مدى اتفاقها مع القراءات السبع، فهذه المعايير الواجب اتّباعها في أخذ القراءة أو ردّها، وهل مخافة أن يُشكل الأمر على الأمة، تتطلب أن يصف القرّاءَ بالمتأخرين، أو أن يشير إلى إلحاق الكسائي متأخرًا، فقد

[1] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص39.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص78.

تجاوز الأمر عنده قضية الإشكال على الأمة، وتفسير الحديث الشريف، إلى النظر في القراءات، ومدى قبولها، في محاولة منه إلى الاحتجاج بالحديث الشريف، ولو لم يصرح بذلك إلا أنه قد يفهم منه ضمنًا.

وفيما تقدم الحديث عنه، في عدد القراءات ولماذا سبعة، ولم تزد أو تنقص؛ فقد وردت أقوال عن العلماء تبين ذلك، وتوجز هذه الأقوال بأمرين[1]:

1- أن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- كتب سبعة مصاحف، ووجّهها إلى الأمصار الإسلامية، فأراد ابن مجاهد جعل عدد القرّاء على عدد المصاحف.

2- أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي أنزل الله القرآن بها؛ أي أن أبا بكر ابن مجاهد وضع عددهم بناءً على الحديث الشريف، على أنه لو جعل عددهم أكثر أو أقل لم يمتنع ذلك؛ إذ عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أن يحصى.

ومن المعلوم أن عدد المصاحف التي كتبها عثمان بن عفان -رضي الله عنه- محل خلاف بين الكثيرين، فمنهم من قال خمسة[2]، ومنهم من قال سبعة، وآخرون ذكروا أنها ثلاثة. يقول أبو عمرو الدّاني في كتابه المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ((أكثر العلماء على أن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- لمّا كتب المصحف جعله على أربع نسخ وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن فوجّه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، وقد قيل إنه جعله سبع نسخ، ووجّه من ذلك -أيضًا- نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصحّ وعليه الأئمة))[3].

وأما عدم اختياره من قرّاء البحرين واليمن، وهما مصران من الأمصار التي أرسل لها عثمان بن عفان -رضي الله عنه- المصاحف، كانت لنقص أئمة القرّاء فيهما، مما تعذر عليه، فأخذ من الكوفة لكثرة القرّاء فيها[4].

وذهب أصحاب الرأي الثاني، أنه أراد بالسبعة مطابقة الحديث النبوي الشريف، وأنه قصد العدد قصدًا متعمدًا، فقد جاء في كتاب (القواعد والإشارات في أصول القراءات) ما نصّه: ((وأول من جمع السبع

---

[1] ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص158.

[2] الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، ج1، ص211.

[3] المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الدّاني، ص19.

[4] ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة ص162.

أبو بكر بن مجاهد على رأس المئة الثالثة ببغداد؛ وجعلها سـبعًا؛ ليوافق في الأشياخ عدد الأحرف، ولم يرد حصر التواتر في سبع هؤلاء، وخصّ هؤلاء؛ لكونهم أشهر القرّاء من أشهر الأمصار))[1].

[1] القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي، تحقيق د. عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، 1986م، ص31.

الفصل الأول

ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية وموقف ابن مجاهد منها

المبحث الأول: مفهوم الانتقاد

يختص المبحث الأول بالنظرِ في مفهوم الانتقاد ومعناه اللغويّ والاصلاحي في المعاجم، وأهم التعاريف المندرجة تحت هذا المفهوم

المبحث الثاني: نشأة الظاهرة

لدراسة الجذور الأولية لظاهرة انتقاد القراءات القرآنية أهمية عظيمة؛ في تحديد الأسباب التي دفعتهم لتخطئة قراءات قرآنية متواترة كانت أم شاذة؛ فنسلط الضوء على أهم ملامح الانتقاد منذ عهد النبي -ﷺ- وصولًا لعهد ابن مجاهد.

المبحث الثالث: مدى تأثّر ابن مجاهد بغيره من النقاد

يعرضُ أهم مواقف ناقدي القراءات القرآنية، مع بيان منهجهم في انتقادها، لمعرفة إذا كان ابن مجاهد قد تأثر بهم، وسنستعرض مواقف بعض النحاة مثل، سيبويه، والأخفش، والفرّاء، والمبرد.

المبحث الأول النقد في اللغة

نقد: نقده الدراهم و(نقد) له الدراهم أي أعطاه إيّاها (فانتقدها) أي قبضـها، و(نقد) الدراهم و(انتقدها) أخرج منها الزيف[1]. وفي اللسـان لابن منظور: ((ونقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقدًا، ونقد إليه: اختلس النظر نحوه، ومازال فلان ينقد بصره إلى الشيء إذا لم يزل ينظر إليه))[2]. وفي حديث أبي الدرداء، عن النبي -ﷺ- أنه قال: ((إن نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم تركوك))[3]، معنى نقدهم أي عبتهم واغتبتهم قابلوك بمثله.

والنقد هو بمعنى العيب، والتخطئة والشرح والحكم والتمييز، وهو يتناول مهمتين التفسير، ومهمة الحكم. فهو بيان ما يميز الأشياء من قوة وضعف، أو قبح وجمال، أو امتياز وتخلّف، ومعرفة العوامل والدوافع التي أدّت إلى هذه النتيجة، ويجري في الحسيّات والمعنويات وفي العلوم والفنون[4].

ومن معاني هذه اللفظة: تمييز الدراهم وغيرها، وتبين جيدها من رديئها، وصحيحها من زائفها ومن ذلك ما أنشده سيبويه في لسان العرب:

تنفي يداها الحصى في كلِ هاجرةٍ نفيَ الدنانير تنقادُ الصيارِيفِ[5]

وكذلك ما ورد عند الزمخشري في أساس البلاغة نقد: نقده الثمن ونقده له فانتقده، ونقد النقاد الدراهم: ميَز جيدها من رديئها.[6]

---

[1] مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م، ص317.

[2] لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور، دار الصادر، بيروت، ط3، ج2، ص426.

[3] المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الشامي أبي القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1994م، ج8، ص126، رقم الحديث:7575 ولم أقف عليه في صحيح مسلم وصحيح البخاري.

[4] تاريخ النقد والمذاهب الأدبية، د. محمد طه الجابري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1982م، ص5.

[5] البيت من البحر البسيط، ينسب للفرزدق، ينظر: شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى- أبو الحسن نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ص209، سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص25 خزانة الأدب، البغدادي، ج4، ص424، ولم أقف عليه في ديوان الفرزدق.

[6] أساس البلاغة، أبو القاسم محمد بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ص297 .

ومما تقدم نخلص إلى استخدام العرب لكملة ((النقد)) لمعان كثيرة منها التمييز والإعطاء والمناقشة وإظهار العيوب كما ورد في حديث أبي الدرداء-رضي الله عنه-.

وكذلك وردت بمعنى الانتقاء والاختيار، ومنها ما ورد عند أبي النصر الفارابي (توفي 350هـ) في كتابه المسمَّى "الألفاظ والحروف" حيث جاء فيه: ((كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق))، أي انتقاء، واختيارً للأفصح في اللغة[1].

النقد في الاصطلاح:

يتمركز النقد بالمعنى الاصطلاحي حول فحص الأشياء، والتمييز بينها، والحكم عليها. أي هو قائم على الدراسة والتفسير والتحليل، ويتجاوز ذلك إلى الموازنة مع المشابهة لها أو المقابلة لها. وهو عند المحدثين: ((هو التقدير الصحيح لأي أثر فنَي، وبيان قَيمته في ذاته ودرجته بالنسبة إلى من سواه))[2].

ومن هذا المنطلق، فالنقد الأدبي قائم على تقدير الأثر الفني لهذا النص المراد نقده، سواء أكان نثرًا أم شعرًا، وبيان درجه قوته وضعفه، فإن قواعد انتقاد القراءات هي الأسس التي يعتمدها العلماء في التمييز بين القراءة المقبولة والمردودة، وبين القراءات الصحيحة والضعيفة، من حيث الترجيح والاختيار وفق الأركان الرئيسة لانتقاد القراءات.

فمفهوم الانتقاد في القراءات قام على النظر في وجوهها، من حيث الإسناد، والرسم، واللغة، ومناقشتها واختيار ما هو أفصح وأوضح والحكم عليها، وبيان ما هو أقوى في الإعراب والمعنى، وأفشى في اللغة، وبين ما هو متواتر في النقل، وما هو شاذ في الرواية.

فالنقد بمفهومه الاصطلاحي يرتكز على معان لغوية كثيرة؛ كالنظر، والمناقشة والتمييز وإظهار العيوب، والاختيار بعد ذلك بين القراءات ترجيحًا واختيارً، ولما كان الأصل الذي يُعتمد عليه في قبول القراءات هو صحة النقل، ومطابقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، فإن هذه الأركان الثلاثة نفسها هي التي دارت حولها مفاهيم الانتقاد المختلفة. فمثلًا عند ابن مجاهد ما يدل على أن القراءات تُنتقد من خلال الإسناد مما يتعلق بضعف الرواة ومروياتهم حين قال: ((وأما الآثار التي رويت في الحروف، فكالآثار التي رويت في الأحكام منها المجمع عليه السائر المعروف، ومنها المتروك المكروه عند الناس، المعيبُ من أخذ به، إن كان قد رُوي وحُفظ، ومنها ما توهَم فيه من رواه فضيّع روايته، ونسى

---

[1] ينظر: المزهر في اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد جاد المولي، محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، ص211.

[2] أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، 2006م، ص15،16.

سـماعه لطول عهده، فإذا عرض على أهله عرفوا توهَمه، وردَّوه على حمله، وربما سـقط بالراوية لـذلك بإصراره على لزومه، وتركه الانصرـاف عنه، ولعلَ كثيراً من ترك حديثه، واتّهم في روايته كانت هذه علتـه. وإنما ينتقد ذلك أهل العلم بالأخبار، والحلال والحرام بالأحكام، وليس انتقاد ذلك إلى من لا يعرف الحديث، ولا يبصر الرواية والاختلاف))[1].

وأيضًـا ممّا يدل على تعلق قواعد الانتقاد في اللغة والتجويد قوله: ((وكذلك ما روى من الآثار في حروف القرآن، منها اللغة الشـاذة القليلة، ومنها الضـعيف المعني بالإعراب غير أنه قد قرئ به، ومنها ما تُوهم فيه فغُلط به، فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية غير اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير، وبكل قد جاءت الآثار في القراءات))[2].

ومنهم من قسَّـم أسباب الانتقاد قسمين: أسباب نقلية، وأسباب اجتهادية. فأما الأخيرة فهي التي تتعلق باللغة ومعاني القرآن، وهي الأكثر شيوعًا من غيرها، وتقوم على انتقاد القراءات من الجانب اللغوي، أو عـدم مراعـاة الأسـاليب البلاغية في القرآن الكريم، عندما يحدث وهم من أحد الرواة الذين نُقل عن طريقهم هذا الحرف الذي طعن فيه، وهذا ما يعني أن الأسـباب الاجتهادية مردها -أيضًـا- اجتهادي أو نقلي، وهي تتمركز حول اللغة وكل ما يتعلق بها، كقصـور نظر بعض النحاة على الشـائع من اللغات، وغير ذلك من التعليلات النحوية التي بسببها حكموا على القراءات إما بالتضعيف أو التلحين ، ومن ذلك ما ورد عن الفرّاء:((وربمَـا آثرت القراء أحـد الوجهين، أو يأتي ذلك في الكتاب بوجه، فيرى من لا يعلم أنه لا يجوز غيره وهو جائز))[3]

أمـا الأسـبـاب النقليـة فهي تـدور حول الرواة وكـل ما يتعلق بهم وبمروياتهم، فهي تدور حول الجانب النقلي وتناقش صـحة التواتر بالنقل إلى الرسـول -ﷺ- فمن المعلوم أن القراءة سـنة يتبع اللاحق فيها السـابق، ويجب أن تكون متواترةً إلى النبي -ﷺ-، صـحيحة السـند، وهذا ما اتفق عليه سـائر علماء الأمة.

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص48،49.

[2] المصدر السابق، ص49.

[3] معاني القرآن، أبو زكريا يحيي بن زياد بن عبد الله الفرّاء، تحقيق أحمد يوسـف النجاتي، محمد على النجار، عبد الفتاح الشلبي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولي، 1988م ج2، ص351.

جاء القرآن منجّمًا على نحو ثلاث وعشرين سنةَ، ولعل لذلك أسبابه، ومنها ما رواه المفسرون وأهل العلم؛ ليسهل حفظه، ويثبت في الصدور قال تعالى: {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا} (الإسراء:106).

وهذا ما ذكره -أيضًا- شهاب الدين القسطلاني فقال: ((وفي إنزال القرآن مفرقًا وجوه من الحكمة، منها: تسهيل حفظه، وتكرير لفظه؛ لأنه لو نزل جملة واحدة على أمة أميّة لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه، وثقل لفظه، كما أشار الى ذلك سبحانه وتعالى بقوله ردًا على الكفار: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا} (الفرقان:32)....))[1].

فجاءتْ الحكمة الإلهية في ذلك تسهيلًا على المسلمين. و-أيضًا- للغاية نفسها أنزل اللهُ القرآن الكريم على سبعة أحرف للتسهيل عليهم وللتخفيف. وكان الرسول-ﷺ- يتلو الآيات على الصحابة فور نزولها، وكانوا يسارعون إلى حفظها والتعبد بها في الصلوات ومختلف العبادات. وانفرد نفر منهم لكتابة القرآن الكريم في حياة الرسول، وهم كتبة الوحي وفي مقدمتهم عثمان بن عفان ومعاوية وعليّ بن أبي طالب وزيد بن حارثة و أُبي بن كعب وعبدالله بن مسعود. وتخفيفًا على القبائل ومراعاةً للهجاتها المختلفة؛ جاءتْ القراءات القرآنية لتسهيل قراءة كتاب الله-عزّ وجل- وتسهيل تلاوته، فالقرآن هو كتاب الأمة ومعجزة نبيها. وحكمة من الله تعالى أن يراعي البعد النفسي لتلك القبائل، لذلك كان يحدث أن يسمع بعض الصحابة من الرسول آيات أو سورة بلهجة تغاير لهجة أخرى قد سمعوها من النبي -ﷺ- نفسه، كما رُوى عن عمر بن الخطاب عندما سمع هشام بن حكيم بن حزام القرشي يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها له النبي -ﷺ- فغضب،

[1] لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق مركز الدراسات الإسلامية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ص51.

فقال-ﷺ-: ((إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسرّ منه))[1]. ومثل تلك الحوادث لا تأخذ كثيراً في البحث أو تشكل مصدرًا للدراسة أو أهمية، طالما أن الرسول بينهم، ولكن بعد أن انتقل الرسول -ﷺ - إلى الرفيق الأعلى، ورافق ذلك في ولاية أبي بكر قتل حفظة الوحي وقرّاء القرآن الكريم، ولاحتْ في الأفق حاجةٌ ملحةٌ لتتبع القراءات القرآنية والنظر فيها لفصل ضعيفها ورده. ولعل حادثة فتح أذربيجان وأرمينية بعدها اجتمع جيشان من العراق والشام ولاحظوا الخلاف فيما بينهم وهم يتلون الذكر الحكيم حتى كاد يكفّر بعضهم بعضًا؛ فظهرتْ الدراسات القرآنية التي تهتم بالبحث في القراءات، ودراستها، ونقدها، وتوجيهها، وسنتناول ظاهرة انتقاد القراءات بعد تناولنا تعريفها وتعريف الانتقاد بشكل موجز وبعدها وجب علينا تتبع ظاهرة انتقاد القراءات؛ لمعرفة أهم تلك القواعد التي قومت القراءة في بدايات الدعوة وصولًا لعهد ابن مجاهد.

[1] فتح الباري بشرـح صـحيح البخاري، أحمد بن على العســقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، 1986م، ج5، ص642

المبحث الثاني نشأة الظاهرة

من الضروري، عند البدء بدراسة ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية أن نرجع بها إلى الأصول وإلى بداية الدعوة الإسلامية، وسنقسم هذا المبحث وفق الترتيب الزمني بداية بعهد النبي -ﷺ- وصولًا إلى القرن الرابع الهجري. وهو العهد الذي عاش فيه ابن مجاهد لمعرفة موقفه من ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية.

1- انتقاد القراءات في عهد النبي -ﷺ-:

خروج القراءة عن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن:

نزل القرآن على سبعة أحرف تيسيراً للأمة وتسهيلًا عليها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وهذا يبتني على أصل، وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة، فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجب القطع بذلك؛ إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعيًّا، وهذا هو الصحيح))[1].

وقال الأزهري: ((كل كلمة تُقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفا، ويقرأ هذا في حرف ابن مسعود أي قراءة ابن مسعود، والحرف: القراءة التي تقرأ على أوجه))[2]. قال أبو عمرو الدّاني إمام القرّاء بالأندلس: ((فأما معنى الأحرف السبعة التي أرادها النبي -ﷺ- فإنه يتوجه إلى وجهين: أحدهما: سبعة أوجه من اللغات، كقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} أي على وجه، والوجه الثاني: معنى الأحرف أن يكون النبي -ﷺ- سمّى القراءات أحرفًا على طريق السعة، نحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه))[3].

---

[1] مجموع فتاوى ابن تيمية، تقي الدين ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة القرآن، 1416هـ 1995م، ج13، ص390

[2] تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج5، ص12

[3] الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد بن عثمان الدّاني، تحقيق د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط1، 1408هـ، ص28

وقال ابن الجزري تعقيبًا على كلام الدّاني: ((وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالًا قويًّا في قوله: "سبعة أحرف" أي سبعة أوجه، وأنحاء، والثاني محتمل احتمالًا قويًا في قول عمر-رضي الله عنه-في الحديث ((سمعت هشامًا يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله-ﷺ-)) ...أي قراءات كثيرة))[1].

ومن المهم التأكيد بعد نقل تلك النصوص المتواترة عن جمهور أهل العلم أن القراءة سنة متواترة يأخذها اللاحق عن السابق، ولا تخضع لقياس لغوي، بل الأصل أن تكون نقلاً متواترًا عن النبي -ﷺ- وهي ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قرأ بها أو أذن فيه على ما صحّ عنه أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ ولذلك مُنع ابن مقسم لما أجاز القراءة فيما صحّ وجه العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، وإن لم تثبت نقلًا، فكان جزاؤه ما كان بعد ما عُقد له مجلس بغداد وكان موقف ابن مجاهد فيه مشهودًا.

ولا شك أن ما لم يُقرئ به النبي -ﷺ- فليس من الأحرف السبعة المرخص فيها، ومن ذلك من قرأ بالمرادف، ولم تكن قراءته مسموعة، وجب ردها وتعد قراءته باطلة، وليست من القرآن بشيء. قال ابن الجزري عند ذكره أقسام القراءات: ((وبقي قسم مردود وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبته فهذا ردّه أحق ومنعه أشدّ ومرتكبه مرتكب عظيم الكبائر))[2] والناظر في النص السابق لابن الجزري، يوقن بما يدع مجالاً للشك وجوب توافر الأركان الثلاثة لقبول القراءات وهى صحة السند والرسم ومطابقة العربية، والخروج عن الأحرف السبعة التي أُنزل فيها القرآن يتعارض مع صحيح السند، والحق أن أغلب الشواهد الواردة والتي اطلعنا عليها في هذا الجانب من انتقاد القراءات كانت عن عبدالله بن مسعود-رضي الله عنه- ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام بإسناده عن عبدالله بن مسعود أنه أقرأ رجلًا: {إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ (43) طَعَامُ الْأَثِيمِ }:(الدخان:44)- فقال الرجل:"طعام اليتيم" فرددها عليه، فلم يستقم بها لسانه؛ فقال: أتستطيع أن تقول:"طعام الفاجر؟ قال: نعم ..قال: ((فافعل))[3].

---

[1] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص23،24

[2] المصدر السابق، ص17

[3] ينظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلّام، أبو عُبيد القاسم بن سّلام بن عبد الله البغدادي، تحقيق مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1995، ص311،312

وقال القرطبي: ((وقال همّام بن الحارث (توفى65) هـ كان أبو الدرداء يقرئ رجلاً: {طعام الأثيم}، والرجل يقول: {طعام اليتيم}، فلما لم يفهم قال له: {طعام الفاجر}؛ وفي هذا قال الزمخشري: ((وبهذا يستدل على أن إبدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مؤدية معناها))[1].

إن هذه القراءات الواردة عن بعض الصحابة -وإن صحت عنهم- فهي من القراءات الشاذة؛ لخروجها على الرسم العثماني، ويجب تأكيد أنها جاءت كحكم التفسير والتوضيح، وليس بها حجة لمن يجيز القراءة بالمرداف أو المعنى، وليس هذا مقام تأكيد ورودها عن بعض الصحابة أو مقام بحثها بحثًا شرعيًا. فكل ما يعنينا هو تتبع ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية والبحث عن بدايتها وامتدادها؛ ومما تقدم نخلص إلى أن خروج القراءة عن الأحرف التي نزل عليها القرآن يعدّ من أهم قواعد انتقاد القراءات، بل أساسها.

مخالفة القراءة لما تلقاه الصحابة عن النبي -ﷺ-:

أخذ النبي -ﷺ- القرآن الكريم عن جبريل-عليه السلام-عن طريق المشافهة عرضًا وسماعًا، سمع من جبريل، ثم عرض عليه. والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة منها حديث فاطمة -رضي الله عنها- بنت رسول الله -ﷺ- قال: ((إن جبريل يعارضني بالقرآن في كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين))[2].

ونقل الرسول الكريم القرآن لمن سمعه منه من أصحابه والمسلمين بالطريقة نفسها، القائمة على المشافهة والتلاوة والسماع. فلم يكن الاعتماد على الرقاع كبيراً، بل كان جلّ الاعتماد على المشافهة، والتلقي في هذه المرحلة، وحتى بعد مرحلة تدوين القرآن وكتابته؛ فمازالت ملكة السماع أقوى من الكتابة على الرقاع في حفظ القرآن وتدارسه.

وكما تلقى النبي -ﷺ- القرآن من جبريل عرضًا وسماعًا، فإنه أمر الصحابة بأن يقرؤوا القرآن بالطريقة التي تلقاها عن جبريل، وأن يتلقّوه وقراءاته مشافهة؛ ليكون ذلك سنة متبعة. وعلى ذلك فإن القراءة إذا كانت مخالفة لما تلقّاه الصحابة -رضي الله عنهم- عن النبي -ﷺ- فهي قاعدة أساسية في انتقاد القراءات القرآنية عند الصحابة وردها ورفضها. ولعل أشهر الأمثلة على ذلك ما وقع بين عمر بن الخطاب

---

[1] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الفكر، ج3، ص506

[2] الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل الجعفي، محمد زهير بن ناصر، ج6، ص187

وهشـام بن حكيم عندما قرأ الأخير سـورة الفرقان كما هو معلوم في الحادثة سـالفة الذكر، فإن عمر-رضي الله عنه-أنكر القراءة عندما سمع هشامًا يقرأ، على غير ما سمعه من النبي -ﷺ-

قال السـخاوي: ((لأن عمر-رضي الله عنه-أنكر على هشـام لفظًا لم يسمعه عمر من رسول الله – ﷺ - وعمر يعلم أن ذلـك جـائز في العربية، والدليل على أنه جائز في العربية أن النبي -ﷺ- قال: ((هكذا أنزلت))، فلولا أن تغيير القرآن لا يجوز لما أنكر عمر ما أنكره)).[1]

مما تقـدم نسـتخلص ملمحًا من ملامح انتقاد القراءات في العهد النبوي وهو مخالقة القراءة لما تلقاه الصـحابة عن النبي -ﷺ-. فالمخالفة تُعدّ من قواعد انتقاد القراءات القرآنية، وهذا ما يرتبط بدوره بصحة السند، والتي تعدّ -أيضًا- شرطًا أساسيًّا في قبول القراءات وثبوتها.

2-انتقاد القراءات في عهد الصحابة:

مخالفة لغة قريش:

قال تعالى: {وَمَا أَرْسَـلْنَا مِنْ رَسُـولٍ إِلَّا بِلِسَـانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ}:(إبراهيم:4). نزل القرآن الكريم بلسـان عربي مبين، وهذا من سنة الله في خلقه، أن يبعث لهم رسلًا من أقوامهم. ومن هذا أن القرآن نزل بلسـان عربي، ونزل معظمه بلسان قريش، ولا سيما أن النبي -ﷺ- منهم. -وعطفًا على ذلك- تبوأتْ قريشٌ مكانة عظمى قبل الإسلام بحكم موقعها الجغرافي، ومنازلها بجانب البيت الحرام، وما كان لهذا الموقع من مسـؤوليات تجاه الكعبة والبيت الحرام من سقاية الحجيج، وعناية بالبيت. وكذلك وجود الأسواق الأدبية التي كانت تقام بالمواسـم الدينية التي كان يتلاقى فيها العربُ ويتواصـلون؛ كسـوق عكاظ وماله من دور مهم في التواصـل الاجتماعي بين مختلف قبائل العرب. ومن هنا ولد الرأي الذي كان قوامه أن القرآن نزل بلسـان قريش المكـان، وليس قريش القبيلة أو قريش النسـب. فتوافد العرب من كافة القبائل المختلفة وسـماعهم لمفردات بعضـهم المختلفة تلك المواسـم الشـعائرية، أوجد حيزًا من الالتقاء بين مجمع القبائل المختلفة، وهذا ما أجمع عليه مختلف العلماء والرواة، وهو أن قريشًـا أفصـح العرب ألسنة وأصفاها لغةً؛ لأنها تشـمل معظم لغات العرب لاختلاط القبائل بقريش؛ لذلك اختار كبار الصحابة لغة قريش عند جمع القرآن الكريم، كما دل عليـه قول عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان -رضي الله عنهما-: ((إن هذا القرآن نزل بلسان قريش))[2].

---

[1] جمال القرّاء وكمال الإقراء، على بن محمد السـخاوي علم الدين، علي حسـين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1، ص238

[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ص209،211

وبنـاءً عليـه فـإن مخالفة القراءة للغة قريش تعدّ من أهم أركان انتقاد القراءات القرآنية في عهد الصحابة. ويتجلى بقول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لابن مسعود: ((فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل))[1]. ومن الأمثلة على ذلك ما روي عن أنس بن مالك-رضي الله عنه- قال: ((فأمر عثمان بن عفان -رضي الله عنه- زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام -رضي الله عنهم- أن ينسـخوها في المصاحف، وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية القرآن، فاكتبوها بلسان قريش؛ فإن القرآن نزل بلسانهم، ففعلوا)[2].

وكـذلك ما ورد عند ابن عبد البر عن أبي داود من طريق كعب الأنصـــاري عن أبيه عن جّده، أنه كان عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فقرأ رجل: {من بعد ما رأوا الآيات ليسـجننه عتى حين} بالعين بـدلًا من الحاء، فقال عمر بن الخطاب: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها ابن مســـعود -رضي الله عنه- فقال له عمر: { ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْـجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ} (سـورة يوسف: 35) بالحاء، وكتب إلى ابن مسـعود -رضي الله عنه- أما بعد: ((فإن الله أنزل القرآن بلسـان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا، فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل والسلام))[3].

ودلّت هذه النصـوص على أن لغة قريش هي الحكم بين المسلمين عند اختلافهم في لفظة قرآنية. فيرون وضـعها على موافقة لســان قريش أولى من غيرها؛ لأن معظم الألفاظ القرآنية جاءتْ موافقة للغة قريش. وليس القول المراد نزول القرآن بجميع آياته وسـوره على لسان قريش، قال الباقلاني: ((وأن الحجة لم تقم علينا بأن القرآن منزل بلغة قريش فقط دون سائر العرب، وإن كان معظمه نزل بلسان قريش))[4].

وقـال ابن عبـد البر: ((قول من قال: نزل بلغة قريش معناه عندي في الأغلب؛ لأن لغة غير قريش موجودة في جميع القرآن من تحقيق الهمزة ونحوهـا، وقريش لا تهمز))[5]. وقـال ابن كثير: ((إن لغـات القرآن

---

[1] قواعد نقد القراءات القرآنية، عبد الباقي سيسي، ص91

[2] اخرجه البخاري في كتاب فضـائل القرآن في باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرآنًا عربيا بلسان عربي مبين: الصحيح مع فتح الباري ج8، ص625

[3] البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيــ تحقيق محمد أبو الفضــل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1972م، ج1، ص284،285.

[4] الانتصـار لصـحة نقل القرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني، تحقيق د. محمد عصام القضاة، دار الفتح للنشر والتوزيع، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2001م، ص546.

[5] ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ص284،285.

الكريم السبع منحصرة في مضر على اختلاف قبائلها خاصة؛ لقول عثمان-رضي الله عنه-نزل بلغة قريش، وقريش هم: بنو النضر بن الحارث على الصحيح من أقوال أهل النسب))[1].

إن الأقوال السابقة التي وردت عن أهل العلم والاختصاص تنص على عدم الاخذ بالرأي القائل إن القراءة نزلتْ بلغة قريش وحدها، وهو الرأي الغالب لدينا، فالنبي -ﷺ- أقرأ صحبه بلهجات العرب المختلفة، فمثلا-قبيلة هذيل تختار الإمالة، وقد قرأ عبد الله بن مسعود وهو من هذيل سورة {طه}، ممالة الألف ولم يعب عليه الرسول ذلك. إضافة إلى أهمية البعد النفسيـ بورود كلمات بالقرآن أو لهجات به تمتاز بها تلك القبائل[2]. وأي مفخرة لتلك القبائل في ذلك؟ و-أيضًا- رفع الحرج والمشقة وخاصةً في ابتداء الأمر، فالقرآن نزل على أمة أمية لا يقرأ منها أو يكتب إلا القليل. ومن الناحية الاجتماعية عاشوا في ظروف القطيعة والحروب لا يأمن بعضهم بعضًا، فكيف لهذا المجتمع المقطّع الأوصال أن يتحدث بلهجة واحدة؟ وإذا كان هذا الأمر مستحيلا، فمن الطبيعي أن يكون تعلم اللهجات الأخرى مع بداية الدعوة أمرًا شاقًّا، خاصة بوجود النزعة القبلية، فهم ما زالوا حديثي عهد بالإسلام.

قال ابن حجر: ((واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجًّا بأنه نزل بلغتهم، إنْ كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أنّ الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها))[3].

مخالفة القراءة للتلقي سماعًا وعرضًا:

لا شك أنّ مخالفة القراءة للتلقي سماعًا وعرضًا من أهم قواعد انتقاد القراءات؛ فالأصول الثابتة تبيّن ذلك، فالقراءة سنة متبعة يأخذها اللاحق عن السابق، وتقوم على المشافهة والأخذ بالسماع، فالنبي -ﷺ- أخذ عن جبريل -عليه السلام-، ومن النبي -ﷺ- أخذ الصحابة، هكذا كانت السنة في قراءة القرآن الكريم متصلة، وقائمة على المشافهة والتلقي على مر العصور. وبذلك بقيت سلسلة الإسناد متصلة بالقرآن، كما يدل على ذلك قول عمر وعثمان-رضي الله عنهما-: ((من كان تلقى من رسول الله-ﷺ-شيئًا من القرآن فليأت به....)). فالجهود المبذولة من الصحابة بعد ذلك في جمع القرآن ترتكز على أهمية التلقي من

---

[1] فضائل القرآن، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر، ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1987م، ص70.

[2] ينظر: قواعد نقد القراءات القرآنية، عبد الباقي سيسي، ص91.

[3] فتح الباري في شرح صحيح البخاري، العسقلاني، ج8، ص638.

الرسـول -ﷺ- سـماعًا وعرضًـا ومشـافهة. فقد حرصـوا أشدّ الحرص عند كتابته على سند الحفظ ووجود الشهود، كل هذا مع علمهم بالقرآن وقراءته، ووجوهه.

مما تقدم نخلص لأمر مهم؛ وهو أنّ مخالفة القراءة للتلقي سماعًا وعرضًا يعد من أهم قواعد انتقاد القراءات القرآنية في عهد الصحابة. وكانوا-رضوان الله عليهم- يستعملونها في رد القراءات وتضعيفها عند جمعهم ما تفرق من القرآن الكريم في الصحف، ونسخه في المصاحف. ومن هذه الأمثلة ما أخرجه ابن أبي داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه، قال: ((لما استحرّ القتل بالقراء يومئذ، فرق أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت: ((اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه))[1]. يدل هذا القول على أنّ الصحابة مع حفظهم للقرآن والوجوه التي نزل بها، فإنهم كانوا يحتاطون أشد الحيطة في أخذ القراءات والتأكد من سماعها مشافهة عن النبي -ﷺ- وعلى النسق نفسه سار الخلفاء عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، فبعد ما جمعا القرآن الكريم، جاء خزيمة بن ثابت -رضي الله عنه- إلى عثمان بن عفان فقال: إني قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوها، فقالوا: وماهما؟ قال: تلقّيت من رسول الله: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ}:(التوبة:128) إلى أخر السورة، فقال عثمان بن عفان: ((فأنا أشهد أنهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلها؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءة))[2].

مخالفة العرضة الأخيرة:

كان جبريل-عليه السلام- يعرض القرآن الكريم على النبي -ﷺ- في رمضان من كل عام. فقد جرت سـنة القرآن الكريم على ذلك وهذا من دواعي حفظه وتثبيته. والعرضـة الأخيرة: هي التي عرضها الرسول في عـام وفـاتـه من القرآن على جبريل، فقد كان النبي -ﷺ- يعرض القرآن على جبريل مرة، فعُرض عليه في العام الذي توفى فيه مرتين. جاء في صـحيح البخاري من حديث عائشـة -رضي الله عنها- عن فاطمة -رضي الله عنها- بنت رسـول الله أنها قالت: أسرّ إليّ النبي -ﷺ- ((إن جبريل كان يعارضـني بالقرآن في كل سنة، إنه عارضني العام مرّتين ولا أراه إلا حضر أجلي))[3].

---

[1] كتاب المصاحف، لابن أبي دواد، دار الكتب العلمية، بيروت، طـ1، 1405هـ ج1، ص157.

[2] كتاب المصاحف، لابن أبي داود، ج1، ص172.

[3] البخاري في فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي -ﷺ-، ينظر: الصحيح مع الفتح ج8، ص660.

والمعنى المراد بهذا الحديث، أنّ جبريل يعرض القرآن والنبي -ﷺ- يسمع، ثم النبي -ﷺ- يعرض القرآن وجبريل يسمع، وفي العام الذي انتقل به النبي -ﷺ- إلى الرفيق الأعلى، عرضَ -ﷺ- القرآن على جبريل مرتين، وأنّ العرضة الأخيرة توافق جمع عثمان بن عفان -رضي الله عنه-. وبناءً على ذلك فإن القراءة إذا كانت مخالفة للعرضة الأخيرة، وجب نقدها؛ لأن مطابقة العرضة الأخيرة من عدمها من قواعد انتقاد القراءات القرآنية. والنصوص الدالة على توافق جمع عثمان بن عفان مع العرضة الأخيرة كثيرةً، منها قول ابن حجر: ((وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة بن عمرو السّلماني أن الذي جمع عليه عثمان-رضي الله عنه- الناس يوافق العرضة الأخيرة))[1].

قال محمد بن سيرين: ((كان جبريل يعارض النبي -ﷺ- بالقرآن الحديث، نحو حديث ابن عباس-رضي الله عنه-، وزاد في آخره: فيرون أو فيرجون أن تكون قراءتنا أحدث القراءات عهدًا بالعرضة الأخيرة))[2]؛ لذلك فإن مخالقة العرضة الأخيرة من أهم قواعد انتقاد القراءات القرآنية في عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- وأن القراءة إذا كانت مخالفة للعرضة الأخيرة تعدّ قاعدة لردّها، أو تضعيفها، خاصةً أنّ جمع المصاحف كان متضمنًا العرضة الأخيرة التي عرضها النبي -ﷺ- على جبريل. قال ابن الجزري: ((ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وأئمة المسلمين إلى أنّ هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الحرف فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي -ﷺ- على جبريل -عليه السلام- متضمنة لها، لم تترك حرفًا منها))[3].

مخالفة رسم المصحف:

قال زيد بن ثابت-رضي الله عنه-: ((قُبض النبي -ﷺ-ولم يكن القرآن جمع في شيء، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال))[4]. ثبت أن القرآن الكريم كان مكتوبًا في حياة النبي -ﷺ-على العسب واللخاف، ومع ذلك كان مفرقًا ولم يكن مجموعًا، وقد مَر بعد ذلك بعدة مراحل للجمع، ففي عهد أبي بكر جُمع ما تفرق في الصحف بعد ان كان مفرقًا في الرقاع، والعسب، وصدور الرجال، وسبب هذا الجمع كان خشيته من ذهاب حفظه القرآن بعد ما أستحرّ فيهم القتل بحروب الردة. وبعد هذا

---

[1] فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج8، ص661.
[2] فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج8، ص661.
[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص31.
[4] البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج1، ص235.

الجمع جاء جمعُ عثمان بن عفان -رضي الله عنه- الذي جمع الناسَ على مصحف واحد منسوخ من الصحف التي كانت عند أبي بكر الصديق، وجمع غيرها من المصاحف. وسبب هذا الجمع تخطئة الناس بعضهم بعضًا، وانتشار القراءات الشاذة بينهم. ومصحف عثمان كان خاليًا من النقط والشكل؛ لأن النقط والشكل وضعا لاحقًا، وهذا الرسم يحتمل أكثر من وجه من وجوه القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول -ﷺ- ومنع القراءة بما كان مخالفًا لرسم مصحفه.

مخالفة القراءة للمعنى الظاهر:

أنزل اللهُ -سبحانه وتعالى- القرآن هاديًا وشفعيًا للناس، ومن حكمة الله تعالى أنْ يُعجز الأمم من جنس ما برعوا فيه، ولما عُرف عن بني إسرائيل السحرَ كانت معجزات سيدنا موسى العصا والكف من جنس ما برعوا فيه، وهو السحر. وكذلك كانت معجزة سيدنا عيسىـ إشفاء المرضي بأمر الله تعالى، ولا يختلف الأمر عند العرب، فقد برعوا بالبلاغة والفصاحة والبيان؛ لذلك كانت كلها وجهًا من إعجاز القرآن الكريم.

وكان الصحابة أكثرهم تدبرًا وتفكرًا بالقرآن الكريم، وأعلم الناس في علوم اللغة والبلاغة، مع اختلافهم وتفاوتهم في معرفة معاني كلام الله تعالى من حيث الاجتهاد وقوة الاستنباط، لذلك كان طبيعيًّا أن يفهم كلٌّ منهم المعنى الذي يظهر له في لفظ القراءة التي يقرأ بها حسب علمه بكتاب الله وباللغة والبلاغة. فينتقد القراءة ذات المعنى المخالف لما فهمه وقرأ به من ناحية، أو القراءة التي تخالف المعني الظاهر من ناحية أخرى. وعليه؛ فإن القراءة التي تخالف المعنى الظاهر تخضع للانتقاد عندهم. ولعّل أصل هذه القاعدة كان موجودًا في حياة الرسول -ﷺ- لكنه في حياة الرسول ينتهى الأمر لاستمرار الوحى . وأمّا بعد وفاته فقد أصبح الأمرُ خاضعًا للتدبر والتفكر وفهم النصوص والإلمام بالبلاغة وأسرار اللغة ومعرفة المعاني؛ ولذلك ظهرت هذه القاعدة النقدية في عصرـ الصحابة. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الصحيح عن ابن شهاب قال: أخبره عروة بن الزبير عن عائشة-رضي الله عنها-: (قالتْ له، وهو يسألها عن قول الله تعالى:{حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا}(يوسف:110)، قال: قلت أكُذِبوا أو كُذّبوا؟ قالت عائشة: كُذَبوا. قلت: استيقنوا أن قومهم كذّبوهم، فما هو بالظن؟ قالت: أجل لعمري لقد استيقنوا بذلك. فقلت لها: وظنوا أنهم قد كُذِبوا؟ قالتْ: -معاذ الله- لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل آمنوا بربّهم وصدّقهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصرـ حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظن الرسل أنّ أتباعهم قد كذّبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك).

وقد جاءتْ القراءات في هذه الآية على الآتي:

قرأ بالتخفيف عاصم، وحمزة، الكسائي. وقرأ بالتشديد نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر؛ أمّا القراءتان في لفظ: {كُذبوا} تخفيفًا وتشديدًا فهما صحيحتان متواترتان.[1]ومن الأمثلة -أيضًا- ما وقع بين ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان عند قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا} (الكهف:86). قال ابن عباس فقلت لمعاوية: ما نقرؤها إلا {حمئة}، فسأل معاوية عبد الله بن عمرو بن العاص-رضي الله عنهم- كيف تقرؤها؟ فقال عبد الله: كما قرأتَها، قال ابن عباس لمعاوية: في بيتي نزل القرآن، فأرسل إلّى كعب، فقال له: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال كعب: أهل العربية أعلم بها، وأمّا أنا فإني أجد الشمس تغرب في التوراة في ماء وطين))[2].

قال ابن الجزري: ((وقد اختلف طلحة بن عبيد الله- رضي الله عنهما- وابن عباس في قوله تعالى: {في عين حامية} كقراءة ابن عامر؛ وأبي جعفر، والكوفيين غير حفص، وقال ابن عباس: {حمئة} كقراءة الباقين، فتحاكما إلى كعب الأحبار، فقضى لابن عباس وقال: أجدها في الكتاب تغرب في حمأة وطين))[3].

وقد جاءتْ القراءات في هذه الآية كالآتي:

- القراءتان في لفظ: {حمئة} و{حامية} هما متواترتان.

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص: {حمئة} وقرأ بالثانية ابن عامر، وحمزة، والكسائي.[4]

المثالان السابقان يدلان على أنّ مخالفة القراءة للمعنى الظاهر أو اختلافهم في فهم آيات القرآن وسوره، يعد من أهم قواعد انتقاد القراءات عند الصحابة. كما دل على ذلك تحاكمهما عند كعب الأحبار كما ورد في المثال الثاني، واختلاف المعاني، والأمثلة الواردة في ذلك كثيرة. والجامع بينها أنّ الاختلاف بين الصحابة -إن وقع- كان اختلاف تنوع وتغاير لا تناقض ولا تضاد فيه؛ لأن لكلَ منها وجهًا يصحّ به المعنى، كما حصل بين معاوية وابن عباس في قراءة قوله تعالى: {وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ} (الكهف:86).

انتقاد القراءات عند التابعين:

---

[1] ينظر: السبعة، ابن مجاهد ص351،352.

[2] غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ج2، ص303.

[3] المصدر السابق، ج1، ص342.

[4] ينظر: السبعة، ابن مجاهد ص398.

أولا: مخالفة السنة المُتبعة في القراءة:

بعد ما تدرجنا في دراستنا ظاهرة انتقاد القراءات وأهم ما كانت تقوم عليه في عهد النبي -ﷺ- والصحابة، ندخل الآن في طور جديد لهذه الظاهرة، وتعد هذه المرحلة بداية انتقاد القراءات من الرواية، فمن المعلوم أنّ القراءة سنةً يتبع الآخر فيها الأول، وهى قائمة على التلقي والمشافهة عن الأئمة القرّاء، فتبقى سلسلة الإسناد متصلة بالقراءات القرآنية، ومما جاء في ذلك عند التابعين ما روي عن عروة بن الزبير- رضي الله عنه- أنه قال:((إن قراءة القرآن سنة من السنن، فاقرؤوه كما أقرئتموه)) وفي رواية:(كما علّمتموه). وعن عامر الشعبي قوله: ((القراءة سنة فاقرأو كما قرأ أولكم))[1].

قال الأصمعي: ((سمعت عن أبي عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلاّ بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا وكذا))[2]. وكذلك ما ورد عن الأصـــمعي عن عمّه قال: ((قلت لأبي عمرو بن العلاء: {وبركنا عليه} في موضع {وتركنا عليه} في موضع أيعرف هذا؟ فقال: ما يعرف إلا أن يسمع من المشايخ الأولين، قال: وقال أبو عمرو: إنما نحن فيمن مضى كبقل في أصول نخل طُوال)).[3]

إذن فالقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، تُؤخذ من أهل الاختصاص الأولين. وأنها سنة متبعة بالتوقيف على ما نقل نقلًا متواترًا عن الرســـول -ﷺ- لا تجوز لأحد أن يتعدّاها؛ فلهذا إذا كانت القراءة مخالفة للسنة المتبعة فهي قراءة مردودة، لا يجوز القراءة بها. ولعّل خير شاهد على ذلك ما حدث لابن مُحيصـــن الذي كان تابعيًا جليلًا وأحد أئمة القرّاء في مكة في زمانه، وذكره الذهبي: في الطبقة الثالثة من التابعين في طبقات القراء الكبار. ومع ما تقدم، ومع مكانته العالية في العربية والقراءات، فإن أهل بلده تَركوا قراءته؛ لمخالفتها الســـنة المتبعة في ذلك؛ ولخروج قراءته عن إجماعهم كما أجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه.

قال ابن مجاهد: ((وكان ابن مُحيصـــن ممن تجرّد للقراءة وقام بها في عصرـــ ابن كثير، وعالمًا بالعربية، وله اختيار في القراءة على مذاهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على ابن كثير لاتباعه، ولم يتُبع فيه أصحابه، ولم يجمع أهل مكة على قراءته كما أجمعوا على قراءة ابن كثير))[4].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص51.
[2] المصدر السابق، ص48.
[3] المصدر السابق، ص48.
[4] السبعة، ابن مجاهد، ص65.
-غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ج2، ص167.

ومن الأمثلة التي تدل على خروج القرّاء على السـنة المتبعة في القراءة ما روِي عن ابن محيصـن أنـه قرأ: {أنذرتهم أم لم تنذرهم} بهمزة واحدة لا ألف بعدها، وحذف الهمزة الأولى؛ لدلالة المعنى عليها، ولأجـل ثبوت مـا عـادلهـا ويـدل عليهـا، وهو (أم)؛ قـالَ ابن جنّي: ((هذا مما لا بدّ فيه أن يكون تقديره: {أأنذرتهم} ثم حذفت همزة الاسـتفهام تخفيفًا لكراهة الهمزتين؛ ولأن قوله: {سـواء عليهم} لابدّ أن تكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك؛ ولمجيء أم من بعد ذلك -أيضًا-))[1].

فقراءة ابن مُحيصـن صـحيحة لغةً ومعنى، إلا أنه لم يصـحْ نقلها تواترًا لذلك وضـعت ضـمن القراءات الشـاذة؛ لأنها خالفت قراءة أهل مكة؛ ولأنها فقدت ركنًا من الأركان الثلاثة لصـحة القراءة وهو: ما تواتر نقله.

مخالفة القراءة للقواعد اللغوية:

ظهرتْ مخالقة القواعد اللغوية كقاعدة من قواعد انتقاد القراءات القرآنية في عهد التابعين، وكما لا يغيب عن الأذهان دائمًا أن القراءة تقوم على التلقي والمشـافهة، وهي سـنةً متبعة يأخذها الآخر عن الأول، لا يغيب كذلك أنها لا تخضـع لقياس لغوي، ولا الافشى في كلام العرب؛ ولذلك لا تتبع العربية بل يمكننا القول إن العربية تتبعها؛ لأنها مسـموعة ومأخوذة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا محمد ومن بعده صـحبه الكرام، إذًا فالقراءات تثبت بالنقل المعتبر، لا بالقياس اللغوي؛ خلافًا لبعض أهل اللغة الذين ينتقدون بعض القراءات الصحيحة لمخالفتها قواعد اللغة، أو إجماع النحويين.

ففي عهد التابعين، نُقطت المصـاحف، ووُضعت القواعد اللغوية؛ لمَا انتشر اللحن بين الناس، ومن ذلك العهد بدأتْ ظاهرة انتقاد القراءات المخالفة للقواعد اللغوية. ومن ذلك ما رُوي عن عاصم الجحدري (ت128هـ) أنه كان يكتب ثلاثة أحرف في مصـحفه على وفق رسم المصحف العثماني، ويقرأ الأحرف الثلاثة وفقًا للقواعد اللغوية المشـهورة، ويُلحّن ما تواتر نقله، والأحرف الثلاثة قوله تعالى:{وَالصَّـابِرِينَ فِي الْبَأْسَـاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ} (البقرة:177)، وقوله تعالى: {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِـاللَّـهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}: (النسـاء:162)، وقولـه تعـالى: {إِنَّ الَّـذِينَ آَمَنُوا وَالَّـذِينَ هَـادُوا وَالصَّـابِئُونَ وَالنَّصَارَى}:(المائدة: 69)، وقوله تعالى:{قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ}:(طه:63).

[1] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وال-أيضًا-ح عنها، ابن جني، ص50.

قال ابن قتيبة: ((وكان عاصـــم الجحدري يكتب هذه الأحرف الثلاثة في مصـــحفه على مثالها في الإمام، فإذا قرأها، قرأ: {إنّ هذين لســـاحران}، وقرأ: {والمقيمون الصـــلوة}، وقرأ:" إن الذين آمنوا والذين هادوا والصـابئين"، وكان يقرأ -أيضًا- في سورة البقرة: {والصابرون في البأساء والضرّاء}، ويكتبها {الصبرين}. وقد جاءتْ القراءات كالآتي:

- قرأ أبو عمرو: {إنّ هذين لساحران} بتشديد نون "إنّ" وبالياء في {هذين}[1].
- قرأ ابن كثير بتخفيف نون {إنْ هـذان} إلاّ أن ابن كثير يشـــددّ نون{هـذان} بـالألف، وكلهم قرؤوا {هذان} بالألف سوى أبي عمرو بن العلاء، وقراءته هي الأظهر من حيث الإعراب؛ لأن{هذين} اسم "إن" منصوب بالياء[2].

وجه من قرأ: {إنّ هذين} بتشـديد النون، ونصـبه بالياء؛ فإنه أعمل "إنّ" اسـم "إن" على اللغة المشـهورة؛ لكنه خالف الخط صراحةً، ووافقه احتمالًا؛ لأن مخالفة الرسـم في حروف المدّ من حيث إثباتها وحـذفهـا لا تعـدّ مخـالفة، إذا ثبتت القراءة به، وردت مشـــهورة[3]. وأما بقية القراءات في: {والصـــابرون، والمقيمون، والصابئين} فهي شاذّة لا تصح القراءة بها.

ومن الأمثلة -أيضًا- الدالة على اعتبار مخالقة القواعد اللغوية قاعدةً لانتقاد القراءات القرآنية في عهد التابعين ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السـبعة، أنه أنكر قراءة: {بالعدوة} في الموضـعين بضَـم العين فيهما، في قوله تعالى: {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْـوَى وَالرَّكْبُ أَسْـفَلَ مِنْكُمْ} (الأنفال: 42). قال أبو حيان في البحر المحيط: ((وأنكر أبو عمرو الضمّ فيهما، وقال الأخفش: لم يسمع من العرب إلاّ الكسر. وقال أبو عبيد: الضمّ أكثرهما))[4]. قرأ بضمّ العين فيهما نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي وعليه أكثر القرّاء، وقرأ بكسر العين فيهما ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب[5].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص419.

[2] ينظر: المصدر السابق، ص419، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص320،321.

[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص12.

[4] البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ ص320،321.

[5] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص306.

-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص276.

قال أهل العلم: هما لغتان لأهل الحجاز، ويقال: عُدوة، وعِدوة، وهي شفير الوادي وجانبه. مثل: جُذوة، والضم عند أبي عبيد أكثر اللغتين، وعليه أكثر القرّاء، والكسر عند الأخفش أشهر من الضمّ[1].

ومن الأمثلة -أيضًا- على مخالفة القراءة لقاعدة من القواعد الصرفية، ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء، أنه لحّن قراءة: {الولاية} بكسر الواو فيها من قوله تعالى: {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ} (الكهف:44). وقرأ بكسر الواو في "الولاية" حمزة، والكسائي، وقرأ الباقون بفتح الواو[2]. قال أبو حيان: ((وحُكِيَ عن أبي عمرو، والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأن فِعالة إنما تجيء فيما كان صنعة، أو معنى متقلدًا، وليس هنالك تَوَلّ أمورٍ))[3].

من قرأ بكسر الواو؛ فمن السلطان والقدرة والإمارة، وبالفتح فمن الموالاة، وقال القرطبي: {الولاية} بالفتح من الموالاة؛ كقوله تعالى: {اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آَمَنُوا}، وبالكسر يعني السلطان والقدرة والإمارة؛ كقوله: {وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ} أي الملك والحكم يومئذ لله، أي لا يردّ أمره إلى أحد؛ والملك في كل وقت لله، ولكن تزول الدّعاوى، والمتوهمات يوم القيامة.

---

[1] الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، 1987م، ص491.

[2] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص309.

-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص277.

[3] البحر المحيط، أبو حيان، ج7، ص182.

المبحث الثالث تأثر ابن مجاهد بغيره من نقاد القراءات

بعد تتبعنا لظاهرة انتقاد القراءات القرآنية منذ فجرها وعرض ما تيسر لنا عرضه من أهم القواعد المتبعة في انتقاد القراءات القرآنية منذ العهد النبوي إلى ما قبل عصر ابن مجاهد، وجب علينا دراسة أهم النقاد وبيان مدى تأثر ابن مجاهد فيهم من عدمه، ولكن قبل الشروع في دراسة هذه الفرضية وبحثها، ينبغي الإشارة لأمور مهمة تساعدنا في تحديد مفهوم النقد، ونقد القراءات بشكل خاص، وعند ابن مجاهد على وجه الدقة.

فمن المعروف أن كتب القراءات اختلفت وتباينت، فمنها ما تناول القراءات الصحيحة المتواترة، ومنها ما بحث في القراءات الشاذة. والضرب الأخير ما جمع بين الشقين. وكتاب ابن مجاهد(السبعة) يُصنف ضمن الطور الأول. فالكتاب جمع القراءات الصحيحة المتواترة التي لم يختلف عليها أحد، واستوفت شروط الصحة والتواتر؛ وهي صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، ومطابقة المصحف العثماني. فلو توافرتْ هذه الشروط مجتمعة، لا يجوز نقد القراءة أو لا يحل إنكارها؛ لأنها من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن حسب إجماع العلماء. وبالرغم من ذلك؛ فقد وجّه ابن مجاهد سهام نقده لتلك القراءات التي سبّعها، واصطفاها في كتابه، وصحت شروط الأخذ بها مجتمعة. وتنبغي الإشارة إلى نقطة مهمة تناولها العلماءُ، وكانت نواة لعدد من الأبحاث، وهي بالوقت عينه أمر فاصل في الانتقاد القرآني؛ وهي طبيعة علاقة القراءات القرآنية والقرآن الكريم؛ فهل هما شيء واحد، أم حقيقتان متغايرتان.

ويشير الزركشي للفرق بين القراءة والقرآن فيقول: ((...واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد -ﷺ- للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[1].

يشير النص السابق لأصل الاختلاف بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية، فالقراءات هي اختلاف ألفاظ القرآن؛ وهي طريقة أداء وحفظ القرآن وهذه الطرق تتعدد وتختلف وفقًا لأمور معينة، ولعل أفضل تعريف للقراءات القرآنية وفق هذا المفهوم هو علم يُعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والوصل، أو علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم ونطقها. وهناك آخرون لا يفرقون بين القرآن والقراءات القرآنية؛ فكل قراءة عندهم هي قرآن، فالقراءات المتواترة قرآن، والقراءات المشهورة قرآن، ويرى مثل هذا ابن الجزري مثلًا[2].

---

[1] البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج1، ص318.

[2] ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص9.

والقراءات الشاذة -وهي التي لم تتوافر فيها الشروط الثلاثة مجتمعة- وسميتْ شاذة؛ لأنها شذّت عن توافر أحد الضوابط السابقة. ويشير الدكتور عبد الصبور شاهين إلى ظهور القراءات الشاذة مع ظهور مصحف عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، فما خرج عنه اعتبر شاذًا، أي بالانفصال عن نهج المصحف، حتى لو كان مقروءًا به في عهد النبي -ﷺ- وصاحبيه.

والقراءات الشاذة على أضرب، فمنها المشهورة، وهي التي توافرت فيها الشروط؛ ولكن لم تبلغ التواتر، وقراءة الآحاد، وهي ما خالفت شرطًا كصحة السند أو مخالفة المصحف العثماني، أما القراءة المدرجة فالأولى عدم تسميتها بالقراءة وهي قائمة على زيادة كلمات بهدف الشرح أو التفسير؛ والأولي وصفها بالتفسير والبيان لآيات القرآن الكريم.

والقراءة الموضوعة وهي ما وافقت العربية والرسم ولم تُنقل مطلقًا. وهذا النوع ردّه ابن الجزري بشدة، فقال: ((فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر))[1].

فهذه ضروب القراءات بين صحيحها وشاذها، تنوعت المؤلفات حولها كما أسلفنا، وبالعودة إلى كتاب السبعة لابن مجاهد، الذي تناول فيه القراءات الصحيحة المتواترة، التي لا يحل إنكارها ولا يجب ردها. وهو أول من جمع هذه القراءات عمّا سواها في كتاب، إلاَ أنه عاد فأنكر بعضها وضعّف منها، ووصف بعضها بالوهن، والغلط، والخطأ، والناظر في أحكامه يرى جليًا البعد اللغوي وأثره واعتماده في انتقاد القراءات الواردة في كتابه بجوانب قواعد نقد القراءات الأخرى التي كانت حاضرة، مثل صحة السند، وغيرها. ولم يكن ابن مجاهد أول من شرع في انتقاد الصحيح من القراءات، بل سبقه بعض العلماء؛ وعلى رأسهم محمد بن جرير الطبري، وهناك عدد من النحاة سبقوا ابن مجاهد في انتقاد القراءات الصحيحة مثل سيبويه والفرّاء وغيرهما. ويذهب بعض الباحثين إلى القول إن هذا الانتقاد للقراءات الصحيحة، كان بهدف الرغبة الشديدة في التحري والتثبت، ولم يكن للطعن أو التشكيك، ولم يتجاوز -أيضًا- أحرفًا معدودة[2]. وسيتم عرض ما قام به النحاة السابقون لابن مجاهد من انتقاد للقراءات المتواترة الصحيحة بشيء من الإيجاز؛ لبيان دورهم في الانتقاد وفق الجانب اللغوي من جهة، ومدى تأثر ابن مجاهد بجهودهم من جهة أخرى.

---

[1] المصدر السابق، ج1، ص17.

[2] ينظر: موقف اللغويين من القراءات القرآنية، د. المبروك أحمد بلحاج، جامعة طرابلس، ليبيا، المؤتمر الدولي الأول (بيروت) اذار، 2012 ص1.

- سيبويه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام أهل البصرة بالنحو، وأول من بسط علم النحو، ويعدّ كتابه (الكتاب) من أهم مصادر كتب النحو، لذلك أُصطلح على تسميته قرآن النحو. اتصل بالخليل بن أحمد الفراهيدي وأخذ عنه، وأخذ عن يونس بن حبيب، توفي سيبويه في سنة(180)هـ[1].

وتجدر الإشارة -في هذا الموضع- إلى التأكيد على التسلسل الزمني لعلم القراءات القرآنية؛ ففي عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي توفي(175)هـ، وتلميذه سيبويه لم تكن المصنفات في علم القراءات قد ظهرتْ بعد، فأول كتاب في القراءات القرآنية بحسب المصادر كان في نهاية القرن الثاني أو بداية القرن الثالث على الأرجح، عند أبي عبيد القاسم بن سلّام، ثم أحمد بن جبير بن محمد الكوفي. وبالعودة لكتاب سيبويه، فقد تناول الكتاب القراءات القرآنية ومع أنه قال فيه: ((إلاّ أن القراءة لا تُخالف؛ لأن القراءة سنة))[2]، إلا أنه لم يعمل بما قال. وهناك عدد من الشواهد الدالة على انتقاده للقراءات القرآنية ومنها:

- ففي حديثه عن الهمزة وتحقيقها جاء في كتابه ما نصه: ((وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: {نبيْ} و: {بريئةٌ} وذلك قليل رديء))[3].

ومن أوضح الأمثلة على انتقاد القراءات ما ورد في قراءة قوله تعالى: {يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ} (هود:78)، فقد ذكر سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء كان يخطئ قراءة عيسى- بن عمر، فيقول سيبويه: ((...وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلًا في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: " هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم "، فنصب...))[4]. والمقصد الذي أشار إليه خطأ قراءة عيسى- بن عمر عندما نصب: {أطهر} وجعل: {هن} للفصل في الآية السابقة، وكذلك هو موقف الخليل -أيضًا-[5].

---

[1] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر الفيروز آبادي، دار سعدالدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص9.

[2] الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص148.

[3] المصدر السابق، ج3، ص555.

[4] الكتاب، سيبويه، ج2، ص396،397.

[5] المصدر السابق، ج2، ص397.

وعـاب سـيبويـه والخليـل إدغـام الراء في اللام عنـد قولـه تعـالى: {فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَـاءُ}: (البقرة: 284)، جاء عنده في إدغام الراء في اللام: ((والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة، وهي تتفشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر))[1].

ذكر سـيبويـه قولـه تعـالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَـاصٍ}:(ص:3) في حـديثه عن: (ما) و(ليس) واختلاف اللهجـات بين أهل الحجاز وبين تميم حيث جاء في كتابه: ((وزعموا أنَ بعضـهم قرأ: " وَلاَتَ حِينُ منَاص " وهي قليلـة....))[2]. وكذلك كتب: ((...ومثل ذلك قوله --عزّ وجل--: "ما هذا بشرًـا" في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف...))[3].

هذه بعض المواطن التي وقف عندها سـيبويه في حديثه عن القراءات القرآنية. وثمة اختلاف بين البـاحثين عن انتقاد سـيبويه للقراءات القرآنية من عدمه، وقبل البدء في تناول هذه المسـألة لا بدّ من التوضـيح أن سـيبويه ينظر إلى القرآن والقراءة حقيقتين متغايرتين؛ فالقرآن كلام الله -عزّ وجل- والقراءة هي طريقة الأداء، والقراءات عنده تمثل لهجات العرب المختلفة التي نزل بها القرآن؛ لذلك عندما يستشهد بالقرآن تجده يقول -قال تعالى[4]- في دلالة على استشهاده بالقرآن الكريم، وهذا جلي في كتابه. ومنه -أيضًا- ما نصـه: ((.... فمثل النصب قوله -عزّ وجل-: " لا يقضى عليهم فيموتوا ". ومثل الرفع قوله -عزّ وجل-: " هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون"....))[5].

أما في حديثه عن القراءة، فإنه يشـير إلى اسم القارئ، أو القبيلة، أو الموطن، ومنه: ((...وبلغنا أنّ مجاهدًا قرأ هذه الآية: "وزلزلوا حتى يقول الرسـول"؛ وهي قراءة أهل الحجاز...))[6]. ولعل الأمر الذي قد يدحض التناقض بين انتقاده للقراءات القرآنية وبين قوله إنها سـنة متبعة- إذا كنا نبحث عن مبرر- هو ما جاء في بحث (حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سـيبويه) للدكتور حبيب عبدالله عبدالنبي -ﷺ- حيث ذكر في بحثه الصـادر عن مجلة دراسـات البصرـة: ((فعبارته[7](القراءة لا تخالف؛ لأنها سـنة) لا تخلو من أمرين، إما أنه أراد بقوله هذا القرآن الكريم، وليس القراءات القرآنية؛ لأننا لاحظناه يفرق بينهما، أو ان

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص448.
[2] المصدر السابق، ج1، ص58.
[3] المصدر السابق، ج1، ص59.
[4] الكتاب، سيبويه، ج2، ص140.
[5] المصدر السابق، ج3، ص30.
[6] المصدر السابق، ج3، ص25.
[7] يريد سيبويه .

تكون العبارة هذه مدسوسة عليه؛ لأنه كثيراً ما يحمل القراءات على اللغات ويضعف بعضها، ولا يعقل أن يقول إن القراءة سنة ويجاهر بمخالفة السنة....))[1].

فإذا كان الحديث عن دس هذه العبارة عليه، وأن هناك من وضعها ولم تصدر عن صاحب الكتاب؛ فهذا للمحققين وشأنهم، إلا أننا من دون التحقيق نرى أنها لم توضع؛ فالكثيرون انتقدوا القراءات القرآنية غيره، ناهيك أنها لو كانت موضوعة؛ فهي لا تنفي انتقاد القراءات، إنما تنفي التناقض الناتج عن وجود العبارة، مع مواطن النقد.

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي؛ أن البصريين اعتمدوا لغة التنزيل كأصل من أصول الاحتجاج، لكنهم ضيقوا في هذا أشد الضيق؛ فلم يأخذوا بقراءات عدّة:((وإذا كان البصريون قد ذهبوا إلى تخطئة قراءات مشهورة، فإنهم من غير شك لا يأخذون بالشواذ منها على اتصال سندها وجريها على العربية، وإذا كان هذا موقفهم من القراءات فليس عجبًا أن يكون لهم موقف مماثل من لغات القبائل البعيدة عن مواطن البداوة...))[2].

ويذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى بيان موقف سيبويه من القراءات القرآنية؛ وهي كما يراها تنقسم إلى معارضة صريحة للقراءات، ومعارضة خفية، وتأويل للآيات القرآنية عند معارضتها للقواعد النحوية، والموافقة للكتاب؛ أي موافقة كتاب سيبويه لكتاب الله العزيز[3].

ففي قوله تعالى:{ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ}:(الجاثية:21)، جاءتْ القراءة بنصب[4] كلمة (سواء) ورفعها[5]، وكلتاها قراءة سبعية، إلا أن سيبويه يأخذ ما يروق له وهي قراءة الرفع، ويهاجم قراءة النصب ويصفها

---

[1] حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، د. حبيب عبد الله عبد النبي -ﷺ-، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد(14)، 2012م، ص12.

[2] المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمَّان، ص23

[3] ينظر: سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج34، 1974م، ص104.

[4] قرأ بالنصب حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص، السبعة، ابن مجاهد، ص595.

[5] قرأ بالرفع ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، السبعة، ابن مجاهد، ص595.

بـالقبح والرداءة[1]؛ ويرى الـدكتور أحمـد مكي مثـل هذه الأحكام أنها معارضـــة صريحة[2] لقراءة متواترة سبعية. فعندما يصفُ قراءة متواترة بالقبح والرداءة؛ فهذا يدل على ردها.

وعند قوله تعالى:{ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَـيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}:(يس:82) يقرر سيبويه ضعف قراءة النصب [3] في قوله(فيكونَ) وهي قراءة الكسائي وابن عامر[4]؛ لأنها لا تتفق مع قاعدة نحوية وضعوها؛ وهي أن الفعل المضـارع لا ينصـبُ بعد الفاء إلا إذا كان جوابًا، وقد صنفها الدكتور الأنصاري في كتابه على أنها من نماذج المعارضــة الخفية[5]؛ ولعل ذلك يرجع لتضــعيف ســيبويه القراءة، دون ردها كما في ســورة الجاثية.

والنموذج الثـالـث في تعـامل ســـيبويه مع القراءات القرآنية هو نموذج التأويل؛ كتب أحمد مكي الأنصاري: ((ويلاحظ أن باب التأويل داخل في التعارض مع القواعد، ولكن سيبويه-رحمه الله- يلوي أعناق الآيات على أن يخضعها للقواعد البصرية، أما القسم الذي لا يقبل الخضوع للتأويل فإنه يقف منه موقف المعارضـة الصرـيحة أو المعارضـة الخفية))[6]، كما في قوله تعالى:{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فاجلدوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مئة جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْـــهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}:(النور:2)، فأعرب (الزانية) مبتدأ والخبر محذوف تقديره (فيما يتلى عليك الزانية والزانية)، وأما جملة (فاجلدوا) فهي مســـتأنفه[7]، ولا يصـــح أن تكون خبرًا في نظره؛ لأنها خالفتْ قاعدة بصرـــية. فقام بتأويلها على هذا الشكل[8]؛ بينما أعرب النحاة(فاجلدوا) خبر للمبتدأ(الزانية).

وفي المقابل، هناك من برَّأ ســيبويه من انتقاد القراءات القرآنية؛ فالدكتورة خديجة الحديثي ترى أن انتقاد القراءات المتواترة نُسـب إلى البصرـيين ظلمًا: ((نُسـب إلى البصرـيين في مقابل هذا تخطئة القراء، ونسبة اللحن اليهم، وتوجيه الطعن اليهم، وقع هذا من القدماء وربما كان ذلك صحيحًا في القراءات

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص34.
[2] ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، مصر، 1972، ص16.
[3] الكتاب، سيبويه، ج3، ص40.
[4] السبعة، ابن مجاهد، ص544.
[5] ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ص46.
[6] سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري، ص109.
[7] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص(143،144،145) .
[8] سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ص171.

الشـاذة، أما القراءات المتواترة فلم أجد ما يوحى بهذا، ما يمكن أن يعدّ أسـاسًا لمثل هذه الحملة الظالمة التي أرى أنها وجهت اليهم في عهد متأخر عن سـيبويه، ربما في عصرـ المبرد وثعلب نتيجة التنافس الشـــديد بين الشـــيخين، هذا التنافس الذي أدى إلى غلبة المذهب البصرـــي وهيمنته على مجالس الدرس النحوي في بغداد وغيرها..))[1].

ولم تقف الحديثي في دفاعها عن ســـيبويه والبصرـــيين عند ذلك: ((الذي صـــح وثبت بمراجعتي للقراءات التي اتُّهِم البصريون بتخطئتها أو الطعن فيها، ما أثار دهشتي وذلك أن أول تخطئة وطعن وجه إلى هذه القراءات كان صادرًا عن الكسائي شيخ القراء والنحاة الكوفيين، وتابعه تلميذه الفرّاء الذي انصرف إلى العمـل القرآني فجسرـــ النحـاة الـذين عـاصروه او جاؤوا بعده على تخطئة القراء والطعن في القراءات ابتداء من المازني، والمبرد، وابن جني الذين اقتدوا بهذين الشيخين الكوفيين))[2].

انطلقـتْ الـدكتورة خـديجـة الحـديثي في دفـاعهـا عن البصرـــيين من نقطتين؛ الأولى أن تخطئـة القراءات القرآنية نُسِـــب زورًا للبصرـــيين؛ والثانية أنّ أول من انتقد القراءات القرآنية هو الكســـائي، وإذا تتبعنا التسلسل الزمني لما بعد سيبويه؛ نلاحظ تعارضًا كبيراً مع ما ذهبتْ إليه الحديثي.

تروي المصـــادرُ أن الأخفش-تلميـذ ســـيبويـه-هو الوحيـد الـذي كان عارفًا بوجود الكتاب مالكًا لنسخته الفريدة، فسيبويه لم يقرأه على أحد في حياته[3]؛ وأخذ الكتاب في الظهورِ بعد ذلك؛ بعد ما بذل أبو عمر الجرمي والمازني المال للأخفش ليقرأه؛ فأجاب طلبهما وشرعا في قراءة الكتاب واسـتنساخه، وأذاعا بين الناس أنه لسيبويه[4]، ونسخ الكسائي الكتابَ، واخذه من الأخفش وكذلك فعل الفرّاء[5].

فإذا كانت ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية المتواترة قد نُسبت لسيبويه كما ذهبت الحديثي؛ فهي لم تذكر لنا في أي نســخة نُســبتْ من النســخ الســابقة، وإذا صــح ما قالت؛ كيف تفسرـ انتقاد الأخفش للقراءات القرآنية -ولم ينتقدها اســـتاذه حســـب ما ترى- وهو الذي كان مالكًا للنســـخة الفريدة؟ ولزم سيبويه وأخذ عنه ونقل كتابه؟

---

[1] المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، أربد، الأردن، طـ3، 2001م، ص139.

[2] المصدر السابق، ص77.

[3] ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص353.

[4] ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ص58.

[5] ينظر: وفيات الاعيان، لابن خلكان، ج3، ص296، المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص81.

مما تقدم نخلص إلى وجود شـــواهد لانتقاد القراءات القرآنية عند ســـيبويه، وهذا ما ينعكس - أيضًـا- على المدرسـة البصرـية وأعلامها، فقد تعاملوا مع القراءات تعاملهم مع سـائر النصوص وأخضعوها لأصـولهم وأقيسـتهم، فما وافق منها أخذوه، وما خالفها رفضـوا الاحتجاج به؛ أي أنهم طبقوا القواعد التي قعدوها من شواهد الشعر على القراءات. فالقراءة التي توافق العربية أخذوا بها، فاذا لم يكن هذا الصنيع انتقادا للقراءة نحوًا وصرفًا، فماذا عساه أن يكون؟.

2- الفرّاء (207 هـ):

أبو زكريا، يحيي بن زياد الفرّاء، مولى بنى منقر ولد بالكوفة[1]، الإمام المشـهور، أخذ عن الكسـائي، وله مؤلفات عدة باللغة والنحو، ولعل أشـهر كتبه وأهمها كتاب معاني القرآن[2]. وعُرف عنه العلم بالعربية والقراءات والنحو، ويُعد الفرّاء من أهم أئمة المدرسة الكوفية. ورد عن ثعلب أنه قال فيه: ((...لولا الفرّاء، لما كانت عربية، ولســـقطتْ؛ لأنه خلصـــها، ولأنها كانت تتنازعُ ويدعيها كل أحدٍ.))[3]. وامتاز الفرّاء بثناء أغلب أهل العلم عليه، قال عنه ابن الأنباري: ((...لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من النحاة إلا الكســـائي والفرّاء، لكفى))[4].

وأخـذ الفرّاء عن عـدد من الأئمـة وتتلمـذ على يـديه جمع كبير؛ فقد روى الحرف عن أبي بكر بن عياش وعلي بن حمزة، ومحمد بن حفص الحنفي، وروى القراءة عنه؛ ســـلمة بن عاصـــم ومحمد بن عبد الله بن مالك، ومحمد بن الجهم وآخرون[5].

وقد كان الفرّاء من الثقات الضـابطين المحررين، وقد أسندوا له عددًا من القراءات؛ ومنها ما جاء عن محمد بن أحمد بن رزق، حيث قال: ((حدثنا أبو العباس عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن حماد العسكري، إملاءً، في سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة، قال: حدثنا محمد بن الجهم السمري، قال: حدثنا يحيي بن زياد الفرّاء، قال: حدثني خَازِمُ بن حُســـين البصرـــي، عن مالك بن دينار، عن أنس بن مالك، قال" قرأ النبي -ﷺ- وأبو بكر وعُمر، وعثمان، {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} بالألف.....))[6].

---

[1] الفهرست، النديم، ج1، ص91.
[2] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز أبادي، ج1، ص313.
[3] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج10، ص119.
[4] المصدر السابق ج 10، ص120.
[5] ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص371.
[6] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج16، ص224.

وتنـاول الفرّاء القراءات القرآنيـة في كتـابه (معاني القرآن) والقارئ لهذا الكتاب يلاحظ ملمحًا من ملامح الانتقاد، ويمكن إيجاز هذه الملامح فيما يلي:

-عند قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَـاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}:(النسـاء:1)، جـاء عنـد الفرّاء في شرحـه لهـذه الآيـة: ((حـدثني شُريكٌ بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم، أنه خفض الأرحـام، قـال: هُو كقولهم: بـالله والرحم وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضـا على مخفوض وقد كني عنه))[1].

وقد جاءتْ أغلب أحكام النحاة ناقدةً لهذه القراءة، ولم ينفرد بها الفرّاء، قال فيها الزجاج: ((فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية، لا تجوز إلا في اضـطرار الشـعر، وخطأ -أيضًـا-في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي -ﷺ- قال: ((لا تحلفوا بآبائكم))، فكيف يكون تساءلون بهﷺ وبالرحم على ذا))[2]

ولعلـه من المفيـد بيـان ذلـك النص عنـد النحـاس؛ لمعرفـة الإجماع على انتقـاد هذه القراءة، قال النحاس في كتابه عن هذه الآية: ((وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصـريون فقال رؤسـاؤهم: لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقال رؤسـاؤهم: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته))[3].

وقـد أورد النحـاس بعـد ذلك تعليلا عن سـيبويه وعن المازني يبين مخالفة هذه القراءة لقاعدة العطف، واظن؛ أن النحاس لم يطلع على سبب رد الفرّاء لهذه القراءة، وإلا لما ذكر ما ذكره عن جهله سبب الكوفيين لرد هذه القراءة.

مما تقدم يتضـح لنا، أن أئمة اللغة -والفرّاء منهم-ـــــ يخطّئون قراءة تواتر نقلها؛ لأنها مخالفة لقاعدة من القواعد النحوية، وهي عدم جواز عطف الاسـم الظاهر على الضـمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، وفي المقابلة أوردها الفرّاء في الشعر، بعد ما ذكر بيتا للشاعر مسكين الدارمي يقول فيه[4]:

---

[1] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص252.

[2] معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، طـــ1، 1988م، ج2، ص6.

[3] أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسـماعيل، المرادي، منشـورات محمد على بيضـون، دار الكتب العلمية، بيروت، طـ1، ج1، ص197.

[4] من البحر الطويل، ديوان شـعر مسـكين الدارمي، تحقيق كارين صادر، دار صارد، بيروت، لبنان، طـــ1، 2000م، ص74، معاني القرآن، أبو زكريا، يحيي بن زياد الفرّاء، ج1، ص253، لسـان العرب، ابن منظور ج 7، ص 364، شرح الأشموني، ج2، ص395.

نعلقُ فِي مثلِ السواري سُيُوفنا وما بينها والكَعْبِ غود نفانف

قال الله تعالى: {مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ}:(إبراهيم:22) قال الفرّاء عن هذه الآية: ((وقد خفض الياء من قوله { بِمُصْرِخِيّ} الأعمش ويحيى بن وثَّاب جَميعًا..))[1]، ثم قال -أيضًا-:((ولعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظَنَّ أن الباء فِي (بِمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ...))[2].

وقد نقل النحاس عن الفرّاء أنه قال: ((لعل الذي قرأ بهذا ظنّ أن الباء تخفض الكلمة كلها))[3]، وقال النحاس عن هذه القراءة: ((فقد صار هذا بإجماع لا يجوز))[4]، أي إجماع بين النحاة على عدم جواز هذه القراءة. ونقل القرطبي عن المبرد أنه قال: ((لو صليتُ خلفَ إمامٍ يقرأ {مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ} و {اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ}، لأخذتُ نعلي ومضيتَ...))[5].

اتهم الفرّاء القراءَ بالوهم والضعف في رواية صحّ سندها بالتواتر عن أئمة القراء السبعة؛ لأنها خالفت قاعدة نحوية، والنصوص الواردة عنهم في السطور السابقة خيرُ دليل على ذلك. ولعل أفضل حال ما كانت عند الزجاج بأنها ضعيفة ولها وجه ضعيف في العربية حيت قال: ((.... وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذوله ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكر بعض النحويين، وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُركت إلى الفتح: تقول: هذا غلامي قد جاء.....))[6].

لم يتخذ الفرّاء موقفًا واحدًا من القراءات القرآنية، فالناظر في كتابه (معاني القرآن) يرى أنه غالبًا ما يستشهد بالقراءة المتواترة ويحتج بها دون تعليق، وأحيانًا يرجح إحدى القراءتين على الأخرى، وأحيانًا يُضعف بعض القراءات ويطعن فيها، وفي روايتها ولو كانت من القراءات السبعية[7].

---

[1] المصدر السابق، ج2، ص75.
[2] المصدر السابق، ج2، ص75.
[3] إعراب القرآن، النحاس، ج2، ص231.
[4] المصدر السابق، ج2، ص231.
[5] الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج5، ص3.
[6] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3، ص159.
[7] ينظر: موقف الفرّاء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، د محسن هاشم درويش، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد السابع والعشرون، ربيع الآخر 1425، يونيو 2004، ص40.

3- الأخفش (215 هـ):

هو سـعيد بن مسـعدة المجاشـعي، النحوي، البُلخي أبو الحسـن الأخفش الأوسـط[1]، أحد نحاة البصرة، قال ابن خلكان: ((كان يطلق على سعيد بن مسعدة الأخفش الأصغر، فلما ظهر على بن سليمان المعروف بالأخفش -أيضًا- صار هذا وسطا))[2].

والأخفش لقب امتاز به عدد من أئمة النحو، بدأ عند أبي عبد الرحمن عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ سعيد بن مسعدة النحو عن سيبويه، وصحب الخليل وكان معلما لولد الكسائي[3]، سكن البصرة وعاش فيها، وكان أجلعا، أي لا تنطبق شفتاه على أسنانه[4].

وقد جاءتْ الأخبار عن الأخفش، تبين لنا مكانته العلمية وعلو كعبه في النحو، ومنها ما قاله ابن خلكان، وذكره شهاب الدين في مسالك الأبصار، قال ابن خلكان: ((كان من أئمة العربية، وأخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه. وكان يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئا إلا وعرضه عليّ، وكان يرى أنه أعلم به منّي))[5].

قال أبو العباس أحمد بن يحيى[6]: حدّثنى سعيد بن سلم[7] قال: دخل الفرّاء على سعيد بن سلم، فقال: قد جاءكم سيد أهل اللغة، وسيد أهل العربية. فقال الفرّاء: أما ما دام الأخفش-يعني سعيد بن مسعدة-يعيش فلا))[8]. وله مصنفات ككتاب ((الأوسط))، وكتاب ((معاني القرآن)) الذي قيل إن الكسائي أمره بكتابته، ويقال إن الكسائي والفرّاء أخذا يحذوان حذوه حتى وضعا كتابيهما[9].

---

[1] مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيي بن فضل القرشي العدوي، شهاب الدين، المجمع الثقافي، بوظبي، ط1، 1423هـ ج7، ص91.

[2] وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج2، ص381.

[3] إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 142هـ ج2، ص36.

[4] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي، ج1، ص145.

[5] مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، شهاب الدين، ج7، ص92.

[6] أبو العباس أحمد بن يحيي بن زيد بن سيار النحوي البغدادي، إمام الكوفيين في عهده، المعروف "ثعلب" توفي 291هـ.

[7] لم أقف على ترجمه له

[8] إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص39.

[9] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي، ج1، ص145.

توفي الأخفش في سنة (215 هـ)، وقيل سنة(221هـ)[1]، ويعد الأخفش أحد أئمة المدرسة البصرية، وكما أسلفنا أتصل بسيبويه والخليل، ولم يختلف عنهما في انتقاد القراءات القرآنية؛ فقد ورد عن الأخفش بعض الشواهد التي تشكل نقدا للقراءات القرآنية المتواترة ومنها:

-تناول الأخفش الجانب الصرفي في انتقاده للقراءات القرآنية؛ عند قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}:(البقرة:280)؛ فكتب: ((وقال بعضهم {مَيْسُرِهِ} وليست بجائزة لأنه ليس في الكلام "مَفْعُلٌ". ولو قرؤوها {مُوسَرِهِ} جاز لأنه من "أيْسَرَ" مثل: أدْخَلَ" فـ"هُو مُدْخَل.....))[2].

وعند قوله تعالى: {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا}: (الأنفال:42) قال الأخفش في حديثه عن {الْعُدْوَةِ} في كتابه معاني القرآن: ((...وقال بعضهم{بالعُدْوَةِ} وبها نقرأ وهما لغتان. وقال بعض العرب الفصحاء: ["العُدْيَةِ"] فقلب الواو ياء كما تقلب الياء واوا في نحو "شَرْوَى" و"بَلْوى"....))[3]. وجاء عند أبي حيان في تفسيره، عن الأخفش أنه قال عن {الْعُدْوَةِ}: ((لم يُسْمع من العرب إلا الكسرُ))[4] أي كسر عين العدوة بدلًا من ضمها.

-ضَعف الأخفش قراءة نافع وابن كثير وحمزة عند قوله تعالى: {أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ}:(الزمر:9) وذكر أبو حيان الأندلسي: ((وقال الفرّاء: الهمزة للنداء، وكأنه قيل: يا منْ هو قانت، ويكون قوله قل خِطابًا لهُ، وهذا القولُ أجنبي مما قبله وما بعده. وضّعف هذا القول أبو علي الفارسيّ، ولا التفات لتضعيفِ الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة....))[5].

مما تقدم يتضح جليا أن الأخفش سار كما سار أستاذاه الخليل وسيبويه، في انتقاد القراءات القرآنية على الرغم من وجود الاختلاف بينهم في المصطلحات النقدية، فلم تكن الأحكام النقدية على قدم

---

[1] مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيي القرشي، ج7، ص92.

[2] معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي (الأخفش)، تحقيق د. هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ج1، ص25.

[3] المصدر السابق، ج1، ص350.

[4] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص327.

[5] المصدر السابق، ج9، ص189.

المساواة، فقد جاءت عند سيبويه مثلا (هذه لغة ضعيفة) و(هذا قليل) و(ذلك قليل رديء)، وقد جاءت أخف وطأه عند الأخفش كقوله (ليس بجائز) و(لم يسمع ذلك) إلا أنه، مما لا شك فيه أن أصحاب أشهر الكتب باللغة، كتاب العين، وكتاب الكتاب، ومعاني القرآن، جميعهم ثبت عنهم تناول القراءات القرآنية وانتقادها، وهم أئمة المدرسة البصرية، والحق أن الباحثين قد اختلفوا في ذلك؛ فمنهم من أكد على هذا الانتقاد كمهدى المخزومي، وعبدالرحمن السيد، وأحمد مكي الأنصاري فقد أكدوا أن من سمات المدرسة البصرية، أنهم تعاملوا مع سائر النصوص، وأخضعوها لأقيستهم بما في ذلك القراءات القرآنية، فما وافق هذه الأصول أخذوه وما خالفها ردوه، هذا من جهة، وفي المقابل هناك العديد من الباحثين الذين تبنوا وجهة النظرة المقابلة، ووقفوا على الضفة الأخرى مثل، عفيف دمشقية، وخديجة الحديثي، فيرون أن البصريين وقفوا من القراءات موقف الحذر والحيطة، واعتبروها سنة لا يصح التعرض لها بالتخطئة أو التصويب، ومع أنّ هذا صحيح من الناحية النظرية؛ أما من حيث التطبيق ففي مصنفاتهم فالأمر خلاف ذلك إذ وقعتْ التخطئة.

4- المبرد:(ت:285هـ)[1]

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث[2]، من أئمة النحو بالبصرة، ويعد من أعلام المدرسة البصرية، وبالإضافة إلى علمه بالعربية والقراءات والأخبار، فقد امتاز بغزارة الأدب، وكثره الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وجودة الخط، وصحة القريحة[3].

أخذ المبرد عن أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وتتلمذ على يديه أبو بكر الخرائِطِيّ، ونفطويه، وإسماعيل الصفّار، وأحمد بن مروان وأبو سهل بن زياد، والصولي وغيرهم[4].

وجاء عنه الكثير من الأخبار في بيان علمه وفضله، من ذلك ما قاله ابنُ حمّاد النحوِي: ((كان ثعلب أعلم باللغة، وبنفس النَّحْو من المُبرد، وكان المبردُ أكثر تفننًا في جميع العلوم من ثعلب))[5].

---

[1] ينظر: تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج4، ص603.
[2] المصدر السابق، ج4، ص603.
[3] إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص242.
[4] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج13، ص576.
[5] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج13، ص577.

وقد جاء عند الخطيب البغدادي ما نصه: ((أخبرنا محمد بن عبد الواحد بن علي البزاز، قال: أخبرنا أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، قال: سمعتُ أبا بكر بن مجاهد، يقول: ما رأيت أحسن جوابًا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم))[1].

وللمبرد عدد من التصانيف التي حازت على مكانتها بين طلاب العلم واللغة، ولعل من أشهرها معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، والروضة، والاشتقاق[2]. ولو نظرنا إلى كتابه المقتضب وحده لكفانا، فإنه يعد من أقدم الكتب التي وصلت إلينا بالإضافة إلى كتب الفرّاء والزجاج والأخفش، وجاء في أربعة مجلدات، وقد حققه الدكتور محمد عبد الخالق عُضيمه، أستاذ الأزهر عام 1963. وقد ألّف المؤلفُ كتابه هذا قبل الكامل، فلما ألف الكامل أحال إلى المقتضب في كل مرة يتحدث فيها عن مسائل اللغة والنحو، والحق أن المؤلف شن هجومًا عنيفًا على القرّاء السبعة في كتابه، وهذا ما يعزوه البعض إلى التأثر بأستاذه المازني الذي سخر من القرّاء ويصفهم بالجهل في كتابه((التصريف))، فنقل عنه المبرد ذلك وثبته في المقتضب.

ويمكن رصد بعض الأمثلة الدالة على انتقاد القراءات القرآنية عند المبرد ومنها:

-قال تعالى:{ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}:(البقرة:271) قرأ بن كثير وعاصم في رواية حفص ونافع في رواية ورش بكسر النون والعين[3]:{ فَنِعِمَّا هِيَ}.

وقرأ نافع في غير رواية ورش، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر بكسر النون، وإسكان العين[4]:{ فَنِعْماَ هِيَ}. وقرأ ابن عامر، وحمزة والكسائي، {فَنَعِمَّا} بفتح النون وكسر العين، وهو الأصل[5] لأنه على وزن فَعِلَ، ومن اختار فيهم الإسكان كانت حجته حديث النبي -ﷺ- لعمرو بن العاص: ((نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ للرجل الصَّالِحِ))[6].

---

[1] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج4، ص603.

[2] البلغة في تراجم أئمة أهل النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي، ج1، ص286.

[3] السبعة، ابن مجاهد، ص190.

[4] السبعة، ابن مجاهد، ص190.

[5] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص689.

[6] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وغيرهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، رقم الحديث177763، ج29، ص299.

وقد أنكر المبرد، وأبو إسحاق الإسكان؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين على غير حده، قال أبو العباس المبرد: ((لا يقدرُ أحدُ أن ينطق به، وإنما يرومُ الجمع بين ساكنين ويحركُ ولا يأتيه))[1].

-قال تعالى:{ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}:(النساء:1)، قال المبرد:((لو صليتُ خلفَ إمامٍ يقرأ {مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ} و{اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}، لأخذتُ نعلي ومضيتَ..))[2].

ولعل هذا القول المنقول عن المبرد، يحوي جرأة شديدة على ردّ صريح لقراءات متواترة، تواتر نقلها عن أئمة القراء حيث حكم بإبطال صلاة من صلّى خلف إمام قرأ بهاتين القراءتين، وهو من أشد الأقوال في انتقاد القراءات القرآنية المتواترة بشكل عام، وقراءة حمزة على وجه الخصوص.

قال تعالى: {ثَلَاثَ مئة سِنِينَ}:(سورة الكهف:25)، وقد قرأ بعض القرّاء بالإضافة، فقال: {ثلثمئة سنين} كحمزة والكسائي[3]. قال المبرد: ((وقد قرأ بعض القُرّاء بالإضافة فقال: {ثَلثَمئة سِنِيْنِ}. وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة))[4].

ثم أضاف: ((وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريدُ الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع فمن ذلك قوله[5]:

كُلوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمُ تَعيشوا ... فإنَّ زمّانكّمْ زمنٌ خَميصُ[6]

ويتضح ذلك في قوله لفظة (بطنكم) التي أراد فيها الجماعة، وقد جاء انتقاد المبرد لهذه القراءة لأنها جاءت على قله الاستعمال على عكس التنوين فإنها لغة مستعمله مشهورة.

-قال تعالى: {مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ}:(الحج:15)، قال المبرد: ((وأما قراءة من قرأ: {ثمَّ ليقطع فَلْينْظر} فإن الإسكان في لام {فَلْيَنْظُرْ} جيد وفي لام {لْيَقْطَعْ} لحن لأن ثم منُفصلة من الكلمة وقد قرأ

---

[1] ينظر: المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي ج2، ص690.

[2] الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، ج5، ص3.

[3] السبعة، ابن مجاهد، ص390.

[4] المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص171.

[5] المقتضب، المبرد، ج2، ص172.

[6] لم أقف على قائلة ورد عند المبرد، وكذلك ورد عند سيبويه وعند الفرّاء في معاني القرآن، ج1، ص307.

بذلك يعقوب بن إســحاق الحضرــمي....))[1]. وكان انتقاد المبرد لهذه القراءة -بإســكان اللام مع "ثم"-؛ لأنها كلمة يُوقف عندها، ولا وجه لمنعها لأن في إسكانها تخفيفا للكسرة[2].

يتضح مما تقدم، أن المبرد قد ورث عن شيخة المازني هذا الموقف من القراءات، فيخضع المسموع من الآثار للقواعد النحوية، ويطعن في الشواهد إذا لم توافقها، ولا يجد حرجا في انتقاد القراءات وردها، إلا أنه يخرج على ما كان عليه البصرـيون؛ ويقبل القراءات الشـاذة التي توافق الأصل النحوي، كما في حديثه عن(فعال)[3]؛ فقد اسـتدل واحتج بقراءة القرّاء:{ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ}:(طه:97)، وهي قراءة شاذة[4]، فموافقة الأصل النحوي هي الأساس عنده؛ فهو عنيف في رد القراءة التي لا توافق الأصل النحوي مهما كانت سبعية أم عشرية أم شاذة[5].

بعد عرض مواقف أشهر النحاة من القراءات القرآنية المتواترة يظهر لنا الآتي:

أولًا: لم يقف النحـاة من القراءات القرآنيـة المتواترة موقف الحـذر، بـل انتقـدوا القراءات وتعـاملوا معهـا كتعاملهم مع سائر النصوص.

ثانيًا: تزامنت ظاهرة انتقاد مع النحاة الأوائل؛ مما ورد عنهم مشافهة أو موثقًا.

ثالثًا: لم تقتصرـ ظاهرة الانتقاد على مدرسـة من المدارس أو علم من الأعلام، فالبصرـيون والكوفيون كانوا على حد السـواء في ذلك، فسـيبويه البصريّ كما الفرّاء الكوفيّ في موقفهما من الانتقاد، وكتاب الكتاب لسيبويه احتوى شواهد للانتقاد القرآني كما هو الحال في معاني القرآن للفراء.

رابعًا: لا شــك ان ابن مجاهد تأثر بمن ســبقه من النحاة بهذه الظاهرة، فالناظر في كتابه الســبعة، يجد الشواهد على الانتقاد اللغوي نحوا وصرفًا، ومما لا شك فيه؛ أن مثل هذه الكتب لها تأثير مباشر على اللغويين اللاحقين، فكتـاب الكتـاب يعـدّ قرآنـاً للنحو، وكـذلـك كتـاب معـاني القرآن للفراء، وكتـاب المقتضب للمبرد، فالحق أن هذه الكتب تُعدّ ظاهرة عامة وأثرت الحركة العلمية اللغوية في وقتها إلى وقتنا هذا، ولا عجب في ذلك فهم أئمة النحو العربي.

---

[1] المقتضب، المبرد، ج2، ص134.

[2] حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجله، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ج1، ص473.

[3] ينظر: المقتضب، المبرد، ج3، ص371.

[4] ينظر: المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص89.

[5] ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمّان، طـ1، 1997م، ص87.

خامسًا: لم تقتصر ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية على من تم ذكرهم من الأعلام في الصفحات السابقة؛ أي أنها لم تتوقف عند المبرد، بل امتدت وتوسعت بعد ذلك، لكن الباحث اكتفى بما أورد في هذه الصفحات لبيان مدى تأثر ابن مجاهد بغيره من العلماء، والتأثر لا يكون باللاحق بل السابق، لذلك راعينا التسلسل التاريخي لهذه الكتب وفق حياة أصحابها ونشأتهم، فالمبرد الذي توفي سنة(285)هـ[1]، أو في أول سنة (286)هـ[2]، وجاءتْ مظاهر الانتقاد القرآني في ثنايا كتبه، عاش قبل ابن مجاهد، خاصةً اذا صدق القول القائل ، إن أبا بكر بن مجاهد قد ألّف السبعة على رأس المئة الرابعة؛ فلذلك أكتفى الباحث بالمبرد ولم يكمل دراسة النحاة على اعتبار أنّ مؤلفاتهم جاءت بعد السبعة واللاحق يتأثر بالسابق وليس العكس، لا على اختصار ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية على من سبق ذكرهم، ولو أننا تتبعنا البحث عن النحاة نجد الزجاج الذي توفي(311)هـ[3]، فعلى الرغم من أنه أتبع منهجًا سليما متوسطا في انتقاد القراءات المتواترة، وأكد على أن القراءة سنة لا تُخالف؛ إلاّ أنه انتقد قراءة سورة الفاتحة8: { عَلَيْهِمُ }، فقال: ((..فأما {عليهمو} فاصل الجمع أن يكون بواو، ولكن الميم استغنى بها عن الواو، الواوُ تثقل على ألسنتهم، حتى إنه ليس في أسمائهم اسم آخره واو قبلها حركة، فلذلك حُذفت الواو، فأما من قرأ: {عَلَيْهُمُوا ولا الضالين} فقليل، ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير وإن كان قد قرأ به قوم فإنه أقل من الحذف بكثير في لغة العرب...))[4]،وقد انتقد الزجاج كثيرا من القراءات، وكذلك النحاس توفي (338) هـ[5]، وأبو على الفارسيّ توفي(377) هـ[6]، وابن جني توفي(392) هـ[7]، جمعيهم كانت لهم مؤلفات في القراءات الصحيحة والشاذة ونُقل عنهم العديد من الأمثلة في انتقاد القراءات المتواترة والتعرض لها، تضعيفها وردها.

انتقاد القراءات عند ابن مجاهد:

---

[1] ينظر: تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج4، ص603.
البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي ج1، ص286.
[2] سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج13، ص577.
[3] تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج6، ص613.
[4] معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص53.
[5] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج15، ص402.
[6] المصدر السابق، ج16، ص380.
[7] المصدر السابق، ج17، ص19.

بعد تتبعنا ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية منذ عهد النبي -ﷺ- مرورًا بعهد الصحابة فالتابعين، جاء الحديث عن انتقاد القراءات عند ابن مجاهد، ويمتاز العصر الذي عاش فيه بكثرة التأليف في القراءات القرآنية، ويُعدّ ابن مجاهد شيخ عصره، وإمام الصنعة، وهو أول من سبعَ السبعة، قال مكي: ((وأول من اقتصر على هؤلاء <أي: القرّاء السبعة> أبو بكر بن مجاهد))[1]وتنبغي الإشارة هنا؛ أننا سنتناول مبحث انتقاد القراءات عنده برصد ذلك من كتابه (السبعة) الذي اصطفى فيه سبعة قرّاء من مختلف الأمصار هي:المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، واختار من المدينة نافعًا ومن مكة ابن كثير ومن الكوفة عاصمًا وحمزة والكسائي ومن البصرة أبا عمرو بن العلاء ومن الشام عبدالله بن عامر، ويعرف -أيضًا- بكتاب القراءات الصغير؛ فللمؤلف كتاب آخر عُرف بالقراءات الكبير ضم فيه صحيح القراءات وشاذها، ومن ذلك كتب القراءات التي صُنفت على هذا، فمنها ما عُرف بكتب الشواذ ومنها كتب الصحاح وكتب السبعة ضمن الضرب الثاني.

ومع تأكيد أركان قبول القراءة، وهي صحة السند، ومطابقة المصحف العثماني، وموافقة العربية ولو بوجه. فمتى ما توافرت هذه الشروط بقراءة من القراءات صحتْ ووجب أخذها، أقول مع التأكيد؛ إلاَ أن أبا بكر بن مجاهد قد انتقد في كتابه بعض القراءات الصحيحة الثابتة رغم توافر الأركان الثلاثة بها، وقد تنوعت أسباب انتقاد القراءات لديه، فقد اهتم بالرواية، والإسناد، إلا أننا سنسلط الضوء على الانتقاد وفق الجانب اللغوي، ومن تلك القراءات:

1- قراءة ابن عامر في قوله: {كُن فَيَكُونُ} بنصب النون [2]في ثلاثة مواضع من القرآن في سورة البقرة:(117)، وآل عمران:(47)، سورة مريم:(35).

2- قراءة ابن عامر في قوله: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا}:(الأنعام:90) بإشمام الهاء الكسر في حالة الوصل[3].

3- قراءة حمزة في قوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ}:(سورة الكهف: 97) مشددة الطاء[4].

وابن مجاهد لم يكن منفردًا في انتقاد القراءات، بل سبقه إلى ذلك شيخه محمد بن جرير الطبري

---

[1] الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص63.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص(169،206،409) .
[3] المصدر السابق، ص262.
[4] المصدر السابق، ص401.

في تفسيره الذي انتقد فيه عددًا من القراءات الصحيحة الثابتة، و-أيضًا- نُقل عن علم الدين السخاوي أن بعض قرّاء السلف قد كرهوا إدغام أبي عمرو مع أنه ثابتٌ[1]، كذلك انتقد ابن خالويه قراءة ابن عامر في قوله تعالى: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ}:(الأنعام:90) وجعلها من قبيل الغلط، فابن مجاهد لم يكن أول من انتقد القراءات الصحيحة، ناهيك عن كون القراءات التي انتقدها قليلة بالنظر إلى ما أورده في كتابه من قراءات.

ومع ما تقدم، لم يقع في أيدينا ما يدل دلالةً واضحةً على أن العلماء المعاصرين لابن مجاهد قد عابوا عليه فعله؛ فقد كان القرن الرابع حافلًا بالعلماء الأفذاذ وكانت المؤلفات في تلك العصور كثيرة جدًّا. قال مكي: ((إن الرواة عن الأئمة من القرّاء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به ....))[2]. وعلى الرغم من انتقاد ابن مجاهد للقراءات الصحيحة بمثل هذه الظروف، ومع وجود عدد من الأئمة والعلماء إلاَ أنه لم يذكر بالأثر أن أحدًا قام بانتقاده على ما فعل، لا عند انتقاد القراءات ولا عند اختيار السبعة أصلًا.

ومن المهم، التعرف إلى الألفاظ التي استخدمها بن مجاهد في انتقاده للقراءات الصحيحة الواردة في كتابه السبعة؛ فإن لها دلالةً مهمة تحدد الحكم على القراءة، فقد يكون اللفظ دالًا على التضعيف، وقد يكون دالًا على الردّ وعدم القبول؛ لذلك كان لابد من الوقوف على الألفاظ التي استعملها ابن مجاهد في انتقاده للقراءات الصحيحة:

1- قال ابن مجاهد: ((واختلفوا في قوله: {كُن فَيَكُونُ}، (البقرة: 117)، في نصب النون وضمها، فقرأ ابن عامر وحده: {كُن فَيَكُونَ}، بنصب النون، قال أبو بكر: وهو غلط، وقرأ الباقون: {فَيَكُونُ} رفعًا[3].

2-قال ابن مجاهد: ((قرأ ابن عامر وحده: {كُن فَيَكُونُ} (آل عمران:47)، بالنصب؛ وهو وهم[4].

3- قال ابن مجاهد: ((.....وقرأ ابن عامر: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا} (الأنعام:90) بكسر الدال ويُشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء؛ وهذا غلط))[5].

---

[1] جمال القرّاء وكمال الإقراء، علي بن محمد السخاوي، ص485،488.
[2] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص63.
[3] السبعة، ابن مجاهد، ص169.
[4] المصدر السابق، ص206،207.
[5] المصدر السابق، ص262.

4- قال ابن مجاهد: ((كلهم قرأ: {فَمَا اسْطَاعُوا} (الكهف:97)، بتخفيف الطاء، غير حمزة فإنه قرأ: {فَمَا اسْطّاعُوا}، مشددة الطاء، يريد فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز))[1].

5- قال ابن مجاهد: ((قرأ ابن عامر وحده: {كُن فَيَكُونُ} (مريم:35)، نصبًا، وهذا خطأ في العربية))[2].

ومن الملاحظ أن ابن مجاهد استعمل الألفاظ (غلط)، و(وهو وهم) و(غير جائز) و(خطأ). وظاهر هذه الألفاظ عدم صحة القراءة وعدم القبول بها، وفي المقابل هناك بعض القراءات التي انتقدها ابن مجاهد وردّها ومع ذلك نُقلت عنه، وذلك يعني أنه أُقرأ بها، فمنه قوله: ((قرأ ابن كثير وحده: {بِضِنَّاءٍ} بهمزتين، كذا قرأت على قنبل وهو غلط))، وقوله -أيضًا-: ((وقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: {أَن رَأَهُ} بغير ألف بعد الهمزة وزن ((رَعَه)) وهو غلط))[3].

ومع انتقاده لهذه القراءات، إلاّ أنها أُخذتْ عنه، وأقرأ بها، بل يُقرأ بها في العصر الحاضر من طريقه، وهذا يحتمل أن يكون انتقاده على سبيل الظن؛ وإلاّ فكيف يُقرئ ما كان يجزم أنه خطأ وغير صواب؟؟ أو أن يكون هناك ثمة تعارض بين منهجه النظري والعملي؟

ولذلك ينبغي علينا عرض التعليلات التي علّل بها انتقاده لتلك القراءات؛ لمعرفة وجهة النظر وسبب الانتقاد:

1. قال ابن مجاهد في انتقاده لقراءة ابن عامر في قوله تعالى: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا} سورة الأنعام:90: ((وهذا غلط؛ لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها))[4].
2. وجاء في انتقاده لقراءة حمزة في قوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا} سورة الكهف:97: ((وهو غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة))[5].
3. وفي انتقاده لقراءة ابن عامر من سورة مريم قوله تعالى: {كُن فَيَكُونُ} بالنصب: ((فيكونَ)): ((هذا خطأ في العربية))[6].

---

[1] المصدر السابق، ص401.
[2] المصدر السابق، ص409.
[3] السبعة، ابن مجاهد، ص692.
[4] المصدر السابق، ص262.
[5] المصدر السابق، ص401.
[6] المصدر السابق، ص409.

والنـاظرُ لهـذه التعليلات والحجج التي اتّخـذهـا ابن مجـاهـد في انتقاده للقراءات، غلبة الجانب اللغوي فيهـا؛ لأن ابن مجاهد قد اهتم بالناحية اللغوية في تعامله مع القراءات، وربما كان ذلك من الواقع العلمي الـذي عاشـــه؛ فيقول في كتابه: ((ماتوهم فيه فغلط به فهو لحنٌ غير جائز عند من لا يبصرـــون العربيـة إلاّ اليســـير...))[1]. وكـذلـك ما ذكره من اختلاف القرّاء في مقدمة كتابه، وذكر منهم: ((الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسىـ إذا طال عهده فيضـيّع الإعراب لشـدة تشـابهه وكثرة فتحه وضّـمه وكسرـه في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصرـ بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه.....))[2].

ويمكننا ردّ هذا الخطأ إلى وجه قد وقع منه الخطأ؛ والخطأ في اللغة لا يأتي إلاّ من قِبَل الراوي، قال ابن الجزري: ((ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصـدر مثل هذا إلاّ على وجه السـهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة والمحققون والحفاظ والضابطون وهو قليل جدًّا بل لا يكاد يوجد...))[3].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص49.

[2] المصدر السابق، ص45،46

[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص16

الفصل الثاني

توجيه القراءات عند ابن مجاهد

المبحث الأول: النشأة والتصنيف

وسـنبحث فيه نشـأة علم التوجيه، والمراحل التي مر بها منذ تلك النشـأة، وأهم علماء التوجيه، والنظر في مؤلفاتهم

المبحث الثاني: توجيه القراءات عند ابن مجاهد:

اختصّ هـذا المبحث في الحديث عن التوجيه عند ابن مجاهد، وعرض أهم الحجج التي احتجّ بها في توجيهه للآيات الكريمة، والنظر في تلك الحجج، وينتظم تحته مطلبان:

- المطلب الأول: التوجيه النحويّ للقراءات
- المطلب الثاني: توجيه القراءات صوتيًا وصرفيًا

المبحث الأول النشأة والتصنيف

مرّ بنا في التمهيد شرحُ مفصّلُ عن كتاب السبعة، تناولتُ فيه مختلف الجوانب الفنية، من المنهجية التي سار عليها المؤلفُ، وطرق عرضه للقراءات، وأهم المصادر التي استعان بها، ومعرفة الزمان الذي كُتب به؛ لما لذلك من أهمية؛ لأن معرفة الزمان تدلنا على طبيعة التأليف في ذلك العصر، كما للمصادر دلالة مهمة؛ فقد استعان المؤلف بأمهات الكتب في زمانه كمصادر، وهذا مما لا شك فيه؛ يعطي الكتاب أهمية مضافة، بالإضافة إلى الأهمية التي اكتسبها أصلًا؛ بأنه أول كتاب تناول القراءات السبع وصنفها.

وسأقف هنا؛ لبحث توجيه القراءات في كتاب السبعة، فهل كان كتاب السبعة كتابًا توجيهيا؟ كغيره من كتب التوجيه مثل كتاب علل القراءات لأبي منصور الأزهري، والموضح لأبي مريم الشيرازي؟ أم أنه اقتصر على جانب الانتقاد ولم يشمل التوجيه، وقبل البدء في معرفة ما إذا كان الكتاب -أي السبعة- توجيهيًا، وجب علينا الوقوف لشرح مفهوم توجيه القراءات.

مفهوم التوجيه:

لفظ التوجيه: التَوجيه مصدرُ من وجّه يوجّه توجيهًا، وقد ورد لفظه في القرآن الكريم، قال تعالى: {أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ}:(النحل:76). يُقصدُ بالتوجيه تبيّن وجوه القراءات وال-أيضًا-ح عن حججها وعللها، ولا يقتصر على القراءات المتواترة فقط، يشمل الشاذة -أيضًا-؛ فعلم التوجيه قائم على بيان وجه اختيار القارئ القراءة، أو ترجيح بعض القراءات على بعض، لذلك سُميت كتب توجيه القراءات بكتب العلل أو الحجج.

والاحتجاج لغة: مصدر "احتج" من باب "الافتعال"، وأصله من الحجة بمعنى الدليل، وقد جاء في معجم الوسيط (احْتج) بمعنى: أقام الحجَّة عليه[1]، ومنه قوله تعالى: {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ}: (البقرة:150).

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة ص156.

واصـــطلاحًـا: هو علم يُبحـث فيـه عن مـاهيـة القراءات ببيـان عللهـا وتوجيهها من حيث اللغة والإعراب[1]. وقـد جـاء تعريف الحجـة عنـد الأزهري فقـال: ((...وقال اللّيث: الحُجّة: الوجه الذي يكون به الظفر عنْد الخُصـومة، وجَمعها حُجَج...قلت: وإنّما سميت حُجة؛ لأنّها تُحجُ أي تُقصد؛ لأن القصد لها إليها. وكذلك مَحَجة الطَريق هي المقصد والمسلك))[2].

وقد وضّــح الســخاوي الغرضَ من الحجج، فقال: ((اعلم أن الغرض بذكر حجج القراء، إبداء وجه القراءة في العربية لا نصرــ إحدى القراءتين وتزييف الأخرى؛ لأن الكل ثابت صــحيح متفق على صــحته، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه، ومن ظنّ غير هذا فقد اعتقد خلاف الحق، والقراءة سنة لا رأي))[3].

فتوجيه قراءة من القراءتين لا يعني بالضرورة ردّ غيرها من القراءات في نفس الآية أو السورة، إنما إبداء وجه القراءة في العربية، بخلاف المســائل الفقهية، فلا وجود للتناقض في الســور القرآنية من حيث المعنى، ولا تعارض في المراد، أو تضارب بالهدف.

قـال ابن قتيبـة: ((الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضــاد، فاختلاف التضــاد لا يجوز، وليســت بواجده-بحمد الله-في كتاب الله واختلاف التغاير جائز، ثم ضرب لهذا النوع من الاختلاف أمثلة من الآيات وبرهان على جوازه بأن كلًا من المعنيين صحيح، وأن كلّ قراءة بمنزلة من آية مستقلّة))[4].

ومما تقدم نستخلص أن اختلاف القراءات لا يتجاوز نوعين[5]، الأول: اختلاف بين القراءتين في اللفظ فقط، واتفـاقهما بـالمعني، وحكمـة هـذا الاختلاف؛ أن تكون القراءتـان بمنزلـة آيتين وردتـا لإفادة المعنيين جمعيًـا. الثـاني: اختلاف في اللفظ والمعني، الـدال والمـدلول معًـا، مع صــحـة معنى القراءتين، فلا تكونـا متناقضين ولا متعارضين، اختلاف تغاير لا اختلاف تضاد.

---

[1] صفحات في علوم القراءات، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415هـ ص286.

[2] تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصــور، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج3، ص251.

[3] فتح الوصيد في شرح القصيد، علي بن محمد السخاوي، ج1 ص137.

[4] تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ص33.

[5] قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية، د عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سُراقة سيسي، ص459.

وعلم التوجيه كسائر العلوم الأخرى، فلم يكن علمًا مستقلًا بذاته، على الرغم أنه نشأ في وقت مبكر في عصر الصحابة من القرن الأول الهجري، إلا أن المؤلفات المستقلة فيه جاءتْ في مرحلة متأخرة بعد ذلك، فقد مرتْ بالعديد من الأطوار حتى استوت مستقلةً بذاتها ويمكن رصد حركة التأليف في توجيه القراءات القرآنية وتطورها في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: نشأة التوجيه[1]

ونعني بها تلك الفترة منذ بداية الدعوة الإسلامية لتشمل عهد الصحابة والتابعين، وعلى الرغم من طول المرحلة الأولى لقرنين من الزمن. إلا أنها لم تكن مرحلة تدوين مؤلفات لعلم التوجيه، وإنما كانت بواكير الكلام عن هذا العلم، فقد كانت على هيئة ملاحظات أوليه تروى عن بعض الصحابة والتابعين، ولم تكن تشمل عددًا من القراءات، أو لم تكن توجه قراءة بعينها، بل كانت تردُ عند الحاجة أو السؤال، فكبار الصحابة والتابعين من بعدهم، احتجوا لبعض القراءات في هذه المرحلة، وهم الذين سمع بعضهم القرآن من النبي -ﷺ- وتدبروا معانيه، وكان التوجيه في هذه المرحلة يعتمد في الغالب على توجيه اللغة والنحو والشعر وكلام العرب.

ومن أمثلة توجيه الصحابة للقراءات في هذه المرحلة، ما ذُكر عن عبد الله بن عباس-رضي الله عنه-أنه قرأ آية بوجه، ثم احتجّ لها بآية أخرى. وأما الآية التي قرأها فهي من قوله تعالى في سورة البقرة: {وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا}:(البقرة:259)، قرأ (نَنْشُرُها) بالراء المهملة وفتح النون، واحتج لها بآية أخرى من سورة عَبَسَ: {ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ}:(عبس:22)، واحتجاجه بآية عبس بيّن المراد من آية البقرة؛ وهو الإنشار أي الإحياء، ففسر آية البقرة بما في أية عبس، وقد أوردها الفرّاء في كتابه معاني القرآن:((وقرأها ابن عبّاس (ننشرها). إنشارها: إحياؤها. واحتج بقوله: ((ثمّ إذا شاءَ أَنَشَره))[2].

وفي عهد التابعين وتلاميذهم، انتقل هذا العلم من الصحابة-رضوان الله عليهم-وما زال يُروى روايات فريدة ترد عند الحاجة لورودها. فقد جاء عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قرأ الفعل(يَصْدُر) بفتح الياء وضم الدال من قوله تعالى: {قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ}:(القصص:23). قال أبو عمرو بن العلاء:((والمراد من ذلك حتى ينْصرف الرعاء عن الماء ولو كان (يُصْدر) كان الوجه أن يذكر المفعول،

[1] ينظر: الأساس في علم القراءات، على ذريان الجعفري العنزي، دار أروقة، عمّان، الأردن، ص493.
[2] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص173.

فيقول: حتى يُصْـــدِر الرعـاء ماشـــيتهم، فلما لم يذكر مع الفعل المفعول علم أنه غير واقع وأنه (يُصْـــدِر الرّعـاء) بمعنى ينْصرـفون عن المـاء))[1]. ولم ينفرد اللغويون بـالتوجيـه في هـذه المرحلة، بل كان للمفسرـين والأصـوليين آراء وحجج في توجيه القراءات القرآنية، فكما اسـتعان اللغويون بتوجيه القراءات للاسـتشـهاد على بعض قواعدهم، اسـتعان الفقهاء بها كذلك لاسـتنباط أحكامهم، والمفسرـون على بيان المعاني التي وردتْ في الآيات القرآنية[2]. ولعل الجامع الذي شـــملهم جميعًا، هو عدم وجود مؤلفات كُتبت في هذه المرحلة، ولأنها كانت تردُ عند الحاجة إليها؛ ولذلك من الطبيعي أن لا تشـــمل جميع القراءات، أو أن لا تستوعب قراءة بعينها.

المرحلة الثانية: التأليف الجزئي في علم توجيه القراءات

وهي المرحلـة التي بـدأتْ فيها مؤلفات التوجيه في الظهور، ولم يكن ظهورًا مســـتقلًا، إنما تدوين بعض اللغويين والمفسرين والمصنفين لآرائهم في القراءات وتفسير معانيها، فيذكرون آراءهم عند بيان قراءة من القراءات، أي أنها لم تكن مصنفات منفردة لعلم التوجيه.

ويُعدّ كتاب سيبويه من أهم الكتب التي ظهرت في هذه المرحلة، فقد احتج للقراءات وبالقراءات، واسـتشـهد لها وبها، واسـتعان بها بالإضـافة للشـواهد الشـعرية، في الاحتجاج للقواعد النحوية، ومن ذلك قوله: ((وسألتُ الخليلَ عن قوله -عزّ وجل-: {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} (المنافقون:10)

فقال: هو كقول زهير[3]:

بدا ليَ أني لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقًا شَيْئًا إذا كان جائِيَا[4]

---

[1] حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعه ابن زنجله، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ص543.

[2] التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، د. أحمد سعد محمد، كلية التربية، جامعة عين شمس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1997، ص24.

[3] ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن على الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، طـ15، 2002، ج3، ص52.

[4] من البحر الطويل، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح على حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ1، 1988م، ص140، من شواهد شرح الألفية للأشموني ج3، ص203، وشرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص52، في باب أن وأخواتها، ابن الناظم ص71.

فـإنّما جروا؛ لأنّ الأوّل قد يدخله الباء فجاؤوا بالثّاني، وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لمـا كـان الفعـل الـذّي قبلـه قـد يكون جزمًـا ولا فـاء فيه تكلّموا بالثّاني، وكأنّهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهّموا هذا))[1].

وقد وردتْ القراءات بكتاب سـيبويه بشكل وافر؛ وللدلالة على مدى استعانته بالقراءات ولمعرفة حجم التأليف الجزئي في علم توجيه القراءات في هذه المرحلة؛ نستند إلى دراسة قام بها أحد الباحثين، فقد أحصى ـ شـواهد القرآن الكريم في كتاب سـيبويه بالاسـتعانة بفهرسـة كتاب سـيبويه ةالذي وضعه الأستاذ أحمد راتب النفاخ؛ فوجد أن عددها سـته وتسـعين وثلثمئة شـاهدًا، وشواهد القراءات منها تقارب سبعة وخمسين ومئة شاهد؛ أي أن نسبتها تصل إلى 40% من مجموع الشواهد القرآنية[2].

وتبرز لنا النسـبة العالية اهتمامه بالقراءات واعتماده عليها كشـواهد، في كتاب يعد قرآنًا للنحو وعمدة للدراسـات اللغوية والنحوية، وهذا مما لا شـك فيه يقودنا إلى تصـور حجم التأليف في توجيه القراءات والاحتجاج لها.

ولعل الأمر الآخر الذي تجدر الإشـارة إليه؛ هو أنّ سـيبويه وجّه القراءات واحتج واسـتشـهد لها وبها، فلم يكن احتجاجه للقراءات فحسـب، بل احتج لها وجعلها الأصل في كثير من الأحيان، وأحيانا أخرى حمل بعض القراءات على كلام العرب، ويقيس ما سـمعه من العرب على القراءات، فقد قال في باب النداء في كتابه: ((وقال الخليل رحمة الله من قال يا زيدٌ والنّضْرَ ـ فنصـب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصلة. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} (سبأ:10) فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: وهو القياس، كأنه قـال: ويا حارثُ))[3]. فقد قاس كلام العرب في رفع المعطوف المرفوع على المنادى الذي هو علم، على قراءة الأعرج؛ فرفع: {الطيرُ} الذي هو معطوف على: {جبال}.

ولم يقتصر ـ النظر في القراءات وتوجيهها في هذه المرحلة على الخليل وسـيبويه، بل امتد إلى فريقٍ كبيرٍ من النحاة على اختلاف مدارسـهم، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو رصـد بداية التأليف الجزئي لعلم التوجيه، فقد جاءتْ القراءات في المؤلفات اللغوية في هذه المرحلة للدلالة على صحة قاعدة أو بحث

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج3، ص100،101 .

[2] موقف سـيبويه من القراءات القرآنية في أصـول النحو العربي بين القبول والرفض، د. أبو السـعيد محمد عبد المجيد، التجديد، المجلد السادس عشر، العدد الثاني والثلاثون 2012م، ص261.

[3] الكتاب، سيبويه، ج2، ص186،187.

أخرها، أي أنهم استعانوا بالقرآن الكريم والقراءات لمهمة التوجيه النحوي التي كانت تشغلهم في تلك الفترة؛ فقد كانت هي غايتهم، ولم ترد القراءات في أمات الكتب في هذا العهد لدراستها، والنظر فيها لذاتها؛ فمن المعلوم أنّ القواعد العامة لعلم القراءات لم توضع بعد. وكذلك اختلافهم في التعامل مع القراءات القرآنية، بين الأخذ بها والتسليم، وبين من أجرى عليها قواعده النحوية؛ فإن طابقتْ سلم بها. وليس هذا مجال الحديث عن تعامل المدراس النحوية مع القراءات، فكل ما يهمنا معرفته، أنّ هذه المرحلة تشّكل بداية التدوين لعلم القراءات وتوجيهها، وأنّ هذا التدوين كان جزئيًا؛ أي لم تُنصف المصنفاتُ المستقلةُ في علم القراءات بعد، إنما كما أسلفنا جاء الحديثُ عنها في كتب اللغويين والمفسرين والفقهاء، ومن أهم الكتب اللغوية التي تناولت القراءات وتعرضتْ أحيانًا لتوجيهيها والاحتجاج لها، وحملت أغلبها عنوان(معاني القرآن) في هذه المرحلة:

1- معاني القرآن للفراء[1] (ت207هـ).

2- معاني القرآن للأخفش[2](ت215هـ).

3- معاني القرآن وإعرابه للزجاج[3](ت311هـ).

المرحلة الثالثة: التصنيف المستقل لعلم التوجيه

لا يختلف علم التوجيه عن غيره من العلوم من حيث النشأة؛ فقد مر بمراحل عدة حتى استوى علمًا قائمًا بذاته مستقلًا عن غيرة، وتتفاوت كتب التوجيه والاحتجاج في الإكثار، والتقليل، والإسهاب والإيجاز.

ولم يجمع الباحثون والعلماء في تحديد الفترة الزمنية التي بدأ فيها التأليف المستقل بعلم التوجيه، وأول من ألّف في الاحتجاج، ولعّل هذا الاختلاف استمر إلى المعاصرين، فقد ذهب الدكتور

عبد الفتاح إسماعيل شلبي إلى القول؛ إنّ التأليف المستقل لعلم التوجيه يرجع إلى بداية القرن الثاني الهجري[4]،تحديدًا عند هارون بن موسى الأعور، الذي قال فيه أبو حاتم السّجستاني:((كان أول من

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج8، ص291. .

[2] ينظر: المصدر السابق ج8، ص339.

[3] ينظر: المصدر السابق، ج11، ص22.

[4] ينظر: المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبه وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1999، ص109،110.

سـمع بالبصرـة وجوه القراءات، وألّفها، وتتبع الشـاذ منها، فبحث في إسـناده))[1]، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي(ت205هـ) ، الذي ألّف كتاب الجامع، جمع فيه عامة الاختلافات في وجوه القرآن، وكان أعلم أهل زمانه بالاختلاف في القرآن، قال أبو حاتم السجستاني: ((هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن وعللـه ومـذاهبـه ومـذاهـب النحو، وأروى النـاس لحروف القرآن ولحـديـث الفقهـاء))[2]، ويرى الدكتور محمد سـالم محيسـن أنّ التأليف في الاحتجاج بدأ في أواخر القرن الثالث أو بداية الرابع؛ فيقول: ((كما كان أول كتاب في توجيه القراءات هو: احتجاج القراء في القراءة محمد بن السراج))[3].

ومن المعلوم أنّ علم التوجيـه ظهر مع بـدايـة ظهور علم العربيـة وتـدوينهـا؛ وكان اعتماد أهل اللغة على القرآن وقراءاته كبيرًا، فهي المصـدر لقواعدهم ومسـائلهم؛ ولهذا خاض أهل اللغة في توجيه القراءات قبل غيرهم، فيكون ظهور هذا العلم في بداية القرن الثاني، أي تُشـكل بداية القرن الثاني. أما قول الـدكتور عبـدالفتاح شـلبي أنّ هارون هو أول من ألّف بالتوجيه القرآني تأليفًا مسـتقلًا ففيه نظر؛ فمع التأكيد على مكانتي هارون ويعقوب الحضرمي، وأنهما من نحاة البصرة الأوائل ومن أهم أعلامها؛ إلا أننا نعتقـد أنّ الرأي الراجح؛ أنهما يشـكلان -أيضًـا- بـدايـةً لظهور علم التوجيـه؛ فهـارون الأعور ويعقوب الحضرـمي توفيا قبل وضـع القواعد العامة للقراءات القرآنية، فكيف تُصـنف المصـنفات في التوجيه قبل وضـع قواعد علم القراءات التي يسـير على هداها دارسـو القراءات والمشـتغلون فيها؛ كما لا يغيبُ عن الأذهـان؛ أنّ جميع مـا كتبـه اللغويون في هـذه المرحلـة؛ جاء لغرض التحقق من صـحة القواعد النحوية والصرفية والصوتية، فقد كانت هي غايتهم وعليها مرادهم ولا غاية لهم سواها.

ومن الأسـباب التي تمنعنا عن الأخذ بما ذكره الدكتور عبد الفتاح شلبي هو حركة التأليف في هذا الوقت؛ فهارون الأعور ويعقوب الحضرـمي عاشـا في زمن الخليل بن أحمد وسـيبويه، فقد كتب غيرُ مؤرخ عن تاريخ وفاة هارون، وعلى الأغلب أنها قبل نهاية المئة الثانية من الهجرة[4]، ومات سيبويه (180هـ)،

---

[1] غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص348.

[2] المصدر السابق، ج2، ص387.

[3] في رحاب القرآن الكريم، د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، 1400هـ ص486.

[4] ينظر: تـاريخ بغـداد، الخطيـب البغـدادي، ج15، ص5، غـايـة النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص348، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن أبي بكر جلال الدين السـيوطي، تحقيق. محمد أبو الفضـل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج2، ص321.

وقد احتوى كتاب الكتاب على العديد من القراءات القرآنية استشهد بها. وهذا طبقًا لمقتضى الحال في ذلك الوقت الذي كان التقعيد النحوي عنوانًا له، فما الذي دفع هارونًا لكتابة مُؤلف مستقل في توجيه القراءات سابقًا به غيره من النحاة؟ وهل سبق هارون حركة التأليف وامتاز عن توجهات المؤلفين في عصره التي ارتكزت على علم اللغة وتدوينها؟

لجميع هذه الأسباب، نرى أن هارون ويعقوب الحضرمي ومع حفظ مكانتهما العلمية، وتأكيد أنهما من نحاة البصرة الأفذاذ، إلا أنهما لم يفردا مؤلفات في التوجيه مستقلة، والأغلب أنهما يشكلان امتدادًا لمرحلة التأليف الجزئي لعلم التوجيه. ولعل مما يدعم هذا القول؛ تأثير الكتاب لسيبويه والمدرسة البصرية في وقتها على العلماء والتأليف، فقد وردت القراءات القرآنية فيه، وتعاملوا معها بحذر. فما توافق مع أقيستهم اللغوية قبلوه، وما خالفها انتقدوه، أي أنهم وضعوا اللغة معيارًا للآخذ بالقراءة من عدمه، فلا يعقل أن يتجاوز هارون ويعقوب التقعيد النحوي إلى توجيه القراءات توجيها مستقلًا.

وأغلب الظن أن التأليف المستقل لعلم التوجيه ظهر بداية القرن الرابع أو نحوه، عند ما لاحت حاجة لظهوره، فتناوله اللغويون وأفردوا فيه المؤلفات التي جاءت بطرق عرض ومنهجية. فلم تكن شبيهه بالمرحلة الأولى للتوجيه التي-كما أسلفنا-كانت قائمة على ردة الفعل فلم تسع جميع القراءات، أو لم تغطى قراءة بعينها.

وقد تباينتْ المؤلفات بحسب القراءات الموجهّة، فمنها ما اقتصر على توجيه القراءات السّبعة المتواترة مثل:

- الحجّة في علل القراءات السّبع، لابن خالويه[1] (ت370هـ).
- الحجّة للقراء السبعة، لأبي على الفارسيّ[2] (ت 377هـ).
- الكشف عن وجوه القراءات وعِللها وحججها، لمكي بن أبي طالب[3] (ت437هـ).

2- مصنفات في توجيه القراءات الثمان:

- الموضح في علوم القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد الشيرازي[4] (ت565هـ).

3- مصنفات شملتْ الاحتجاج للقراءات العشر:

---

[1] ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، ج1، ص359،360.
[2] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج8، ص217.
[3] ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص313،314.
[4] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص314.

- تعليل القراءات العشر، لمحمد بن سليمان المالقيّ [1](ت525هـ).

4- مصنفات جمعت بين توجيه القراءات المتواترة والشاذة، وخاصة القراءات الأربعة عشر:

- أسلوب الحقّ في تعليل القراءات العشر، وشيء من الشواذ، لأبي نزار الحسن بن أبي الحسن[2] (ت568هـ).

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد البنّا الدمياطي[3] (ت1117هـ).

5- مصنفات انفردت بتوجيه القراءات الشاذة:

- المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة وال-أيضًا-ح عنها، لابي الفتح عثمان بن جني4(ت392هـ).

- تعليل القراءات الشاذة، لأبي البقاء العكبري[5] (ت616).

6- مصنفات اقتصرت على توجيه قراءة معينة، أو قراءات معينة، مثل:

- الانتصار لحمزة، لأبي طاهر عبد الواحد بن عمر البزار6 (ت349هـ).

- الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء والحجّة لكل واحد منهما، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النّمري7 (ت463هـ).

والدراسات في توجيه القراءات أكثر مما تقدم عرضه، فهي على سبيل المثال لا الحصر. ويلاحظ من سير المؤلفين؛ أن التوجيه لم يقتصر على فئة أو مدرسة من المدارس، كما يُلاحظ من تاريخ وفاتهم، أن أغلب كتب التوجيه رأت النور في القرن الرابع الهجري، وتنوعت بين القراءات السبع، الثمان، العشر والأربعة عشر، ومؤلفات وجهتْ قراءة قارئ بعينه، أو قارنت بين اثنين.

ومما لا شك فيه، أن هذه الحركة العلمية في التأليف لعلم القراءات والاحتجاج لها، كانت لها دوافعها، ويمكننا ايجاز أهم هذه الدوافع بما يلي:

---

[1] محمد بن سليمان بن أحمد أبو عبد الله المالقيّ، مقرئ إمام نحوي، قرأ عليه أبو الحسن بن النعمة، واليسع بن حزم، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص148.

[2] الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن، برع في النحو، ولّقب نفسه (ملك النحاة)، ولد في بغداد واستقر ومات في دمشق، من مصنفاته: الحاوي في النحو، العمد في النحو، المنتخب في النحو، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، ج1، ص340،341.

[3] ينظر: الأعلام، الزركلي، ج6، ص19.

[4] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج13، ص205.

[5] ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص116،117.

[6] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص253.

[7] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج18، ص153.

أولا: توضيح أركان القراءات المتواترة الثلاثة، وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا[1]، فتوجيه القراءات والاحتجاج لها يُساهم بشكلٍ كبيرٍ في توضيح هذه الأركان الثلاثة؛ لأنها القياس المتفق عليه من قبل العلماء لقبول القراءة أو ردها.

ولما كان الهدف من علم التوجيه؛ بيان وجوه القراءات واتّفاقها مع قواعد اللغة ومعرفة السند اللغوي، فإن ذلك يعد تحقيقًا لأحد الشروط الثلاثة، وهو شرط موافقة العربية ولو بوجه؛ فإن توجيه القراءة قائم على إيجاد وجه لغوي تُخرّجُ فيه القراءة، وهذا فيه جهد كبير على المحتجّ، وهو بحد ذاته تحقيق لشرط اللغة في قبول القراءة.

ثانيًا: الدفاع عن كتاب الله ضد من يتوهم وجود لحن في القراءات، ولا سيما المتواترة لتوضيح الوجوه اللغوية الأصلية للقراءات[2].

ثالثًا: الكشف عن وجوه القراءة وتسويغ الاختيار عبر أساليب التوجيه والاحتجاج من القرآن واللغة والشعر ونحو وغيرها.

الغاية المقصودة لعلم التوجيه هي الكشف عن وجه اختيار القراءة، وليس المراد توثيق القراءة أو إثبات صحة قاعدة نحوية، ويُعد الكشف عن وجه القراءة نوعا من الترجيح الذي يتيح لصاحب الاختيار، لا التوثيق لها أو إثباتها، فالقراءة سنة لا تُخالف، إنما ترجيح يتيح لصاحبه أن يختار من القراءات الكثيرة ما يطمئنُ إليه في صلاته، ويحقق عنده شرط القرآن[3].

رابعًا: جاءتْ كتب التوجيه استجابة لحاجة ملحة؛ وهي فهم النص القرآني ودفع اللبس في التوفيق بين القراءات المختلفة[4]، وصل عدد القراءات قبل أنّ يصنف ابن مجاهد كتابه إلى أكثر من خمسين قراءة، ولا شك أن هذا الأمر له أثره عنده الناس فقد تولد اللبس لديهم، فكان لكتب الاحتجاج دورها في إزالة اللبس ودفع الشبهات، وهذا ما ذكره صاحب الفهرست، عن السبب الذي دفع الفرّاء لتأليف كتابه (معاني القرآن).

---

[1] قواعد نقد القراءات القرآنية، دارسة نظرية تطبيقية، د عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة سيسي، ص460.

[2] المصدر السابق، ص460.

[3] القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير، المطبعة العلمية، دمشق، 1999م، ط1، ص206.

[4] كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة، د. أكرم على حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2006م، ص94.

وهو اســتجابة لطلب عمر بن بُكير كاتب الوزير الحســن بن ســهل، فكتب عمر بن بُكير إلى الفرّاء: ((أن الأمير الحسـن بن سـهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب فإن رأيت أن تجمع لي أصولًا أو تجعل في ذلك كتابًا أرجع إليه))[1].

خامسًــا: تطور علم القراءات ودخوله في مراحل متعددة حتى وصــل إلى علم التوجيه، فقد كان البحث والتـأليف في علم القراءات وجمعهـا ونســبتهـا، والبحث عن إســنادها. داعيًا لعلماء اللغة أن يؤلفوا في الاحتجـاج لهـا، فقـد ســاعدتْ هذه الجهود علماء اللغة في توجيه القراءات ومهدت لهم الســبل، فكان الاحتجاج للقراءات خطوةً ثانية بعد جمعها وإسنادها[2].

ســادسًــا: إنّ عصرــ ازدهار الحركة العلمية، وتشــعب العلوم والفنون، ولا ســيما المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاتـه، اقتضىــ أن ينحى العلماءُ هـذا المنحى من التـأليف في كتـب الاحتجـاج[3]، ويعـد ازدهار الحركة العلمية عنوانًا لهذا العصر، فقد تنوعت مظاهر هذه الحركة وشملت جميع العلوم والفنون والآداب، وقد بدى اهتمام الخلفاء العباسـيين بها مبكرا، إذ أنشأ الخليفةُ المنصورُ دار الحكمة[4]، التي عُنيتْ بحركة ترجمة الكتـب من وإلى العربيـة، وشَــجعَ الخلفـاءُ العلماءَ واهتموا للعلوم، ولا عجب أن يكون الاهتمام بالقرآن الكريم وعلومه في مقدمة الأولويات العلمية، فقد أفرد اللغويون والمفسرون والأصوليون والعلماء المؤلفات في علوم القرآن الكريم، وتوالى النحـاة على اختلاف مدارســهم ومذاهبهم في إعراب القرآن الكريم وتدبر أساليبه ومعانيه.

---

[1] الفهرست، النديم، ص91.

[2] المحتسب، ابن جني، ج1، ص10.

[3] كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة، د. أكرم على حمدان، ص110.

[4] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج11، ص244

المبحث الثاني توجيه القراءات القرآنية عند ابن مجاهد

يُعدّ ابن مجاهد من أهم العلماء الذين اهتموا بتوجيه القراءات القرآنية، وهو -أيضًا- من العلماء الذين شاركوا في ميدان الرواية، أي ألّف بالميدانين؛ بعد ما اقتصر بعض العلماء على الرواية فقط.

والناظرُ في كتاب السبعة، يجد أن المؤلف شَرعَ في الاحتجاج للقراءات الواردة في كتابه، من سورة الفاتحة إلى آخر القرآن الكريم، إلا أنه أمسك بعد الفاتحة لاستطالته ذكر العلل، كراهة أن يثقل، قال ابن مجاهد بعد سورة الفاتحة: ((استطلت ذكر العلل بعد هذه السورة، وكرهت أن يثقل كتابي، فأمسكت عن ذلك، وأخبرتُ بالقراءة مجردة))[1].

ومع ذلك لم يلتزم ابن مجاهد فيما ذكر، فعاد ووجّه بعض القراءات في السور التي ذكرها بعد الفاتحة، مما يؤكد أن المؤلف لم يلتزم بما ذكر، ولم يكن يسير على منهجية واحدة في توجيهه للآيات والسور. وقد اعتمد على الجانب اللغوي في توجيه القراءات.

وسنتناول مواطن التوجيه عند ابن مجاهد في كتابه السبعة نحوًا، وصوتًا، وصرفًا، محاولين بذلك استخلاص أهم الملامح العلمية في شخصية ابن مجاهد، ومدى تأثره بغيره من العلماء أو المدارس العلمية، متسلسلين وفق الترتيب القرآني.

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص112.

المطلب الأول: التوجيه النحويّ

1- ضَــمّ ضــمير الهاء وكسرــه من قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُــوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} (الفاتحة:7)

اختلف القرّاءُ- رحمهم الله- في صلة ميم الجمع بواو وفي ضمَ ضمير الهاء قبلها وكسره[1]، فأما: {عليهم} ففيها عشرـ لغات[2]، وكلها قد قرئ به: خمس مع ضم الهاء، وخمس مع كسرها، فقرأ ابن كثر ونافع عن رواية إسـماعيل بن جعفر، وابن جمّاز، بوصـل الميم بواو انضـمّت الهاء قبلها أو انكسرـت[3]. فيقرأون: {عَلَيهمُ و، غْيْر الْمَغْضوبِ عَلَيْهُم ولا الضالين}.

وقرأ أبو عمرو وعاصـم وابن عامر والكسائي بكسر الهاء وتسكين الميم، وحمزة ضم الهاء وتسكين الميم. وإذا تبع الميم سـاكن اختلف عنهم أبو عمرو والكسـائي؛ فكان عاصـم ونافع وابن كثير وابن عامر يمضـون على كسرـ الهاء ويضـمُون الميم إذا لقيها سـاكن مثل قوله تعالى: {عَلَيهِمُ الذلةُ}. وأما أبو عمرو فيكسر الهاء والميم -أيضًا-: {عَلَيْهِمِ الذلة}، وحمزة والكسائي يضمان الميم والهاء: {عَلَيْهُمُ الذلةُ}[4].

واحتج ابن مجاهد لمن قرأ بضـم الهاء أو كسرـها، ووجّه قراءة من قرأ {عَلَيْهِمُ و} بكسرـ الهاء ووصـل الميم بواو: ((فإنه اسـتثقل ضـمة الهاء بعد الياء فأتى بالكسرـة، لأن الكسرـة من جنس الياء، والهاء مؤاخية للياء؛ لأن الهاء قد تقع في موقع الياء في بعض القوافي، وأتوا بالميم موصـولة بواو الجمع؛ لأنه أصل الكلمـة، ألا ترى أنـك إذا ثنيـت الهـاء قلت: عليهما، فأتيت بألف التثنية، كذلك إذا جمعت قلت عليهمو، فأتيت بواو الجمع))[5].

وحجة من كسر الهاء وأسكن الميم{عَلَيْهِمْ} -وهم: عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي ونافع في رواية قالون: ((فإنهم أمنوا اللبس، إذ كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين، ولا ميم في الواحد.

---

[1] أفاض المؤلف الحديث عن صـله ميم الجمع بواو في هذا الموضع في القرآن الكريم تجنبا للتكرار في سور آخري، وهذا ما أشرنا إليه في المقدمة عن طريقة عرضـة للقراءات، فذكر -أيضًـا- قوله تعالى سورة البقرة7:{عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} والبقرة61:{ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ} .

[2] الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ج1، ص298.

[3] السبعة، ابن مجاهد ص108.

[4] المصدر السابق، ص109.

[5] المصدر السابق، صـ10،110.

فلما لزمت الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلبًا للتخفيف إذ كان لا يُشكل. وأما الضمة في الهاء من: {عَلَيْهُمْ} وهو قول حمزة، فهي أصل الهاء، لأنها إذا ابتدأت كانت مضمومة كقولك: فتُركت على حالها))[1].

حركة الميم في: {عَلَيْهُمْ} إذا لقيها ساكن:

قرأ القرّاء بكسر الميم في {عَلَيْهُمْ}، ورفعها ؛إذا لقيها ساكن، كما في قوله تعالى:{عَلَيْهِمِ الذلة}:(البقرة:61)، وقوله:{مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ}: (القصص:23)، فاحتجّ ابن مجاهد لمن ترك الهاء مكسورة وضمّ الميم عند لقائها الساكن عند عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر: ((فلأن الميم لابد من حركتها للساكن الذي لقيها، فُردّتْ-لما احتيج إلى حركتها-إلى أصل قد كان لها، وهو الضم، وتركوا الهاء على حال كسرها، إذ لم تَدْعُهم ضرورة كما دعت إلى ضم الميم؛ ولأن الهاء إنما تبعت الياء لأنها شُبّهتْ بها، ولم تَتْبعها الميم لبعدها منها))[2]

ويرى أن الحجة من كسر الميم للساكن الذي لقيها وترك الهاء مكسورة: ((فإنهم أتبعوا الكسرَ الكسرَ لثقل الضم بعد الكسر، كما استثقلوا ضمة الهاء بعد الكسر كذلك استثقلوا ضمة الميم بعد كسره الهاء))[3]، وحجة من ضّم الهاء والميم؛ للساكن الذي لقيهما، وهي قراءة الكسائي وحمزة: ((فإنه رد الميم إلى أصلها، وأتبع الضم الضم استثقالا للخروج من الكسر إلى الضم))[4]. ويجدر القول إنّ لهذه المسألة بعدين، صرفي، ولغوي، ناهيك عن أنها جاءتْ على لغات عده، فتوسع النحاة في تناولها.

قال الفرّاء: ((عَلَيْهُمْ وعَلَيْهِمْ وهما لغتان لكل لغة مذهبٌ في العربية))[5]، المذهب الأول حسب ما يرى قائم على الرفع فهو الأصل، مهما وقعتْ-الهاء-في الجملة؛ ففي حاله الرفع قولهم: ((هُم قالوا ذلك))، على الابتداء لا يجوز فتحها ولا كسرها، والنصب في قولك: ((ضربهُم)) مرفوعة ولا يجوز كذلك فتحها أو كسرها، فتركت ((عَلَيهُم)) على جهتها الأولي، أما المذهب الثاني فقرأها ((عَلَيْهِم)) لاستثقاله الضم في الهاء

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص110.
[2] المصدر السابق، ص110.
[3] المصدر السابق، ص110.
[4] المصدر السابق، ص110،111.
[5] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص5.

وقبلها ياء ساكنة، ولكثره دور الضمير في الكلام[1])).

- وجّه الزجاج القراءات على النحو التالي[2]:

- حجة من قرأ:(عَلَيْهُمْ) بضّـم الهاء؛ لأنها على الأصـل أن تكون مضـمومة، والحجة لمن قرأ: (عَلَيْهِمْ) بكسر الهاء؛ لمجاورتها الياء التي قبلها؛ وهذا نوع من المماثلة.

- وقد وجّه ابن خالويه هذه القراءات على النحو التالي[3]:

- من قرأ بكسرـ الهاء في(عَلَيْهِمْ) أنها جاورت الياء؛ فكره الخروج من كسر إلى ضم؛ لأنه مما تستثقله العرب وتتجافاه في أسمائها.

- ومن قرأ بضم الهاء(عَلَيْهُمْ)؛ أنه آتي بها على أصل ماكنت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها.

- ومن ضّم الميم وألحقها الواو:(عَلَيْهِمُ و)؛ أنه جعل الواو علمًا للجمع كما الألف للتثنية.

- ومن أسـكنها وحذف الواو(عَلَيْهِمْ)؛ لأنها وقعت طرفًا وقبلها حركة حذفها إذ لم يمكنه قلبها، ونابت الميم عنها؛ لأنها زائدة، وليس قولك: قاموا كقولك:(عليهمو).

- توجيه القراءات عند عبد الرحمن بن محمد[4]:

قال عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة: ((واعلم أن الأصـل في -عليهِم-بضـم الهاء والميم والواو التي بعد الميم والدليل على ذلك أن هذه الهاء للمذكر وتضم وتشبع ضمتها فيتولد منها الواو نحو ضربتُه وإذا فُتحت كانت للمؤنث نحو رأيتهَا))[5].

- حجة من قرأ:(عَلَيْهُمْ) بضـم الهاء وسـكون الميم؛ أن أصـل الهاء الضـم، وحذف الواو والضـمة طلبا للخفه؛ فأسكن الميم، فأتي بأصل وهو ضم الهاء، وترك أصلًا وهو إثبات الواو وضمّ الميم.

---

[1] ينظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص5.
[2] ينظر: معاني القرآن، أبو إسحاق الزجاج، ص51.
[3] ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين أبن أحمد بن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، ص63.
[4] ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ص80،81،82.
[5] المصدر السابق، ص81.

- حجة من قرأ:(عَلَيْهِمُ و) بكسر الهاء وضم الميم؛ أنه استثقل ضم الهاء بعد الياء فكسرها؛ لتكون محمولة على الياء، والميم مضمومة؛ للواو التي بعدها، فحمل كل حرف على ما يليه وهو أُقرب إليه.

- وعند التقاء الساكنين كما في قوله تعالى: {عَلَيْهِم الذلة}: (البقرة:61).

- حجة من قرأ بكسر الهاء والميم كأبي عمرو بن العلاء: {عَلَيْهِمِ الذلة}؛ كسر الهاء كراهية الثقل، فأتبع الكسر في الميم حين أراد تحركيها للساكن بعدها؛ كراهية الخروج من الضمّ للكسر[1].

- حجة من قرأ برفع الهاء والميم وهو الكسائي وحمزة: {عَلَيْهُمُ الذلة}؛ لما أُحتِيجَ إلى تحريكها من أجل الساكن؛ ردها إلى أصلها وهو الضّم، فلما انضمتْ غلبتْ على الهاء وأخرجتها في حيّز ما قبلها من الكسر فرجعت الهاء إلى أصلها[2].

- حجة من قرأ بكسر الهاء ورفع الميم، وهم باقي القرّاء: {عَلَيْهِمُ الذلة}؛ كسروا الهاء لمجاورتها الياء، ورفعوا الميم لتحريكها من أجل الساكن، فردوها إلى أصلها مرفوعة[3].

جاءتْ أقوالُ العلماءِ وحججهم مطابقةً لحجج ابن مجاهد في كتابه؛ فقد اتفق القّراءُ على كسر الهاء في (عَلَيْهِمْ) -إلا حمزة رفعها- وتطابقت الحجج في سبب كسر الهاء؛ وهو مجاورتها الياء فاستثقل ضمها بعد الياء أو بعد الكسرة؛ لان الكسرة من جنس الياء. واتفقوا مع ابن مجاهد في توجيه قراءة حمزة برفع الهاء؛ لأنها الأصل وعلى الابتداء. وذهب الفرّاء في أحد قوليه أنّ الهاء مرفوعة مهما وقعت في الجملة.

وفي استخلاص الحجج من قوله: {عَلَيْهِمُ و} أجمعوا في ضم الميم والواو الموصولة على الجمع، ويذهب بن زنجلة أنها الأصل، قال أبو إسحاق الزجاج: ((ويجوز عليهمو-بالواو- والأصل في هذه الهاء في قولك: ضربتهو..)). وأضاف: ((وزعم سيبويه أن الواو زِيدتْ على الهاء في المذكر كما زيدت الألف في المؤنث في قولك: ضَرَبْتُهَا ومررتُ بِهَا؛ ليستوي المذكرُ والمؤنث في باب الزيادة.

---

[1] حجة القراءات، عبد الرحمن بن زنجلة، ص81.
[2] ينظر: المصدر السابق، ص81.
[3] ينظر: المصدر السابق، ص82.

والقولُ في هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل أنها إنما زِيدتْ لخفاءِ الهاءِ، وذلك أن الهاء تخرج من أُقصى الحلقِ، والواو بعد الهاء أخرَجَتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زِيدت، وتسقط في الوقف))[1]. واختلفوا في إسكان الميم، ما لم يلق بها ساكن، فذهب ابن مجاهد لتعليل قراءة من قرأ بإسكانها؛ أمنًا للبس، لما كانت الألف تدل على التثنية والميم على الجمع، حُذفت الواو وأُسكنت الميم طلبًا للتخفيف إذ كان لا يشكل.

واحتجّ ابن خالويه لمن أسكن الميم؛ أنه بعد حذف الواو، وقعت الميم طرفًا، وقبلها حركة حذفها إذ لم يمكنه قلبها، ونابت الميم عنها؛ لأنها زائدة، ويرى ابن زنجله في إسكان الميم طلبًا للخفة والأصل عنده في ضمها وإلحاق الواو بها.

وعند التقاء الساكنين؛ احتجّ ابن مجاهد لمن كسر الهاء ورفع الميم؛ أن الميم رُفعت للساكن الذي لحق بها فردت إلى أصلها، والهاء مكسورة لعدم وجود ضرورة لردها إلى أصلها كما الميم. ويتفق عبد الرحمن بن زنجلة مع ابن مجاهد في رفع الميم، ويختلف معه في كسر الهاء؛ لأن الهاء جاورت الياء وهي مكسورة لذلك، والأصل في كسر الهاء هو لمجاورتها الياء. وهذا ما يشير إليه ابن مجاهد نفسه، فقد علل قراءة من قرأ: {عَلَيْهُمُ الذلة}:(البقرة:61)، برفع الهاء والميم وهي قراءة حمزة والكسائي؛ عللها برد الميم للأصل؛ ورفع الهاء استثقالًا للخروج من الكسر للضم[2]، كما علل لمن كسر الهاء والميم {عَلَيْهِمِ الذلة}؛ أنه استثقل الضم بعد الكسر، فكسر الميم، فكيف نوازن بين ما ذكره من حجج؟ أليس استثقال الخروج من الكسر إلى الضم أو من الضم إلى الكسر عنده يعد ضرورةً يُؤخذ بها وحجة؛ لأن العرب استثقلتْ ذلك وتتجافاه في أسماعها. هذا من ناحية، ومن أخرى، فإن الهاء جاءتْ مكسورة لمجاورتها الياء، فكيف تظل الهاء مكسورة؟ ويعلل ذلك بعدم توافر الضرورة. أليست مجاورة الياء ضرورةً يُؤخذ بها عنده، كما أن استثقال الخروج من الضم إلى الكسر -أيضًا- ضرورة.

---

[1] معاني القرآن، أبو إسحاق الزجاج، ج1، ص50.
[2] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص111.

يتضـــحُ مما تقدم، أنّ ابن مجاهد وافق من ســـبقه في التوجيه، واتفق اللاحقون معه-كأبي البقاء العكبري[1]، والمعاصرون؛ كالدكتور محمد عبد الخالق عضـيمة: ((أصـــلها الضـــم، وإنّ كان قبل الهاء ياء أو كسرة كان الأحسن أن تبدل من ضمتها كسرة))[2].

2- إعراب {غَيْر} في قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}:(الفاتحة:7)

قرأ القرّاء: {غَيْرِ الْمغْضُـــوبِ عَلَيْهِمْ} بخفض الراء، إلا ابن كثير فقد اختلفوا عنه؛ قال ابن مجاهد: ((حـدثني أبو حمزة الأندلسيـــ أنس بن خالد بن عبد الله بن أبي طلحة بن موسى بن أنس بن مالك، قال حدثنا نصرـ بن علي قال خبرنَا بكار بن عبد الله بن يحيي العوذي عن الخليل بن أحمد قال: سـمعت عبد اللـه بن كثير المكي أنه كان يقرأ: {غَيْرَ الْمغْضُـــوبِ عَلَيْهِمُ و} وقال الخليل: وهي جائزة على وجه الصـــفة للذين أنعم الله عليهم يعني بصفة القطع من ذكر الذين))[3].

يكمن الاختلاف في نصـــب (غَيْرَ) وكسرـــها (غَيْرِ)؛ وقد أجاز ابن مجاهد القراءتين. وقد تناول ابن مجاهد القراءات في (غير) محتجًّا لها، على وجه النصب أو الخفض، وجاء احتجاجه على التالي:

- حجة من قرأ: {غَيْرِ} وهم نافع وعاصـــم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكســـائي وابن كثير في غير رواية بكار بن عبد الله: ((من كسر غير فلانه نعت للذين، ويجوز على التكرير))[4].
- حجـة من قرأ: {غَيْرَ} وهو ابن كثير في روايـة بكـار بن عبـد الله؛ لأنها صـــفة بالقطع، [5]قال ابن مجاهد: ((ويجوز نصب غير على الحال)).

وذكر سـيبويه في كتابه اسـتعمال (غير) في غير الاستثناء: ((وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلبنا والدليل على أنه وصـــف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاســـتثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمة:

---

[1] ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، طـــ2، 1987م، ج1، ص11،12

[2] دراسـات لأسـلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضـيمة، تصدير محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ج8، ص23

[3] السبعة، ابن مجاهد، ص11،112

[4] المصدر السابق، ص112،

[5] ذكر ابن مجاهد قول الخليل أنها صـفة، ثم أضـاف (يجوز أن يكون نصب غير على أنها حال)، أي أجاز الوجهين، المصدر السابق ص112.

أنيخَت فألقتْ بَلْدَةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها[1]

كـأنه قال: قليل بها الأصـــوات غيرُ بغامها، إذا كانت غيرُ غيرَ اســـتثناء، ومثل ذلك قوله عزوجل: ((صراطَ الذِين أنعمتَ عَلَيْهم غير المغضـوبِ عَلَيْهم"))[2]. وأضـاف: ((وإذا قال: ما أتاني أحد إلا زيد، فأنت بالخيار إن شـئت جعلت إلا زيد بدلًا، وإن شـئت جعلته صـفة، ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، إنما يجوز ذلك صفة))[3].

وكـانـت الحجـة عنـد الفرّاء لمن قرأ: (غَيْرِ) بكسرـــ الراء؛ ((لأنهـا نعت للذين، لا للهاء والميم من «عَلَيْهِمْ»، وإنما جاز أن تكون نعتًا؛ لمعرفة لأنها قد أضـــيفت لاســـم فيه ألف ولام وليس بمصـــمود له)). ويجوز خفضـــها على التكرير: ((بعد أن تجعل (الذين) قبلها في موضـع توقيف))[4]، والحجة لمن قرأ: (غَيْرَ) على النصب: ((والنصب جائز في «غَيْرِ» تجعله قطعا من عَلَيْهِمْ))[5]؛ والمقصود من القطع، أنه منصوب حالا من الهاء في عليهم.

ويرى أبو إســـحـاق الزجاج أن من قرأ:(غَيْرِ) على الخفض: ((فيخفض غير على وجهين، على البدل من الذين كأنّهُ قال: صراط غَيْرِ المغضُـوب عليهم، ويسـتقيم أن يكون (غَيْرِ المغْضُـوبِ عليهم) من صـفة الذين))[6].

ووجّه قراءة من قراء بالنصب فقال: ((ويجوز نصب (غيرَ) على ضربين: على الحال وعلى الاستثناء فكأنك قلت: إلا المغضـوب عليهم، وحق غير من الاسـتثناء النصـب إذا كان ما بعد إلا منصوبًا. فأما الحال فكأنك قلت فيها: صراط الذين أنعمْت عليهم لا مغْضوبًا عليهم))[7].

---

[1] البيت من بحر الطويل، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صـالح، مؤسسة الإيمان، جدة، طـــــ1، 1982م، ص104، ورد في خزانة الأدب، ج3، ص418، الكتاب، ســيبويه، ج2، ص332، المقتضـــب، المبرد، ج4، ص409.

[2] الكتاب، سيبويه، ج2، ص332،333.

[3] الكتاب، سيبويه، 2، ص334.

[4] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص7.

[5] المصدر السابق، ج1، ص7.

[6] معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص53.

[7] معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص53.

وجَّه نصر بن على الشيرازي(غير) على ما يأتي:

- حجة من قرأ:(غيرِ) خفضا، على وجهين الأول البدل والآخر الصفة. فأمّا الوجه الأول((:أن يكون على البدل من: {الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}، وجاز ذلك؛ لأن بدل النكرة من المعرفة جائز، فإن: {الذِين} معرفة، و{غيرِ الَمغضُوبِ} نكرة، وإن كان مضافًا إلى معرفة؛ لأن غيراً ومثلًا وشبهها لا يتعرف بالإضافة))[1].

وذهب أبو مريم إلى أن غير تُجري -أيضًا- على الصفة لـ{الذِين أنَعمتَ عَليهَم}. وفيه تأويلان: ((أن يجري: {الذِين} ههنا مجرى النكرة؛ لأنه واقع على من ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه، والآخر: أن يجعل:{الذِين} معرفة ويوصف بغير على أن غيراً ههنا مع ما أضيفت إليه معرفة؛ لأنها مضافة إلى ضد شيء له ضد واحد، فأردت إثباته ونفي ضده))[2].

والحجة لمن قرأ: (غيرَ) بفتح الراء، على النصب عند أبي مريم: ((أن يكون على الاستثناء كأنك قلت: إلا المغضوب عليهم، ويجوز أن يكون حالًا على تقدير: أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم، ويجوز أن يكون على إضمار أعني))[3]، (غيرِ) على الخفض قراءة الجمهور، وجّهها ابن مجاهد على النعت والتكرير[4]، وعلى النصب؛ لأنها حال أو صفة بالقطع. وهو قول الخليل وذهب إليه أبو على الفارسيّ -أيضًا-: ((ويجوز عندي النصب -أيضًا- على أعني، وقد حُكي عن الخليل نحو هذا، وأنّه أجازه على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح))[5]، ورجّح قراءة الخفض: ((والاختيار الذي لا خفاء به الكسر ألا ترى أن ابن كثير قد اختلف عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار))[6].

---

[1] الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو عبد الله نصر بن علي الشيرازي أبي مريم، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص154.

[2] الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ص154.

[3] المصدر السابق، ص155.

[4] استعمل ابن مجاهد التكرير، وهو مصطلح كوفي يقابله البدل.

[5] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج1، ص143.

[6] المصدر السابق، ج1، ص143.

وقد خطّأ ابن مجاهد قراءة الأخفش نصبًا على الاستثناء: ((وقد قال الأخفش نصب (غير) على الاستثناء، وهذا غلط))[1]. وسبق ابن مجاهد إلى ذلك الكوفيان الفرّاء وثعلب[2]، قال الفرّاء في معانيه: ((وقد قال بعض من لا يعرف العربية: إن معنى "غيرِ" في "الحمدُ" معنى سوى، وأنّ "لا" صلة في الكلام))[3]. وذهب البصريون ومن تأثر بهم بنصب على الاستثناء، كأبي إسحاق الزجاج، وابن السراج[4]، والمازني، ويظهر الخلاف بين طرفيه في وجود (لا) بعد (غير) من قوله تعالى: {وَلَا الضَّالِّينَ}. ولا يستقيم عطفها على الاستثناء. كتب أبو حيان الأندلسي: ((وإذا كانت (غيرٌ) استثناء، ففي العطف بعدها (بلا) خلاف، ذهب الفرّاء وثعلب إلى أنّه لا يجوز فلا تقُول: جاءني القومُ غَيْرَ زَيْدٍ ولا عمرٍو، كما لا تقُول: جاءني القومُ إلا زيدًا، ولا عمرًا. وذهب أبو عبيدة، والأخفش، والزجاج، وابن السراج والفارسيّ، والرماني إلى جواز ذلك على زيادة (لا)، أو على الحمل على المعنى، إذ المعنى في قام القومُ إلاّ زيدا: قام القومُ لا زيدٌ، كما تقول: أنت غير القائم ولا القاعد معناه أنت لا القائم ولا القاعد))[5].

وقال مكي: ((وقد رُوى نصب (غير) عن ابن كثير وغيره، ونصبها على الحال من الهاء والميم في عليهم أو من الذين إذ لفظهم المعرفة وأن شئت نصبته على الاستثناء المُنقطع عند البصريين. ومنعه الكوفيون؛ لأجل دُخول لا؛ وإن شئت نصبته على إضمار أعني))[6]. ومعنى غير يتضمن النفي؛ فأجاز النحويون: أنت زيدًا غير ضَارب، لأنه بمنزلة أنت زيدًا لا تضربُ، ولا يجيزون قولك: أنت زيدًا مثل ضارب؛ لأن زيدًا من صلة ضارب فلا يتقدم عليه[7]. وأجاز محمد عبد الخالق عضيمة الوجهين واحتجّ لهما:

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص112.

[2] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج2، ص275.

[3] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص8.

[4] ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، ص281،282.

[5] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1998م، ج3، ص1544،1545.

[6] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ ج1، ص72.

[7] ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص54.

((النصـب على الحال، وذو الحال الضـمير في{عليهم}، والعامل{أنعمت} أو على الاسـتثناء، والجر نعت للذين أو بدل))[1].

ووجّه ابن مجاهد القراءتين؛ فاحتجّ لمن قرأ خفضًـا؛ لأنها نعت للذين ويجوز بدل ولمن قرأ نصبًا؛ لأنهـا صـــفـة بـالقطع ويجوز حال؛ فوافق غيره من الســـابقين، واتفق معه اللاحقون، إلاّ فيما ذهب إليه الأخفش -والبصرـيون- بأنّ غير منصـوبة على الاسـتثناء؛ فخطّأ ذلك: ((وقد قال الأخفش نصـب (غير) على الاستثناء، وهذا غلط))[2]؛ فتأثر ابن مجاهد بالكوفيين الذين منعوا الاستثناء المنقطع، على عكس البصريين، والقراءتان متواترتان، فقرأ القرّاءُ جمعيًا بالخفض، وابن كثير في إحدى روايتيه بالنصـب، وهي قراءة النبي -ﷺ- وقـد أجـاد النحـاةُ الاحتجـاج لهما. والبـاحـث يـأنس لقراءة الخفض في: {غيرِ}، فعليها إجماع القرّاء، وجاءتْ بالرسم القرآني.

3- رفع نائب الفاعل من قوله تعالى: {وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ}: (البقرة:58)

من قولـه تعـالى: {نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَـايَـاكُمْ} :[البقرة:58]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وحمزة والكســائي وعاصــم: {نَغْفِر لَكُمْ}. وقرأ نافع: {يُغْفَر لَكُمْ}. وقرأ ابن عامر: {تُغْفَر لَكُمْ}[3]. اختلف القرّاءُ في الآية الســابقة من ســورة البقرة في قوله تعالى: {نَغْفِرْ}عرض ابن مجاهد القراءات في الآية الســابقة مبينًا الاختلاف فيها؛ واكتفى بتوجيه قراءة نافع المدني:{يُغْفَر لَكُمْ}، أنها نائبًا للفاعل: ((مرفوعة على مالم يســمّ فاعله))[4]، كما في توجيه لقراءة عاصم في رواية أبي بكر: {ما تُنزّل الملائكةُ}: (الحِجر:8).

وقولـه تعالى: {يَوْم يُنْفَخُ فِي الصُّــور}:(طه: 102)، وهي قراءة القرّاء جمعيًا إلا أبا عمرو، ولعلّه سكت عن باقي القراءات لوضوحها وبيانها ولم يخطئ شيئًا منها.

ووجّـه ابن خـالويه القراءة الســابقة على النحو التالي: ((قوله تعالى: {يُغفر لكمْ خطاياكم}، تقرأ بالتاء والياء وضـمهما، وبالنون. فالحجّة لمن قرأها بالتاء والياء ما قّدمناه في قوله: {ولا تقبل منها شـفاعة} والضمّ دلالة على بناء الفعل لما لم يسّم فاعله))[5].

---

[1] دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ج2، ص212،213.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص112.
[3] السبعة، ابن مجاهد، ص157.
[4] المصدر السابق، ص157.
[5] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص79.

ويرى أبو على الفارسيّ أنّ قراءة نافع: {يُغْفَر لَكُمْ}، بالياء مضمومة على ما لم يسّم فاعله، فذنوب المكلفين لا يغفرها إلا الله، ومن قرأ: {يُغْفَر} لم يثبت علامة التأنيث بالفعل لتقدّمه[1]؛ أي أنه احتجّ لبناء الفعل للمبني المجهول، لمعرفة الفاعل بالضرورة. فالذنوب لا يغفرها إلا الله تعالى، لذلك جاز بناء الفعل على المجهول للمعلومية بالفاعل.

وجّه مكي بن أبي طالب قراءة نافع: {يُغْفَر لَكُمْ}، على الوجه التالي: ((ووجّه القراءة بالياء أنه ذَكّر، لمّا حال بين المؤنث وفعله، والعلل المذكورة في: {ولا يُقبل} تحسُن في هذا على قراءة من قرأ بالياء، وحسُن فيه الياء والتاء))[2].

ووجّه أبو مريم الشيرازي قراءة نافع: ((وهذا على إسناد الفعل إلى المفعول به؛ لأنّه معلومٌ أن خطايا العباد لا يغفرها إلاّ الله سبحانه وتعالى، وتذكيرُ الفعلِ إنمّا هو على حدّ تذكيره في قوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ}: (يوسف:30). إذ كان جمعًا وقد تقدم فعلُه، وزادهُ الفصل ههنا جوازًا وحسنًا))[3].

وكتب السمينُ: ((وقرئ (نغفِرْ) بالنون وهو جارٍ على ما قبله، من قوله: (وإذ قلنا)، و(تغفرْ) مبنيًا للمفعول بالتاء، والياء و(خطاياكم) مفعولُ لم يُسم فاعله. فالتاء لتأنيث الخطايا، والياء؛ لأن تأنيثها غيرُ حقيقي، وللفصل -أيضًا- بكم، وقرئ (يَغْفرْ) مبينًا للفاعل وهو الله تعالى، وهي في معنى القراءة الأولى، إلا أنّ فيه التفاتًا، و(لكم) متعلق بنَغْفِر[4]، وعند أبي البقاء العُكبري: ((تُغْفَر لكم، بالتاء على مالم يُسَمّ وبالياء كذلك))[5].

حجة ابن مجاهد لقراءة نافع: {يُغْفَر لَكُم}؛على ما لم يسمّ فاعله؛ واضحة بيّنة. فالذنوب والخطايا لا يغفرها إلا الله تعالى، لذلك جاز بناء الفعلِ على المجهول للمعلومية بالفاعل، وهو ما ذهب إليه ابن مجاهد وغيره من العلماء والنحاة في توجيه القراءة.

---

[1] ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج2، ص85.

[2] الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، تحقيق د. محي الدين رمضان، ج1، ص243.

[3] الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن محمد بن على الشيرازي، ج1، ص277.

[4] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1، ص376.

[5] التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكبري، ج1، ص66.

4- في إعراب: {اللَّهِ} من قوله تعالى: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (1) اللَّهِ}:(إبراهيم:2)

اختلف القراءُ في قوله: {اللَّه}، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: {الْحَمِيدِ (ا) اللَّهِ} على البدل[1]، وقرأ نافع وابن عامر: {الْحَمِيدِ (ا) اللَّهُ} على الرفع.

احتج ابن مجاهد لقراءة الخفض، بأنها على البدل؛ أي أن لفظ الجلالة بدل من(الحميدِ)، ولم يحتج لمن قرأ رفعا؛ وإن كانت حجتهم ظاهرة على الابتداء.

ولم ترد هذه الآية ضمن شواهد سيبويه القرآنية، ولعل أول من تناولها الفرّاء: ((يخفض في الإعراب ويُرفع، الخفضُ على أن تُتبعه(الحميد) والرفع على الاستئناف))[2].

ووجّه الزجاج الآية الكريمة: ((الحميدِ خفض من صفة (العزيزِ)، ويجوز الرفع على معنى الحميدُ الله، ويرتفع (الحميد) بالابتداء وقولك "الله" خبر الابتداء، ويجوز أن يرفع اللهُ ويخفض (الحميد) على ما وصفنا، ويكون اسم الله يرتفع بالابتداء))[3].

قال ابن خالويه: ((فالحجة لمن رفع: أنه جعل الكلام تاما عند: (الحميد)، ثم ابتدأ قوله: (الله الذي) فرفعه بالابتداء، وإنما حسن ذلك؛ لأن الذي قبله رأس آية، والحجة لمن خفض: أنه جعله بدلًا من قوله:(الحميد)، أو نعتًا له))[4].

وقال أبو علي الفارسيّ: ((من جرّ جعله بدلًا من الحميد، ولم يكن صفة؛ لأنّ الاسم، وإن كان في الأصل مصدرًا، صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان هذا الاسم في الأصل (الإله)، ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له. وقال أبو زيد: تألّه الرجل: إذا نسك))[5]. واحتج مكي بن أبي طالب لمن قرأ خفضًا: ((وقرأ الباقون بالخفض على البدل من "العزيز"))[6]، -أي أن لفظ الجلالة بدل من العزيز-، فيما وجّهها الثعلبي على النعت: ((قرأ أهل المدينة والشام: اللهُ، برفع الهاء على الاستئناف وخبره: "الذي" وقرأ الآخرون: بالخفض نعتا للعزيزِ الحميد))[7].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص362.

[2] معاني القرآن، الفرّاء، ج2، ص67.

[3] معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص154.

[4] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص202.

[5] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج5، ص25،26.

[6] الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب، ج2، ص25.

[7] الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد إبراهيم الثعلبي، تحقيق أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ج5، ص305.

احتج العلماء لمن قرأ خفضًا: {اللَّهِ} وجاءتْ حججهم محصورةً بين البدل والنعت. وأصل التباين بالآراء بين النحاة ينعكس عن اختلافهم في جواز تقديم الصفة على الموصوف؛ ينقل السمين الحلبي نصًّا لأبي الحسن بن عصفور في إعراب الآية الكريمة السابقة، يقول ابن عصفور[1]: ((ولا تُقدمُ صفة على موصوفٍ إلا حيث سُمِع، وهو قليلٌ، وللعرب فيه وجهان، أحدُهما: أن تتقدّمَ الصفة بحالها، وفيه إعرابان للنحويين، أحدهما: أن تُعرب صفة متقدمة، والثاني: أن يُجعل الموصوف بدلًا من صفته، الثاني من الأولين: أن تُضيف الصفة إلى الموصوف، فعلى هذا يجوز أن يُعرب: {العزيز الحميد} صفةً متقدِّمة))[2].

ومن مجيء تقديم الصفة قوله:

والمُؤمِنِ العائذاتِ الطيرِ يَمْسَحُها رُكبانُ مكة بين الغِيل والسَنَدِ[3]

فالعائدات صفة للطير، فلما تقدمتْ؛ أُعرب الطير بدلًا من العائذات، فهو منصوب إذا كان العائذات منصوبًا بالكسرة على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إذا كان العائذات مجرورًا بالإضافة.

وتقدم الصفة في قوله تعالى: {الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}، على الموصوف لفظ الجلالة، أجاز إعراب: {اللَّهِ} بدلًا، وهو أحد الوجهين كما يرى ابن عصفور، وتقديم الصفة على الموصوف ليس محل اتفاق بين العلماء والمدارس كما هو معلوم، بل محل اختلاف بين مدرستي النحو، فالبصريون منعوا هذا التقدم، وأجازه الكوفيون. قال السمين الحلبي: ((لو قلت "جاء زيدا رجلُ يضربُ" لم يجز عند البصريين؛ لأنه لا يتقدم المعمولُ إلا حيث يجوز تقديم العامل، والعامل هنا لا يجوز تقديمه؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والكوفيون يجيزون تقديم معمول الصفة على الموصوف))[4]. ويذهب الزمخشري مذهب الكوفيين في جواز تقدم معمول الصفة على الموصوف، في قوله تعالى: {وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا} (النساء:63)، قال: ((فإن قلت: بم تعلق قوله:{فِي أنفسهم}؟ قلت: بقوله{:بليغًا}، أي: قل لهم قولًا بليغًا في أنفسهم))[5].

ونحا أبو حيان الأندلسي منحى البصريين في منع تقدم معمول الصفة على الموصوف، ويظهر ذلك من رده على ما ذكره الزمخشري، فقال: ((بليغًا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأنّ معمول الصفة لا يتقدم

---

[1] ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج22، ص166.

[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكون، السمين الحلبي، ج7، ص66،67.

[3] من بحر البسيط، ديوان النابغة الذبياني، شرح عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ص15، وورد من شواهد تفسير القرطبي، ج18، ص46، تفسير الثعلبي، ج9، ص287.

[4] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي ج4، ص17.

[5] الكشاف، الزمخشري، ج1، ص527.

عندهم على الموصـوف، لو قلتُ: هذا رجُلُ ضـاربٌ زيدًا لم يجز أن تقُول: هذا زيدًا رجُلُ ضـاربٌ؛ لأن حق المعمول ألّا يحل إلّا في موضـــع يحلُ فيه العاملُ، ومعلوم أن النعت لا يتقدمٌ على المنعوت؛ لأنهُ تابع. والتابع في ذلك بمذهب الكوفيين. وأمّا ما ذكرهُ الزمخشري بعد ذلك من الكلام المسهب فهو من نوع الخطابة، وتحميل لفظ القرآن ما لا يحتمله، وتقويل الله تعالى ما لم يقلهُ))[1].

وما يهمنا بعد عرض الحجج التي اعتمدها العلماء في توجيه قوله تعالى: {الْحَمِيدِ (1) اللَّهِ}، ليس الموازنـة بينها، فتلك الموازنة تنعكس بالضرـــورة على التبحر في الاختلاف بين مدرســـتي النحو البصرـــية والكوفية، وليس هذا مجالًا للنظر في ذلك، ما يهمنا هو مدى تأثير تلك المدارس على العلماء في توجيه الآية الكريمة. ومن ذلك نخلص إلى أنّه كما تأثّر أبو حيان بمذهب البصرـــة، تأثر الزمخشرـــي بالكوفة، التي كان تـأثيرها على ابن مجاهد جليًّا -أيضًـــا-، فقد أجاز تقدم الصـــفتين: {العزيز} و{الحميد} على لفظ الجلالة وأعربه بدلًا.

المطلب الثاني: توجيه القراءات صرفيًّا وصوتيًّا

1- في قوله تعالى:{اهْدِنَا الصِّرَـاطَ الْمُسْـتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُـوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}:(الفاتحة:6،7)

اختلف القرّاءُ في قوله: {الصِّرَـاطَ}، في السـين والصـاد والزاي والإشـمام[2]، فقرأ ابن كثير: (السِّراط)؛ بالسـين في القرآن كله، عن راوية القّواس وعُبيد بن عقيل. وقرأ:(الصِّراط)؛ بالصاد في القرآن كله، عن رواية البَزِّي وعبد الوهاب بن فُلَيْح[3].

وروى هـارون الأعور عن أبي عمرو بن العلاء، أنـه ربمـا قرأ بـالســـين، وربما قرأ بالصـــاد. وروى الأصـمعي عن أبي عمرو: (الزراط) بالزاي خالصة. وفي رواية عريان بن أبي سيفان، عن أبي عمرو بن العلاء؛ أنهُ كان يقرأ بين الصـاد والزاي. وقرأ الباقون: (الصِّرـاط) بالصاد. غير أن حمزة كان يُشمُّ الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي[4].

---

[1] البحر المحيط في التفســير، أبو حيان الأندلسيــ ج3، ص691، ينظر: مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفســيره البحر المحيط جمعا ودراســة، على بن محمد بن ســعيد الزهراني، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص557،558

[2] الإشمام يكون في الحروف الحركات وفي الحروف؛ بحيث يذيق ناطق الحرف صوت حرف آخر كإذاقة الصاد صوت الزاي، السبعة، ابن مجاهد، ص105.

[3] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص105.

[4] ينظر: المصدر السابق، ص105،106.

احتجّ ابن مجاهد لقراءات القرّاء في قوله تعالى: {الصِّرَـاطَ}؛ فمن قرأ بالسـين[1]؛ قرأ على الأصـل، والكتاب بالصـاد: ((وإنما كُتِبتْ بالصـاد ليقِّربوها من الطاء؛ لأن الطاءَ لها تصعُّد في الحنك، وهي مطبقة، والسـين مهموسـة، وهي من حروف الصـفير، فَثقُل عليهم أن يعمل اللسـان منخفضًـا، ومسـتعليًا في كلمة واحدة؛ فقلبوا السـين إلى الصـاد؛ لأنها مؤاخية للطاء في الإطباق ومناسـبة للسين في الصفير؛ ليعمل اللسان فيهما متصعدًا في الحنك عملًا واحدًا)).[2]

واحتج ابن مجاهد لمن قرأ بإشمام الصاد؛ فلفظ بها بين الصاد والزاي؛ لعلة الهمس والجهر: ((وأما إمالة الصـاد إلى الزاي؛ فلأن الصاد، وإن كانت من حروف الإطباق، فهي مهموسة، والطاء مجهورة، فقلبت الصـاد إلى حرف مجهور مثلها، مؤاخٍ للصـاد بالصـفير؛ ليكون مجهورًا كالطاء، وكذلك القول في:(قَصْـدُ) و(يُصـدِرَ) و(يَصـدِفُون) من نحـا بهـا نحو الزاي فلعلـة الهمس والجهر))[3]، والطاء مجهور عند القدماء، ومهموس عند المحدثين، ورأي المحدثين أولى؛ لأنه قائم على الأجهزة وما فيها من دقة.

ورجح الأخفش قراءة الصـاد على السين: ((الصراط فيه لغتان، السين والصاد؛ إلَّا أننا نختار الصاد؛ لأنّ كتـابها على ذلك في جميع القرآن))[4]. قال الأزهري: ((من قَرَأ بالسـين فهو الأصـل؛ لأنّ العرب تقول: سرطتُ اللقمة سرطًا، أي: بلعتُها بلعًا، ومن قرأ بالصـاد؛ فلأن مخرج السـين والصـاد من طرف اللسان فيما بينـه وبين الثنـايـا، والسـين والصـاد يتعـاقبـان في كل حرف فيه غين، أو قاف، أو طاء، أو خاء... فالطاء مثل:(بسـطة) و(بَصـطة)، ومثل:(مُسَـيطر) و(مُصَـيْطر)، والخاء مثل: (سـلخ الجلد) و(صـلخه)، والغين مثل:(مُصدغة) و(مُسدغة))[5].

وينتصر- أبو علي الفارسيّ لقراءة الصـاد: ((الحجّة لمن قرأ بالصـاد أنّ القراءة بالسـين مضـارعة لما أجمعوا على رفضـه من كلامهم، ألاّ ترى أنّهم تركوا إمالة "واقد" ونحوه كراهة أن يصـعّدوا بالمستعلي بعد التسـفل بالإمالة؟...فإن قلت: إنّ السـين الأصـل بدلًالة قولهم: سرطم، والأخذ سُرّيط؛ قيل: الألف -أيضًـا- أصلها ألاّ تمال، ولكن لمّا وقعت مع الكسرة والياء؛ فأريد مجانسة لصوتين وملاءمتهما؛ أُميلت، وتُرك الأصل الذي هو التفخيم والتحقيق لها))[6].

---

[1] من قولهم سرط اللقمة إذا ابتلعها، سَرِطَ الطعام: أي بلِعَه، ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم، جمال الدين بن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ ج7، ص313.

[2] السبعة، ابن مجاهد، ص107.

[3] السبعة، ابن مجاهد، ص108.

[4] معاني القرآن، الأخفش، ج1، ص17.

[5] معاني القراءات، الأزهري، ج1، ص111.

[6] الحجّة للقرّاء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج1، ص52،53.

ويُضعّف أبو مريم قراءة السين ولا يردها:((إذ في السين تسفيل، وفي الطاء استعلاء، ففيه تصعيد بعد تسفيل، كما كرهوا إمالة "واقد" إذ تصعدوا بالقاف بعد التسفيل بالإمالة؛ إلاّ أنهم احتملوا هذا الثقل؛ لأنه أصل))[1].

وردتْ ظاهرة الإبدال عند القدماء فتنبهوا إليها ولدواعيها؛ فجاء عند سيبويه: ((اعلم أن الهمزة تكون في ثلاثة أشياء، التحقيق، والتخفيف، والبدل))[2]. والإبدال عند علماء العربية؛ هو أن تتفق كلمتان في المعني، وفي جميع الأصوات، عدا صوت واحد له موضع الترتيب، والغالب أن يكون بين صوتين مشتركين في المخرج أو الصفة[3]، وإذا أُمن اللبس؛ ونقل ابن خالويه عن أبي بكر ابن السراج هذا: ((والاختيار عند الصاد، للخفة، والحسن في السمع، وهو غير ملبس؛ لأنّ من لغته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنّ السين كأنها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء. وإنما يقع اللبس لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين))[4]، فحروف السين والصاد والزاي، جمعيها من مخرج واحد، وتشترك بظواهر لغوية، ويذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى ضمها في محيط واحد[5]. وبالإضافة إلى اشتراكها بالمخرج؛ تُعرف هذه الأصوات، بأصوات الصفير: ((وأعلاها صفيراً هي السين والزاي والصاد، مما يمكن أن يبرر تسميتها في كتب القدماء بأصوات الصفير، وقصر هذه الصفة عليها))[6].

ومما تقدم؛ نرى أن ابن مجاهد احتج لمن قرأ بالسين والصاد والزاي، ولم يخطئ أيًّا من هذه القراءات، ولم يرجّح إحداها كما عند أبي على الفارسيّ وأبي مريم الشيرازي؛ فقد رجحوا قراءة الصاد دون أنّ يردوا قراءة من قرأ بالسين.

والباحث يأنس: {الصِّراط}، بالصاد؛ لأنها على الكتاب؛ مطابقة للمصحف، وللمماثلة الصوتية. فمن قرأ بالصاد؛ لأنّ السين حرف مستفل غير مطبق، فلما وقع بعده الطاء، وهي مطبقة مستعلية؛ صعُب أن يخرج اللفظ من تسفّل إلى تصعّد، إضافة إلى المعني الدلالي، فصراط تأتى بمعنى طريق، أو سبيل، أو مسلك؛ أي الطريق المستقيم.

---

[1] الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ص151.
[2] الكتاب، سيبويه، ج 3، ص541.
[3] ينظر: كتاب الإبدال، أبو يوسف يعقوب بن السكيت، تحقيق محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1978م، ص78.
[4] الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص56.
[5] الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، ص49.
[6] المصدر السابق، ص67.

2- الهمز في:{بَئِيس}، من قوله تعالى:{ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ}:(الأعراف:165)

اختلف القرّاءُ في قوله:(بئيس)، في الهمز وتركه وكسرــ الباء وفتحها، كتب ابن مجاهد: ((وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (بَئِيس) على وزن فعِيلٍ، وقرأ نافع:(بيس) بكسرـ الباء من غير همز أو هل ينُون أم لا؟ وقرأ ابن عامر(بئسِ) على وزن فعل مثل نافع غير مهموز، ورُوى عن عاصم:(بَيْئَس) على وزن فَيْعلْ بفتح الهمز))[1]، وقد رُوي عن عاصم أنه قرأ:(بَيْئسٍ) على وزن فيعل بكسر الهمز[2].

يرى الفرّاء أن العربَ تقرأ في قوله تعالى: (("بعذاب بئيس" يقولون:(بيس) و(بييس) يجمعون بين ساكنين، والقرّاء يُحركون الياء الأولى إلى الخفض؛ فيقولون: (بَييس) ثم نفى الفرّاء أن يكون ذلك من كلام القرّاء؛ لأنّ تحريك الياء والواو أثقل من ترك الهمزة، فلم يكونوا ليَخْرُجُوا من ثقلٍ إلى ماهو أثقل منه))[3]. فالفرّاء بذلك ينفي أن يكون تحريك الياء الأولى إلى الخفض من كلام القرّاء.

واحتج ابن خالويه لقراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي:{بَئِيس}، على وزن فَعِيلٍ[4]؛ ببيت من الشعرِ، قال الشاعر[5]:

حَنَقًا عَلَيَّ وَمَا ترى لِي فِيْهِمُ أَثَرًا بَئِيْسا[6]

والشاهد فيه قوله: بَئِيسا؛ بكسر الهمز على وزن فَعِيلٍ، واحتج ابن خالويه لقراءة نافع وعاصم: ((وقرأ نافعُ (بعذابٍ بِيس)؛ بكسر الباء بغير همز، وينشد:

لَمْ تَرْوَ حَتَّى بَلَّتِ الدَّبيْسا ولقى الَّذى أدَّاهُ أمرًا بِيّسا

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص296.

[2] ينظر: المصدر السابق، ص296، المحتسب، ابن جني، ج1، ص264.

[3] معاني القرآن، الفرّاء، ج2، ص130.

[4] ينظر: إعراب القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص211.

[5] حرثان بن محرث المعروف بذي الأصبع العدواني، شاعر جاهلي، توفي 22قبل الهجرة، ينظر: الأغاني، للأصفهاني، ج3، ص79، خزانة الأدب، البغدادي، ج4، ص348.

[6] البيت من بحر الكامل، ديوان ذي الأصبع، جمع وتحقيق عبد الوهاب محمد العدواني، محمد الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، العراق، 1973م، ص44، وورد من شواهد تفسير الطبري، ج13، ص201، الشاهد في مجاز القرآن، ج1، ص231.

وروى حفص عن عاصم:(بِعذابٍ بَئِيس) على وزن فَعِيل بكسر العين، وروى أبو بكر عنه: (بَيْئَس) على فَعَيلٍ بفتح الهمزة وهو الاختيار مثل صَيْرَفٍ وصَيْقَلٍ))[1].

ذكر أبو منصور الأزهري: ((من قرأ(بَيْسٍ) على وزن (فَعْلٍ) فالأصل(بئس) فخففت همزتها، ومَنْ قرأَ (بَئِسٍ) على (فَعِل)؛ فهو من بَئِس من يَبأسُ فهو بَئِس، ومن قرأ (بيْأسٍ) فهو من (فَيعَل) من بَئسَ يَبأُسُ، كما يقال: عطل، من عَطِل يَعْطل. ومن قرأَ(بَئيسٍ) فهو على (فَعِيل)؛ ومعناه: الشديد، يقال: بَؤُسَ، يَبؤُسُ، فهو بَئِيس، وإذا اشتد وشجُعَ، وبَئِس يَبأُس، إذا افتقر، فهو بَئِيسٍ وبَيَسٍ -أيضًا-))[2].

وقال مكي بن أبي طالب: ((قوله "بِعَذَابٍ بَئِيس" من قرأ بالياء من غير همزة؛ فأصلُه بَئِسَ، على وزن فعِلَ، ثم أسكن الهمزة، لغة في حرفِ الحلق إذا كان عينًا بعد أن كسر الباء، لكسرة الهمزة على الإتباع، كما يقول في شَهِدَ: شهِدْ وشَهْد، ثم أبدل من الهمزة ياء، وقيل: إنّه فعل ماضٍ منقول إلى التسمية، ثم وصف به، مثل ما رُوى عن النبي -ﷺ- أنه قال:" إنّ الله -عزّ وجل- ينهى عن قيل وقال" فأصل الياء همزة، وأصله بَئِسَ مثلُ عَلِمَ ثم كسرت الباء للإتباع، ثم أُسْكِنَ على لغة من قال في عَلِمَ: عَلْم، ثم أُبدِلَ من الهمزة ياءً، فأمّا من قرأ بالهمز على فعيل فإنّه جعله مصدر: بَئِس يَبأسُ، وحكي أبو زيد بَئِسَ يَبأسُ بئيسًا، فهو مثل النّذير والنكير، والتقدير على هذا: بعذاب ذي بئسٍ، أي ذي بؤس، فأما من قرأ على فَيْعَل فإنّه جعلهُ صفةً للعذابِ، كضَيْغَم))[3].

وأوصل أبو حيان القراءة بقوله: {بعذاب بئيس} إلى اثنتين وعشرين قراءة، وأنّها قُرِئت ثلاثية اللفظ، ورباعية. فالثلاثي اسمًا: بئس، وبيس، وبأس، وبيس، وفعلًا: بّيس، بأس، وبئس، بئس، والرباعية اسما: بيأس، وبيئس، وبيّس، وبئس، وبائس، وفعلا: بائس[4].

---

[1] إعراب القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص212.
[2] معاني القراءات، الأزهري، ج1، ص428.
[3] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1، ص304.
[4] ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج5، ص250

وذهب الســمينُ الحلبي إلى ســتٍ وعشرــين قراءة في قوله: {بعذاب بئيس}. وأســند كل قراءة لصــاحبها، ثم ذكر أنّ أبا البقاء العُكبري أضــاف أربع قراءات أُخر، وختم بقوله: ((فهذه ســتُّ وعشرــون قراءة في هــذه اللفظــة، وقــد حرّرتُ ألفــاظها وتوجيهها بحمد الله تعالى))[1]. ويرى الدكتور زيد القرالّة، أنّ الهمزة في (بئس) سُهلت إلى الياء(بيس) ولم تسقط، أو أنّها سقطتْ ومطلت كسرت الباء[2].

أخلص مما تقدم؛ أن ابن مجاهد احتج للقراءات في قوله:{بئيس}، ولم يخطئ شيئا منها،- كما خطأ مكي قراءة عاصم[3]- أو يفاضل فيما بينها؛ فهي سبعية، صح نقلها وتواترها عن النبي -ﷺ- .

[1] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5، 499، 496

[2] ينظر: الحذف الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية في حذف الصوامت وأصوات المد واللين، زيد القرالّه، مجلة الآداب، جامعة منتورى قسنطينة، الجزائر، حزيران(2009م)، ص11

[3] ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1، ص241

الفصل الثالث

انتقاد القراءات عند ابن مجاهد

مدخل: انتقاد القراءات عند ابن مجاهد:

نحدد فيه مفهوم الانتقاد عند ابن مجاهد في كتابه السبعة، ونُفرّق فيه بين انتقاد الرواية وانتقاد اللغة، ونبحث أثر البُعد المدرسي في ظاهرة الانتقاد؛ فهل اختصتْ مدرسةٌ بعينها بذلك وامتازتْ به؟ فهل كان موقف أعلام المدرسة من ظاهرة الانتقاد جامع مانع، أم أنّه لم يكن هناك أثر مدرسي حقيقي يشمل جميع أعلام المدرسة؟

المبحث الأول: الانتقاد النحويّ للقراءات:

ونعرض فيه تخطئة ابن مجاهد للقراءات، والأحكام النحويّة التي أطلقها ودوافعه في تخطئة قراءات تواتر نقلها، ونوضح إذا كان أقرب للبصريين أم للكوفيين في تلك التخطئة.

المبحث الثاني: انتقاد القراءات صوتيًّا وصرفيًّا:

نطرح فيه أحكام ابن مجاهد في مسائل صرفية وصوتية، والعلل التي ساقها لتخطئة القراءات المتواترة وفق علمي الصرف والصوت؛ مستخلصين أهم الآراء التي ذكرها في تخطئته، ومدى اتفاقه مع من سبقه ومع اللاحقين، لمعرفة إن كان قد تأثر بغيره من العلماء والمدارس.

مدخل:

تمثل الدراسات القرآنية جانبًا مهمًّا لدى المنشغلين بالبحث اللغوي، بل ربما تُعدّ الأهم عند بعضهم؛ فالقرآن ودراساته والشعر ودواوينه هما الجانبان اللذان شغلا الباحثين على مر العصور، والناظر في حجم الدراسات التي أنصبت عليهما يوقن ذلك، ولا شك أنها كانت على حساب غيرها من الروافد، ألم يكن توسع الاهتمام بالشعرِ على حساب توأمه النثر؟؟

لقد تفاوتتْ أهمية الفنون الأدبية بحسب ورودها في البحث اللغوي، فمجيء الأشعار بوصفها شواهد على صحة القاعدة النحويّة أعطاها فضاء أرحب للانتشار والذيوع، وهذا -حتمًا- لا يقلل من أهميتها. فللشعر ميدانه، فهو ديوان العرب. لكن لا يمكن بالمقابل إنكار دور التقعيد النحويّ في انتشاره. ولا أدرى ما الذي منع النحاة من الاستشهاد بالفنون النثرية كالخطب، والوصايا مثلا؛ خاصةً إذا علمنا أن كثيرًا من الشعراءِ الواردة أسماؤهم في كتب الاحتجاج كانوا خطباء -أيضًا-.

وبالعودة إلى الدراسات القرآنية واهتمام العلماء بها، فلا شك أنها لم تقتصر على النحاة وحدهم، بل ألّف فيها المفسرون والمفكرون والشرعيون؛ كلٌّ فيما يهمه، وتناول اللغويون القرآن وقراءاته بالبحث والدراسة؛ فتباينتْ مواقفهم حولها، فمنهم من توسع في التوجيه للقراءات، ومنهم من انتقدها، وفي رأيي أن أصل هذا التباين يعود لأمرين، أولهما: أن منهم من فرّق بين القرآن والقراءات، فحمل القراءات على أنها طريقة تأدية كلام الله -عزّ وجل-، والطريقة والأداء محل انتقاد؛ لأنها عمل بشري قد يشوبه القصور. والأمر الآخر أنّ فريقًا منهم أجرى الأقيسة اللغوية على القرآن الكريم لا العكس، وبالغوا في المحافظة على أقيستهم؛ فتولدتْ لديهم أحكام بانتقاد القراءات أو تضعيفها أو ردّها. وقد تناولنا القراءات القرآنية في التمهيد منذ نشأتها؛ وكان الغرض من ذلك سبر أغوارها، وتتبع جذورها، للوصول لعصر ابن مجاهد، وتبين فيما تقدم؛ أن النحاة انتقدوا القراءات القرآنية ولم يكن انتقادًا مقصورًا على فئة منهم، وذهب كثير من الباحثين إلى القول؛ إن البصريين أشد نقدًا للقراءات من غيرهم، ولهم في ذلك حجج لعل أهمها؛ أنهم لم يتوسعوا بالسماع، أو الأخذ بالشواذ؛ فتلقوا اللغة عن العرب الفصحاء؛ ورحلوا إلى منازلهم وسمعوا منهم، فقد كان هذا المبدأ السائد عند اللغويين القدامى، مع تمسكهم بأقيستهم اللغوية، فما يتفق منها مع القرآن خرجوّه، وما خالفه انتقدوه وردوه[1]. على عكس الكوفيين الذين توسعوا في الأخذ والسماع، واعتدوا

---

[1] **ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، مطابع مقهوى، الكويت، 1974م، ص47.**

بالشـــواذ -أيضًـــا-، ونظروا إلى القراءات القرآنية باحترام شـــديد، إيمانًا منهم بأن هذه القراءات يحكمها السند[1].

فهـل كانت الكوفة أخف وطأة وأكثر رحمة من البصرـــة؟ وهل كانت ظاهرة النقد ســـمة فارقة بالمدرسـة البصرـيّة دون الكوفية؟ يذهب الدكتور شـعبان صـلاح -وهو رأى الباحث أيضًـا- يذهب لمقابلة هذا الرأي برأي آخر؛ فليس هناك أي أثر مدرسي في مواقف النحاة من القراءات؛ فصـــحيح أن بعض نحاة البصرـة ردوا قراءات متواترة، إلا أن مواقف البصرـيين منها لم تكن واحدة: ((وتوقف نفرٌ منهم إزاء أحرف قليلـة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصـــابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وتوســـع في وصـــف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة))[2]. فالقول الشائع بأن المدرسة الكوفية أقرب إلى القراء، وأكثر تقبلًا للقراءات، لا يعنى أنّهم لم ينتقدوها؛ فالكسـائي والفرّاء وثعلب، وهم من أعلام مدرسـة الكوفـة، لهم مواقفهم المخـالفـة للقراءات، وقبولهم للشـــاذ لم يكن لمبـدأ قبول القراءات، إنمـا كـان تابعًا لرضـــاهم بـالمثال الواحد والاعتداد بالقليل، فتمكنوا وفق ذلك من توجيه القراءات[3]. وفي المقابل لم يثبت على جميع البصرـيين الطعن، فسـيبويه وابن السرـاج ومالهما من مكانة، قل طعنهما في القراءات بالمقارنة مع غيرهم من ناقدي القراءات من جهة، وعلى ما ضمتْ كتبتهم من شواهد قرآنية كثيرة من جهة أخري، فلم يكن هناك أثر مدرسي شـامل لجميع أعلام المدرسـتين، أي أنها هي مبادئ عامة اتسمتْ بها المدراس، ولم تعدم المخالفة.

وأمّا موقف ابن مجاهد من ظاهرة الانتقاد، فلم يختلف كثيرًا عمّن ســبقوه؛ فعلى الرغم من أنّه أول من سـبّع السـبعة، وصنّف فيها كتابًا، -مما يوحى لنا قبوله لها- إلا أنّ كتابه وجّه في مواضع انتقادات مع تأكيده أنّ القراءة سـنة لا تخالف. ومع وضـعه لشرـوط الأخذ بالقراءة، من تواتر، وموافقة العربية لو بوجه، والرســم العثماني ولو احتمالًا؛ إلاّ أنّ مظاهر النقد في كتابه واضـحة جلية، وانقســم النقد في كتابه قسمين، نقد للروايات، ونقد للغة؛ فقد أجرى معيار اللغة العربية في القراءة تضعيفًا وتخطئةً. وقد

---

[1] أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي، بشير راشد الزعبي، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، ص22.

[2] المدارس النحوية، د شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، طـ7، ص19.

[3] ينظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د شـعبان صـلاح، دار غريب، مصر، 2005، ص287.

اختلفتْ وتفاوتتْ ألفاظه النقدية، بين ما هو صريح بعدم القبول والرد، وما هو مضعّف من غير ردّ. ولعّل أكثر الألفاظ الواردة عنده (غلط) و(خطأ). فطبيعتها تؤكد أنهُ ردّ العديد من القراءات التي انتقدها. وكذلك ألفاظ مثل(لا يجوز)، و(غير جائز)، و(وهم)، و(لحن)، ومنها -أيضًا- ما يوحى بالتضعيف من غير ردّ كـ(رديء)،

و-أيضًا- حكمه على بعض القراءات مثل (خلاف ما عليه العامة)، أو(خلاف المعروف عمَّن نقلت عنه).

وقد عرضتُ بعضًا من القراءات المنتقدة عنده أثناء تتبعنا ظاهرة النقد بشكل موجز في التمهيد، وسيأتي ذكرها بشكل مفصّل.

وأشير إلى أن الانتقاد عند ابن مجاهد، انقسم بين انتقاد الرواية وانتقاد اللغة. مما يدل على أنهُ كان عالمًا بالمجالين. وأعلم أن هذا ليس ميدانًا أو مجالًا للحديث عن انتقاد الراوية؛ فهي خارج مجالنا، ولها أهلها وباحثوها، إلاّ أنني أجد لزامًا عليّ التطرق لها والنظر فيها ولو بشكل يسير؛ وذلك لسببين مهمّين، الأول: لمّا كان هدف الباحث من هذه الدراسة النظر في منهجية ابن مجاهد، ومعرفة مدى تأثره بغيره من العلماء والمدارس، وموقفه من القراءات؛ فإن ذلك يتطلب إلماما واسعًا بكتابه، فلا يمكن إغفال أي أمر يساعد في الوصول للغاية المنشودة. والثاني: وهو الأهم، أنّ طبيعة كتاب السبعة تتطلب مثل هذا البحث؛ فالمؤلف في أغلب الأحيان كان ينتقد القراءة، ولا يشير إلى موطن الانتقاد، بل يكتفي بالحكم، وكثيراً ما كانت القراءة صحيحة لغويًّا، وهذا ما دفع المحقق -رحمه الله- إلى توضيح بعض جوانب الانتقاد في الهامش.

ومن الدلائل على علم ومعرفة ابن مجاهد بالرواية وتخطئة القراءات وفقها؛ ما ذكره عندما تناول قول الله تعالى: {إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ}:(الأعراف:128)، فقد خطّأ قراءة الخزاز أحمد بن علي، عن عاصم، فقال في هذا الموضع: ((وأخبرني الخزاز أحمد بن على، عن هبيرة، عن حفص، عن عاصم: (يُوَرِّثها) مشددة الراء، ولم يروها عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن حفص التخفيف))[1].

وفي سورة يوسف، ومن قوله تعالى: {الذِّيبُ}: (يوسف:14)، تناول الهمز وتركه؛ فكتب شارحًا اختلاف القراء: ((وروى عباس بن الفضل عن أبي عمرو: أنه لا يهمز وروى ورش عن نافع: أنه لا يهمز، وقال: ابن جماز: أبو جعفر وشيبة ونافع لا يهمزون الذيب، قال أبو بكر: وهذا وهم، إنما هو جعفر وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمزه، كذا قال إسماعيل بن جعفر عنهم))[2].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص292.

[2] المصدر السابق، ص346.

وبلغتْ الأحكام النقدية للراوية عنده أكثر من هذا، ففي سـورة سـليمان، تناول اختلاف القراءة من قولـه تعـالى:{ إِنّـهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ}: (سـليمان:88)، تناول اختلاف القراء بين الياء والتاء في تفعلون، فمنهم من قرأ: (بِمَـا يَفْعَلُون) بالياء، ومنهم من قرأ:(بِمَا تَفْعَلونَ)، قال أبو بكر: ((وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط))[1].

وفي عرضـه لاختلافـات القرّاء في سـورة البقرة، في قولـه تعـالى:{يُبَيِّنُهَا}:(البقرة:230)، كتب ابن مجاهد: ((حدثنا يحيي بن آدم عن أبي بكر، عن عاصـم: (نُبِّينها)، قال أبو بكر: وهو غلط))[2]. وقد أشـار المحقق إلى أصل الخطأ فيها وهو في روايتها عن يحيي بن أبي بكر، وجاءتْ إشارته في أكثر من موضع يوضح فيه أصل الخطأ عن طريق الرواية[3]، وكان المحققُ حريصًا -أيضًا- في الاستعانة بكتب أخرى تساعد في شرح السـبعة، ولمّا كان حجة الفارسيّ امتدادًا للسـبعة؛ أورد رأيه، واعتمد عليه في أن أصـل الخطأ مرده الرواية، والقراءةُ صحيحةُ ولها وجه في العربية، وجاءتْ في مواضع عده[4].

هـذا مـا يدعم ما ذهبتْ إليه بعض الدراسـات الحديثة[5]، من أنّ ابن مجاهد، كان مولعًا بانتقاد القراءات وردها. ويتضـح -أيضًا- من عرض المواطن المنتقدة في كتابه ورصدها، أنه لم يعتمد منهجًا واضحًا، فلم يفرقّ بين انتقـاد الروايـة وانتقـاد اللغـة، من ناحية، ولم يبينّ ماهية الخطأ من ناحية أخرى؛ ففي كثيرٍ من الأحيان يكتفى بالتخطئة، دون توضيح منشأ ذلك أو ميدانه.

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص487.

[2] المصدر السابق، ص183.

[3] ينظر: المصدر السابق، ص(653،650،518،495،493،183،179).

[4] ينظر: المصدر السابق، ص(646،479،467،3699).

[5] القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه السـبعة عرض ودراسـة، د السـالم محمد محمود أحمد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، تاريخ النشر:5 /2012/12م.

المبحث الأول الانتقاد النحويّ

1-علّة النّصب من قوله تعالى: {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}: (البقرة:117)

قرأ القّراء: (فيكونُ) رفعًا، إلا ابن عامر وحده؛ فقد قرأ: (كُن فَيَكُّونَ) بنصب النون. قال أبو بكر ابن مجاهد: ((وهو غلط))[1]، وعدّ قراءته وهمًا في موضع سورة آل عمران، وخطأً في موضع سورة مريم، وسكت عن آيتي النحل ويس[2].

ولم يبين ابن مجاهد منشأ الغلط في قراءة ابن عامر، ولعله يعود لأمرين كما ذكر السمين الحلبي، فقال: ((وأكثرُ ما أجابوا بأنّ هذا مِما رُوعي فيه ظاهرُ اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وُجد في اللفظ صورةُ أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وأمّا إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصحّ لوجهين: أنّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبرُ نحو: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرحمن}، والثاني أنّ من شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منهما شرط وجزاءٌ نحو: «ائتني فأكرمك»، تقديره: إن أتيتني أكرمتك، وههنا لا يصح ذلك إذ يصيرُ التقدير: إن تكنْ تكنْ، فيتحدُ فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلًا، وقد علِمت أنه لابُد من تغايرهما إلا يلزم أن يكون الشيء شرطًا لنفسه وهو محال))[3].

وقد كتب سيبويه في كتابه: ((وقال -عزّ وجل-: {فلا تكفر فيتعلمون} فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون، ومثله: {كن فيكون}، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون))[4]

واستشهد سيبويه من النص القرآني على مجيء الفعل المضارع مرفوعا لان الفاء ليستْ للسببية، فتوجيه سيبويه للرفع قائم على أن الفاء عطفت(يتعلمون) على الفعل(كفروا) في قوله تعالى: {ولكنّ الشياطين كفروا}، ويصح الرفع على الاستئناف، ويصح أن يكون عطفا على(يعلمان)[5]. وأجاز النصب في الواجب في الشعر اضطرارا، وضعفه في الكلام واستشهد بقول الشاعر[6]، وهو المغيرة بن جبناء بن عمرو الحنظلي

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص169،

[2] ينظر: المصدر السابق: في السُّور: آل عمران ص206، النحل ص373، مريم ص409، يس ص544.

[3] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2، ص89،90.

[4] الكتاب، سيبويه، ج3، ص38،39.

[5] الفعل المضارع في شواهد سيبويه القرآنية بين النحاة والقراء، د تهاني بنت محمد سليم الصفدي، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، عدد21، 1436 هـ ص412.

[6] الكتاب، سيبويه، ج3، ص39.

سأترُكُ منزلي لبني تميم وألحْقَ بالحجاز فأستريحا[1]

(فأستريحا) في قول الشاعر، جاء منصوبًا بأن المضمرة بعد فاء السببية وعلامة نصبة الفتحة الظاهرة.

قال الفرّاء فيها: ((وقوله: { فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}، رفع ولا يكون نصب، إنما هي مردودة على {يقولُ}، (فإنما يقول فيكون)، وكذلك قولهُ:{ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ} رفع لا غير، وأما التي في النحل:{ إِنَّمَا قَوْلُنا لِشَيْءٍ إِذا أَرَدْناهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} فإنها نصب، وكذلك التي في يس نصبٌ لأنها مردودة على فعل قد نُصب بأن))[2]

أما المبرد فقد منع النصب في غير آيتي النحل ويس، إذ قال: ((النصب ههنا محال؛ لأنه لم يجعل "فيكون" جوابًا، هذا خلاف المعنى؛ لأنه ليس ههنا شرط، إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكون، و"كن" حكاية))[3]

ووافق الفارسيّ ابن مجاهد في الرفع:((وأما قولهُ كُنْ، إن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير يكّون فيكون وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر، ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرم زيدا، فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل، ومما يدل على امتناع النصب في قوله: {فيكونُ أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء، ويدل على ذلك أنه

يؤول في المعنى إليه، ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيك، فلا يجوز: اذهب فتذهب، لأن المعنى يصير: إن ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد))[4]، ووافق سيبويه في تضعيف قراءة ابن عامر ولم يُخطئها: ((إلا ما روي عن ابن عامر وهو الضعف بحيث رأيت، فالوجه في {يكون} الرفع))[5]

---

[1] البيت من بحر الوافر، نسبة البغدادي للمغيرة، ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد على النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، ج3، ص600، واستشهد به ابن جني في المحتسب غير منسوب، ج1، ص197، وورد في الأصول، ابن السراج، ج2، ص183.

[2] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص74،75.

[3] المقتضب، المبرد، ج2، ص18.

[4] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج2، ص205.

[5] المصدر السابق، ج2، ص207.

وضّعف مكي قراءة ابن عامر: ((فوجه النصب مُشكل ضعيف، وذلك أنه جعله جوابا بالفاء للفظ "كن"، إذا كان لفظه لفظ أمر، وإن كان معناه غير الامر فهو ضعيف، لأن "كن" ليس بأمر، إنما معناه الخبر))[1]

ولم تعدم قراءة ابن عامر من ينتصر لها، ويذكر أن تغليطها غلطٌ، كأبي الحسن السخاوي، إذ قال: ((فهذا التغليط لا وجه له؛ مع أن ما أنكروه من كونه أمرًا من قِبل أنه لا بد من مأمور، والمأمور هنا إن كان موجودًا، فلا معنى لأمره بالكون، وإن كان معدوما فلا يُومر؛ قد أجيُبوا عنه بأنه مخصوص في موجود))[2]

وأبو حيان الأندلسي: ((وهذا خطأ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بانها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على علم نقله بالتواتر عن كتاب الله تعالى))[3]

يتضح أن ابن مجاهد خطأ قراءة ابن عامر في سور البقرة، وآل عمران، ومريم، وسكت في سورتي النحل ويس، فقد جاءتْ الآيتان مسبوقتان فيهما بفعل مضارع منصوب وهما قوله تعالى:{ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (النحل40)، وقوله تعالى:{ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (يس82)، من قراءة ابن عامر والكسائي، وسبب سكوته واضح جلي، لأنهما سبقتنا بفعل مضارع منصوب بأن الناصبة، وأظن أنهُ خطأ القراءات في سور أخرى، لأن {كن } وإن كانت بلفظ الأمر فهي على الخبر، و-أيضًا- لانعدام شرط الجزاء والتغاير، وهو مذهب الكوفيين، قال صاحب الإنصاف: ((ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينصب بالخلاف؛ وقالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الجواب مخالف لما قبله. ألا ترى أنك إذا قلت: "إيتنا فنكرمك" لم يكن الجواب أمرًا، فإذا قلت "لا تنقطع عنا فَنَجفوك" لم يكن الجواب نهيًا))[4].

---

[1] الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب، ج2، ص261.
[2] فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، ج3، ص662.
[3] البحر المحيط، أبو حيان، ج1، ص366.
[4] الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج2، ص454.

من السابق، يتضح أن ابن مجاهد خطّأ قراءة ابن عامر. وهو بذلك أقرب إلى منهج الكوفيين. فلمّا ذهبوا إلى نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وفي الآية الكريمة:{ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}:(البقرة:117)، وُجد اللفظ بصورة أمر؛ وليس أمرا، لذلك قام ابن مجاهد بتخطئة القراءة.

2- علة منع الخفض من قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ}:(آل عمران:97)

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وابن عامر: {حَجُّ البيت}، بفتح الحاء[1]. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: {حِجُّ الْبيتِ}، بسكر الحاء، وقال حفص عن عاصم: الحَجُّ الاسم، والحِجُّ الفعل، قال أبو بكر: ((وهذا غلط، إنما الحَجُّ بالفتح الفعل والحِجُّ الاسم بالكسر))[2].

غلّط ابن مجاهد قراءة حفص عن عاصم، وكتب المحقق -رحمه الله- ما يريده ابن مجاهد، وهو أن الحج بالفتح المصدر من حج، والحجِ بالكسر من النهوض بشعائر الحج، وهما لغتان في الكلمة[3].

ويرى سيبويه أنّ الحِج بكسرـ الحاء مصدر. وقد تناول المصادر في حديثه عن بناء الأفعال، فقال فيه: ((وقالوا: لعِب، يلعب، لعبا، وضحك يضحك ضحكًا كما قالوا الحلف، وقالوا: حِج حجًا، كما قالوا: ذكر ذكرًا))[4].

وعند الزّجّاج الأصل الفتح: ((يقرأ بفتح الحاءِ وكسرـ الحاءِ والأصل الفتح: يقال: حججت الشيء، أحجه حَجًّا إذا قصدته، والحِج اسم العمل-بكسرـ الحاءِ))[5]، وتقرأ بالفتح على المصدر عند الأزهري: (حَجَجَت حَجًّا)، وبكسر الحاء: عَمَل السنَةِ[6].

ووافقتْ المعاجم كتب القراءات؛ في أنهما لغتان. يقول ابن دريد في جمهرته: ((والْحج: مصدر حج الْبَيْت يحجّ حجًّا، والحِج بكسْر الحاء: الْحجَّاج لغة نجدية[7].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص214، المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين، ص168.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص214.
[3] المصدر السابق، ص214.
[4] الكتاب، سيبويه، ج4، ص10.
[5] معاني القرآن، الزجاج، ج 1، ص447.
[6] معاني القراءات، الأزهري، ج1، ص269.
[7] جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، طـ1، 1987م، ج1، ص86.

قال جرير:

وَكأن عَافِيَة النسور عَلَيْهِم حُجٌّ بِأَسْفل ذِي المجَاز نزُولُ[1]

والشاهد في البيت قوله(حج) بضم الحاء، والمشهور في رواية البيت: حِجٌّ بالكسر، وهو اسمُ الحاجِّ[2].

وجاء عند الفارسيّ: ((فالحجج اسم السنين كما قدّمه. وقولهم: حجّ في الحجّاج يجوز أن يكون تسمية بالمصدر على قول من كسر، فيكون كزور وعدل، ويجوز أن يكون اسما صيغ للجمع كقوم ورهط))[3]. وعند أبي مريم لغتان: ((وهما لغتان؛ الحج كالرد والحج كالذكر، وكلاهما مصدر، وقيل: إن الكسر فيه لغة نجد، والفتح لغة أهل العالية))[4].

ولم تختلف بقية المصادر كثيراً عما سبق، فلم أقف في بحثي على تخطئة لهذه القراءة إلّا عند ابن مجاهد؛ فمعرفة لهجات العرب من أهم الأمور الواجب توافرها في الباحثين والمشتغلين بالقرآن الكريم.

3-حذف النون من قوله تعالى: {وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ}: (يوسف:110)

قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب: {فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ} بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء. وقرأ الباقون: {فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ} بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة وتخفيف الجيم وسكون الياء[5].

قال أبو بكر: ((وروى نصر بن علي عن أبيه، عن أبي عمرو: {فَنُّجِى من نّشاءُ}، يَدَّغم. قال أبو بكر: وهذا غلط في قوله يدَّغم، ليس هذا موضعًا يُدَّغمُ فيه، إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية في الكتاب، وهي في اللفظ بنونين: الأولى متحركة والثانية ساكنة والساكن لا يدغم فيه متحرك، وكذلك النون لا تدغم في الجيم، فمن قال يدغم فهو غلط، ولكنها حُذفت من الكتاب أعنى النون الثانية؛ لأنها ساكنة، وتخرج من الأنف، فحُذفت من الكتاب وهى في اللفظ مثبتة))[6].

---

[1] البيت من بحر الكامل، ديوان جرير، د عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص390، من شواهد التفسير البسيط، الشافعي، ج1، ص333، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص المالكي، ج3، ص538.

[2] لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص226.

[3] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج3، ص71.

[4] الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ج2، ص243.

[5] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص352، المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين، ص248.

[6] السبعة، ابن مجاهد، ص352.

وجاء مثلهُ في سـورة الأنبياء، قال تعالى: {وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ}:(88)؛ فقال فيها: ((وروى عبيد عن أبي عمرو وعبيـد عن هـارون عن أبي عمرو: {نُجِّيْ المؤمنين}، قـالا: مـدغمـة وهو وهم، لا يجوز ههنا الإدغـام؛ لأنّ النون الأولى متحركة والثانية سـاكنة. والنون لا تُدغم في الجيم، وإنما خفيت؛ لأنها سـاكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهى في اللفظ ثابتة، ومن قال مدغم فهو غلط))[1].

خطّأ ابن مجاهد قراءة أبي عمرو بن العلاء في سـورتي يوسـف والأنبياء؛ لإدغامه النون الأولى في الثانية وهو موضـع لا يجوز فيه الإدغام بحسـب ابن مجاهد؛ بل الحذف. والنون في سـورة يوسـف تخرج من الأنف، وفي سـورة الأنبياء تخرجُ من الخياشـيم، والقراءُ يقرؤنها بنونين، وجاءتْ بنون واحدة في الرسم في الموضـعين، بإجماع علماء الرسـم[2]. للقراءة بعدان؛ صـوتيّ ونحويّ، فأبن مجاهد أنكر الإدغام في تعليله. وقال: إنها على الحذف أو الإخفاء في سورة الأنبياء، وقوله تعالى: {الْمُؤْمِنِينَ}على ما لم يسم فاعله[3].

قال الفرّاء إنها كُتبتْ بنون واحدة، والقراءُ يقرؤنها بنونين، لأن الساكنة لا تظهر على اللسان: ((أما الذين قرؤا بنونين فإن النون الثانية، تخفى ولا تخرج من موضع الأولى، فلمّا خفيت حذفت))[4].

وفي سـورة الأنبياء احتج الفرّاء لقراءة عاصم معللا لها: ((...كأنه احتمال اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك لأن ما لمْ يسم فاعلة إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر في نُجّي فنوى بهِ الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرب الضربُ زيدًا، ثم تُكنى عن الضرب فتقول: ضُرِب زيدًا وكذلك نُجِّي النجاءُ المؤمنين))[5].

وكتـب الزّجّـاجُ في معانيه، أن من قرأ(فننْجِي)، كانت قراءته على الاسـتقبال؛ فالنون الأولى نون اسـتقبال، ومن قرأ (فَنُنجِّيْ) بإسـكان الياء؛ حذف النون الثانية؛ لاجتماع نونين، كما تقول: أنت تَبَيِّن هذا الأمْرَ، تريد تَتَبيَّنُ، ومن قرأ (فَنَجَا مَنْ نَشَـاءُ)، فهو معطوف على قوله: جاءهم نصرنـا فنجا من نشـاء على لفظ الماضي، ومن قرأ (فنُنجِّيَ من نَشَاءُ)، فعلى ما لم يسمّ فاعله[6].

---

[1] المصدر السابق، ص430.

[2] دليل الحيران على مورد الظمآن، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المالكي، دار الحديث، القاهرة، ص172.

[3] وجّه ابن مجاهد القراءة على صيغة المبنى للمجهول، وهذا من الصعب لأن كلمة المؤمنين منصوبة، وليست مرفوعة، ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص430.

[4] معاني القرآن، الفرّاء، ج2، ص56.

[5] المصدر السابق، ج2، ص210.

[6] ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص132،133.

وأمّا في حديثه عن سـورة الأنبياء، فقد ردّ الزّجّاج ما ذهب إليه الفرّاء في قراءة عاصـم:{ نُجِّي المؤمنين}،دون أن يشـير إليه، وقال معلّقًا: ((..ما روي عن عاصـم بنون واحدة فلحْن لا وجه له؛ لأن ما لا يُسـمَّى فاعِله لا يكون بغَير فاعل، وقد قال بعضـهم: نُجِّي النجاءُ المؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِب زيـدًا، تريـد ضرب الضرـب زيدًا؛ لأنك إذا قلتَ ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضُرِبَه ضَرْبٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل))[1].

وردّ ابن جني على رأي الفرّاء: ((وأمّـا قراءة من قرأ: (وكـذلـك نُجّي المؤمنين) فليس على إقـامـة المصـدر مقام الفاعل ونصـب المفعول الصرـيح؛ لأنه عندنا على حذف إحدى نوني(نُنجّي) كما حُذِف حرف المضـارعة في قوله سـبحانة: (تذكّرون) أي تتذكرون، ويشـهد -أيضًـا- لك سـكون لام (نُجّي) ولو كان ماضيًا لانفتحت اللام إلا في الضرورة وعليه قول المثقِّب العَبْديّ:

لمن ظُعُن تطالُع منْ ضُبَيبٍ فما خَرجَتْ من الوادي لِحين[2]

أي تتطالع؛ فحذف الثانية))[3].

وحاول مكّي الاحتجاج للقراءة: ((وكان يَجبُ أن يَفتح الياء؛ لأنّه فعلُ ماضٍ لم يسمَّ فاعلُه، ويجب أن ترفع المؤمنين على هـذه القراءة؛ لأنّ (المؤمنين) منصـوبٌ على المفعولية فهو أوْلى بالنيابة عن الفاعل، وعند عدم وجود المفعول به ينوب المصـدر أو الظرف المختص أو الجار والمجرور كقولك: سـيرَ بي، وسـيرَ اليوم، وسيرَ المسير))[4].

أخُلص مما سـبق إلى أنّ ابن مجـاهـد يخطّئ التعليل أكثر من القراءة، فقوله تعالى: {فَنُجِّي}، لا يجوز فيـه الإدغـام بـل الحـذف، والأولى أن تكون بنونين ولكنها جاءتْ في الخط بنون واحدة على الإخفاء وليس على الحذف، أما في توجيه ابن مجاهد لقوله تعالى: {المُؤمِنين} على ما لم يسـم فاعله؛ فمن الصـعب توجيه هذه القراءة على صيغة المبنيّ المجهول؛ لأنّ كلمة المؤمنين بعدها منصوبة وليست مرفوعة.

---

[1] معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص403.

[2] البيـت من بحر الوافر، ديوان المثقب العبدي، شرح حسـن كامل الصـيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، 1971م، ص142، ينظر: المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ص288.

[3] الخصائص، ابن جني، ج1، ص399.

[4] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج2، ص482، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص324.

4-كسرــ ميـم: {ثـمَّ} مـن قـولـه تعـالى:{ فَـأَجْمِعُوا كَيْـدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَــفًّـا وَقَـدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى }:(طه:64)

قرأ السـبعة: {ثم ائتوا} بفتح الميم، وهمزة مقطوعة بعد الألف، وفي رواية عن عبيد بن شبل عن ابن كثير: {ثمّ ايتوا} بكسرـ الميم، بغير همز ثم يأتي بالياء[1]. قال ابن مجاهد: ((وهذا غلط؛ لأنه كسرـ الميم من "ثم" وحظها الفتح، ولا وجه لكسرــها، إنما أراد ابن كثير أن يتّبع الكتاب، فلفظ بالياء بعد فتحة الميم التي خلفت الهمزة))[2]. جاء حكم ابن مجاهد بتغليط القراءة على كسرــ الميم من "ثم"، في قراءة ابن كثير عن بن شبل، فليس لها قياس والأصل في الميم الفتح.

قال أبو علي الفارسيّ: ((وهذا غلط، لا تكسرـ الميم من ثمّ، وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتّبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد فتحة الميم، وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير: {ثم ايتوا}، مفتوحة الميم وبعدها ياء، وهذا هو الصواب))[3].

وافق الفارسيّ ابن مجاهد في الحكم والعلة، ولعلهم أشــاروا إلى أن منشــأ الغلط في هذه القراءة قائم على الأداء؛ ولا وجه لابن كثير في كسر ميم "ثم"، وهي شاذة. وذهب الأزهري لتضعيف القراءة: ((أما ما روى خلف عن عبيد، عن شـبل (ثُمِّ إيتوا) بكسر الميم وقطع الألف فهو وهْم؛ لأن معنى(آتوا): أعطوا، ولا معنى له ها هنا))[4].

ويرى ابن خـالويه العكس، وأنّ كسرــ الميم من لغات العرب: ((وله عندي وجه، وذلك أنّ حركة الميم في ثم تكسرـ لالتقاء الساكنين، والعرب تجيز في مثل هذا نحو فُظَّ وثُمَّ ومُدَّ وغُضّ وزُرَّ عليك قمِيْصك ثلاثة أوجه:

مُدَّ، ومُدُّ، ومُدِّ قال الشاعر، وهو جرير:

فغُضَّ الطَّرف إنَّك من نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا[5]

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص420.

[2] المصدر السابق، ص420.

[3] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج5، ص233.

[4] معاني القراءات، الأزهري، ج2، ص153.

[5] البيت من بحر الوافر، ديوان جرير، د عمر فاروق الطباع، ص9، ورد من الشواهد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص40، وخزانة الأدب، للبغدادي، ج1، ص34، شرح شواهد المغني، السيوطي، ص258.

روى: (غُضَّ)، و(غُضُّ)، و(غُضِّ)، فكذلك لو قُرئ، (ثُمُّ)، و(ثُمَّ) و(ثُمِّ)، لكان صوابًا، كما قرئ (أُفَّ)و(أُفِّ) و(أُفُّ)[1].

ونجد أبا حيان الأندلسي- يعرض مختلف الآراء في هذا الموضع، دون أن ينتصر لرأي من الآراء أو يلمّح إلى تبني الآخر، فيقول: ((قال أبو علي وهذا غلط ولا وجه لكسر الميم من ثم، وقال صاحبُ اللوامع: وذلك لالتقاء الساكنين كما كانت الفتحة في العامة كذلك))[2].

هذه جُل آراء العلماء الذين تطرقوا إلى قراءة ابن كثير في هذا الموضع. فمنهم من وافق ابن مجاهد كأبي علي والأزهري، وابن خالويه نصَرَ- القراءة، وخرّج لها وجهًا؛ بأنّ الميم كُسرتْ لالتقاء الساكنين، وأنهُ من لغات العرب، وله وجه في ذلك.

ونجد أن الميم متحركة بالأصل؛ فحقها الفتح، وجاءتْ تخطئة ابن مجاهد؛ لأنها قُرئتْ على الكسر، فما ذهب إليه ابن خالويه في رأيي لا يستقيم، أما حديثه أنها كانت لهجة من لهجات العرب، فهو كلام عام لا يقيم الحجة، أفما كان أولى بأصحاب كتب الاحتجاج عند استشهادهم بالمنظوم والمنثور. أما كان أولى لهم وللدارسين ذكر القبيلة أو الشاعر محل الاستشهاد؛ حتى يزال اللبس، مع أنّ الاحتجاج وزمانه ومكانه وأركانه، لا يحظى بإجماع النحاة. والخلاف بين المدارس فيه لا يخفى على أحد؛ بين التوسع والحذر، والأخذ والرد. ونخلص مما تقدم؛ أنّ القراءة شاذة وليستْ متواترة، ولم يجد الباحثُ في كتب الاحتجاج من احتج لها، عدا ابن خالويه، والكسر على غير قياس باللغة.

5- كسر- لام الأمر من قوله تعالى:{ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ}:(النور:31)

قال ابن مجاهد: ((روى عباس بن الفضل عن أبي عمرو:{وَلِيَضْر-بْنَ} على معنى كي. قال أبو بكر: ولا أدرى ما هذا، والباقون:{وَلْيَضْرِ-بْنَ}، على الأمر ساكنة اللام))[3]. يحمل النص انتقادًا لقراءة أبي عمرو بن العلاء: {وَلِيَضْربْنَ}، ويدلُ -أيضًا- أن الأمر أشكل عليه؛ لوجود اللام مكسورة وقبلها واو.

---

[1] إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص41.
[2] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج7، ص351.
[3] السبعة، ابن مجاهد، ص454.

وكتب المحقق -رحمه الله- في الهامش، أنّ ابن مجاهد يريد لا وجه لأن تُقرأ الآية بلام كي التعليلية الناصبة؛ لأنّ قبلها أوامر ونواهي، فهي لام الأمر[1]. وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه، فهي لام الأمر عنده على معنى(كي)، وكُسرتْ اللام على الأصل[2]. قال أبو علي الفارسيّ شارحًا هذه القراءة: ((تقدير اللام الجارّة في هذا الموضع فيه بعد؛ لأنّه ليس المراد من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب أن تكون اللام للأمر، كما أنّ ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: (قل للمؤمنين يغضوا)، و(قل للمؤمنات يغضضن)، و(ليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن). فهذا كلّه على الأمر والنهي، والمراد: مرهم بهذه الأشياء، فإن كسر أبو عمرو اللام في(وليضرِبن)، فإنّما كسرها؛ لأنّ أصل هذه اللام الكسر في نحو: ليذهب زيد. كما أنّ أصل الهاء من: هي وهو: الكسر والضمّ، وإنّما تسكن مع لام الأمر وحروف العطف على التشبيه بعضد وكتف، ونحو ذلك))[3].

ويرى أبو منصور الأزهري، أنّ هذه اللام مكسورة على الأصل: ((روى عباس عن أبي عمرو(وَلِيضْرِبْنَ) بكسر اللام؛ يجعلها لام كي، ومن قرأ بالكسر فلأن اللام في الأصل مكسورة قبل دخول الواو عليها))[4].

وذهب ابن عطية -أيضًا- أنها على الأصل: ((وقرأ أبو عمر في رواية عباس (لِيضرِبن) بكسر اللام على الأصل؛ لأنّ أصل لام الأمر الكسر في (ليذهب وليضرب)، وإنما تسكينها كتسكين عضد وفخذ))[5].

جاءتْ لام الأمر مكسورة في اختلاف القراء بغير هذا الموضع؛ فمثلًا في سورة الحج، والنص هنا من كتاب السبعة: ((وقرأ أبو عمرو وابن عامر:(ثُمَّ لِيقْطَعْ)، (ثُمَّ لِيَقْضُواْ)، مكسورتي اللام، وزاد ابن عامر: (وَلِيُوفُواْ)، (وَلِيَطَّوفُواْ) بكسر لام الأمر في الأربعة الأحرف))[6].

ولم يعترضْ على كسرها في هذا الموضع، ويرى الباحث أنها قد تكون أشكلتْ على ابن مجاهد؛ فظنّ أنّها لام التعليل الناصبة، فأنكر كسرها، ويقوي هذا الرأي، أنه فسرَ معناها على كي، ولام التعليل تأتي بهذا المعنى عند النحاة جمعيًا؛ قال الزجاجي: ((اعلم أن لام كي تتصل بالأفعال المستقبلية وينتصب الفعل

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص454.
[2] ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص104
[3] الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، ج5، ص317،318
[4] معاني القراءات، الأزهري، ج2، ص206
[5] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج4، ص178
[6] السبعة، ابن مجاهد، ص434

بعدها عند البصريين بإضمار (أن) وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل وهي في كلا المذهبين متضمنة معنى كي))[1]. وهذا ما عليه رأى العلماء، وهو الأقوى في تفسير نص ابن مجاهد؛ فوجود(كي) بالنص دل على توهمهِ بأنها لام التعليل الناصبة.

يقول ابن الأنباري: ((فإن لام الجر التي ينتصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة، غير لام الأمر، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة، بل لا بد من أن تتعلق بفعل أو معنى فعل، نحو: جئتك لتقوم وما أشبه ذلك، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها، ألا ترى أنك تقول: ليقم زيد وليذهب عمرو، فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل، فبان الفرق بينهما والله أعلم))[2].

ولمّا كانت لام الأمر تأتى على أكثر من حركة، فلا يُعدم القول إنّ ابن مجاهد قصد إنكار حركة الكسر في رواية عباس بن الفضل. وهو ضعيف بالنظر إلى السياق؛ فهي لا تحمل معنى كي؛ إلا أنها تحمل وجهًا بالعربية؛ فسيبويه يعلل تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء بكثرة الاستعمال، فكتب في معرض حديثه عن تسكين الحروف استخفافًا، ولكثرة استعمالها: ((وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء (هو-هي) في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فَلْينظرْ، وَلْيضربْ))[3].

وحكى الفرّاء أن فتحها لغة عن بنى سليم[4]، وبحسب المرادي في توضيح المقاصد والمسالك فإن تسكينها أكثر من تحريكها: ((يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها))[5].

ويرى -أيضًا- أن السكون هو الأصل: ((ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في الاضطرار، وهو عند رجوع إلى الأصل؛ لأن لهذا اللام الأصالة في السكون من

---

[1] اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م، ص66.
[2] الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج2، ص579.
[3] الكتاب، سيبويه، ج4، ص151،152.
[4] ينظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص285.
[5] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي، ج3، ص1268.

وجهين؛ أحدهما: مشترك، وهو كون السكون مقدمًا على الحركة، والثاني: مختص، وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجرّ))[1].

أخلص مما تقدم؛ إلى أن الرأي القريب الراجح؛ هو أن الأمر أشكل على ابن مجاهد، فظن أنها لام التعليل الناصبة، وهي لام الأمر كما مر. وكما ذهب المعاصرون مثل محمد عبد الخالق عضيمة[2]، ويُدعّم هذا القول ما ذكره بأنها لام على معنى كي، مع توالي الأوامر والنواهي في الآيات الكريمة، مما يعدّ دليلًا آخر على أنها لام الأمر.

6- علة منع إسكان الهمزة:{سبأ}، والقول في صرفها من منعه من قوله تعالى:{ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ}:(النمل:22)

قال ابن مجاهد: ((فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: {مِن سَبَأ}، غير مجراة، هذه رواية البزي. وقرأتُ على قُنبل عن النبال: {من سَبَأٌ بنبإٍ}، ساكنة الهمزة، وكذلك في قوله: {لِسَبَأٍ في مسكنهمْ}، وهكذا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي زيد، عن شبل عن ابن كثير، وهو وهم والصواب رواية البزي: {من سَبَأَ} مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وكذلك: {لِسَبَأَ} في سورة سبأ))[3].

يكمن الاختلاف بين القرّاء في سورتي النمل وسبأ؛ حول صرف(سبأ) والعلة لعدم صرفها، ويتضح أن ابن مجاهد وهّمَ من أسكن الهمزة في(سبأْ)، والصواب عنده على الفتح كما هي براوية البزي.

ويذكر سيبويه في كتابه أن(سبأ) تُعد قبيلةً مرة وحيًّا مرة أخرى: ((فأما ثمود وسبأ، فهما مرةً للقبيلتين، ومرةً للحيين، وكثرتهما سواءٌ، وقال تعالى: ((وعادًا وثمودًا))، وقال تعالى: ((ألا إنّ ثمودًا كفروا ربَّهم)) وقال: ((وآيتنا ثمود النَّاقة مبصرةً))، وقال: ((وأمَّا ثمود فهديناهم))[4]. ويرى سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء منع صرف (سبأ)؛ لأنهُ جعلها اسم قبيلة[5]، ومنه قول الشاعر؛ وهو النابغة الجعدي:

من سَبأ الحاضِرين مأرب إذ يَبْنُونَ مِن دُونِ سيْلِها العَرِمَا[6]

وإذا كانت(سبأ) حيًّا فهي مصروفة -أيضًا-، ومنه ما جاء عند النابغة الجعدي نفسه:

---

[1] المصدر السابق، ج3، ص1268.

[2] دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ج11، ص337.

[3] السبعة، ابن مجاهد، ص480.

[4] الكتاب، سيبويه، ج3، ص252،253.

[5] ينظر: المصدر السابق، ج3، ص253.

[6] البيت من بحر المنسرح، ديوان النابغة الجعدي، د واضح الصمد، دار صادر، ط1، 1998م، ص149، ومن شواهد الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج2، ص410.

أَضْحَتْ يُنَفِّرُها الوِلدانُ مِنْ سَبإٍ كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دُفَّيْها دَحاريجُ[1]

ونقل الفرّاء في معانيه، معنى سبأ أنهُ اسم رجل فأجازوا الإجراء، أو اسمًا لجبل، وينقل عن أبي عمرو بن العلاء سبب عدم إجرائه لعدم معرفته باسم سبأ؛ كتب الفرّاء: ((وزعم الرؤاسي أنّهُ سأل أبا عمرو عنه فقال: لست أدري ما هو، وقد ذهب مذهبًا إذ لمْ يدْر ما هو؛ لأن العرب إذا سمَّت بالاسم المجهول تركوا إجراءه كما قال الأعشى:

وتُدفنُ مِنْهُ الصَّالِحاتُ وَإنْ يُسِئ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رأسِ كَبْكَبَا[2]

افكأنه جهل الكبكَبَ، وسمعت أبا السّفاح السلُولي يقول: هذا أبو صُعْرور قد جاء، فلم يُجره لأنه ليْس من عادتهم في التسمية، قال الفرّاء: الصعرور شبيه بالصمغ))[3]، وذهب الزّجّاج إلى تخطئة من قال إنّ(سبأ) اسم رجل؛ لأنّ(سبأ) هي مدينة تعرف (بمأرب) من اليمن وبينها وبين صنعاء ثلاثة أيام[4]، ووافق أبو جعفر النحاس سيبويه؛ في صرفها إن دلّت على الحيّ، ومنعه عند دلالتها على القبيلة، لعلتين؛ التأنيث والعلمية[5]

وبين الإجراء ومنعه؛ يوافق مكي ابن مجاهد في انتقاد قراءة السكون؛ ويضّعفها: ((ومن أسكن الهمزة فعلى نية الوقْف وقيل أسكن لتوالى سبع حركات اسْتِخْفَافًا وهو بعيد كله))[6].

وقراءة السكون ثابتة عند ابن كثير؛ ولا يمكن استبعادها[7]، فقد تواتر نقلها عنه، هذا ما وجدناه في كتب التواتر، وألمح أبو مريم الشيرازي إلى غير ذلك؛ معللًا قراءة الهمز بأنها من توهم الراوي: ((والوجه أن يكون بين بين على ما ذكرنا في تخفيف الهمز، لكن الراوي لم يُؤَدِّه كما وجب، فقرأ بإسكان الهمزة، فإن تخفيف الهمز في مثله هو أن تُجعل بين بين، ولا يكون بأنْ تُسَكَّن))[8].

---

[1] البيت من بحر البسيط، المصدر السابق، ص50، ومن شواهد الكتاب، سيبويه، ج3، ص253.
[2] البيت من بحر الطويل، ديوان الأعشى الكبير، (محمد حسين)، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ص113.
[3] معاني القرآن، الفرّاء، ج2، ص289،290.
[4] معاني القرآن، الزّجّاج، ج4، ص114.
[5] ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ج3، ص141.
[6] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج2، ص533.
[7] ينظر: المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين، ص331.
[8] الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ص642.

واحتجّ لها ابن خالويه: ((والحجة لمن أسكن الهمزة: أنهُ يقول: هذا اسم مؤنث، وهو أثقل من المذكّر، ومعرفة، وهو أثقل من النكرة، ومهموز، وهو أثقل من المرسل، فلما اجتمع في الاسم ما ذكرناه من الثقل خفّف بالإسكان))[1].

ويذهب أبو عمرو الدّاني إلى أنّ الإسكان على نية الوقف، وأجرى الوصل مجراه، ولم يخطئ القراءة[2]، ويتضح أنَّ العلم المؤنث الدال على القبيلة فيه لغتان: الأولى تمنعه من الصرف، والثانية تجيز صرفه. فقد ورد في القراءات المتواترة من صرف: (ثمود) و(عاد)، واختلاف النحاة في توجيه القراءات؛ فمن صرف فلأنه اسم للأب أو للحي، ومن منع فلأنه اسم للقبيلة: ((فأما ثمود وسبأ، فهما مرةً للقبيلتين، ومرةً للحيين، وكثرتهما سواء))[3].

فصرف العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة يمثل لغة فصيحة من لغات العرب[4]. ويؤكد ذلك ما ذكره النحاةُ: ((وزعم قوم أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة))[5]، وقد حكى هذه اللغة الأخفش والكسائي[6].

هذه أهم الحجج التي وقفتُ عليها في تطوافي بين الكتب؛ وأغلب العلماء تباحثوا في علل الصرف وعدمه، ولم يتعرض لقراءة الإسكان إلا القليل منهم، نقدًا كان أم توجيهًا، ويمكننا حصر الآراء فيما تقدم عرضه، فمن احتج كانت حجته على الوقف، أو توهم القارئ، ومن انتقد لأنها على غير قياس.

---

[1] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص270.

[2] ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الدّاني، ص167.

[3] الكتاب، سيبويه، ج2، ص252،253.

[4] ينظر: صرف الممنوع من الصرف، صالح فليح زعل المذهان، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، أيار، 2010م، ص54.

[5] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج3، ص375.

[6] المصدر السابق، ج3، ص375.

المبحث الثاني انتقاد القراءات صرفًا وصوتًا

1- علة منع كسر الهاء والهمز، من قوله تعالى:{ قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ}:(البقرة:33)

قرأ الجميع:{أَنْبِئْهُم} بالهمز وضـم الهاء[1]، وجاء في السـبعة ان ابن عامر قرأ في رواية ابن ذكوان: {أَنبئهِم} بالهمز وكسرـ الهاء. قال ابن مجاهد: ((وزعم الأخفش، عن ابن ذكوان بإسـناده، عن يحيي بن الحارث، عن ابن عامر: {أَنبئهِم} مهموزة مكسـورة الهاء، وهو خطأ في العربية، إنما يجوز الكسرـ إذا َترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإليهم))[2]. ورويتُ عن ابن عباس بالهمز وكسر الهاء :{أَنبئهِم}[3].

وردّ ابن مجاهد قراءة ابن عامر عن ابن ذكوان وخطأها، وأشـار إلى عدم جواز اجتماع الكسر مع الهمز، وجاء مثله -أيضًـا- في قوله تعالى: {أَرْجِهْ وَأَخَاهُ} (الأعراف:111)، قال ابن مجاهد: ((وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: {أَرْجِئهِ}، بالهمز وكسرـ الهاء. وقول ابن ذكوان هذا وهم؛ لأن الهاء لا يجوز كسرـها وقبلها همزة ساكنة، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأما الهمزة فلا))[4].

فعلة المنع في الآيتين واحدة؛ فلا يجوز كسرـ الهاء الضـمير وقبلها همزة سـاكنة، وقد حكم بالخطأ في: {أَنبئهِم} ، والوهم في: {أَرْجِئهِ}. وقد وردتْ هذه اللغة عند سـيبويه، وهي من لغات العرب: ((واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون: منهِم، أتبعوها الكسرـة ولم يكن المسـكن حاجزًا حصـينًا عندهم، وهذه لغة رديئة، وإذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشـابهة))[5]، كذلك يوردُ أبو زيد الأنصاري حكايةً في كتابه لرجلٍ من بنى وائل قال: ((أخذت هذا مِنْهِ يا فتى، ومِنْهِما، ومِنْهِمِي، فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف))[6].

وقـد خطّأ الفرّاء الكوفي هذه القراءة: ((إن همزْت قلت أَنْبِئْهُمْ ولم يجز كسرـ الهاء والميم؛ لأنها همزة وليست بياء فتصير مثل (عليهم)، وإن ألقيت الهمزة فأثبت الياء أو لم تثبتها جاز رفع (هُم) وكسرها على ما وصفت لك في: عَلَيْهُمْ))[7].

---

[1] جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، الدّاني، ص391.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص154.
[3] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج1، ص240.
[4] السبعة، ابن مجاهد، ص288.
[5] الكتاب، سيبويه، ج4، ص196.
[6] النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق د محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، طـ1، ص472.
[7] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص26.

وضعّف الأخفش هذه اللغة: ((وذلك قبيح ولا يكاد يعرف، وهي لغة لبكر بن وائل سمعناها من بعضهم))[1]. وفي الحجة قال الفارسيّ: ((وجه قراءة من قرأ أنبئهم فكسر الهاء، والذي قبلها همزة مخففة، فإن لكسرة الهاء وجهين من القياس على ما سمع منهم، أحدهما: أنه أتبع كسر الهاء الكسرة التي قبلها، والحركة للاتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين))[2].

والوجه الآخر الذي يراه الفارسيّ: ((أنه لم يعتدّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء، فكأن الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليت الهاء كَسَرْتَ، نحو: به، ويكون تركهم الاعتداد، في: (أنبئهم)، بالسكون كتركهم الاعتداد به في قولهم: وهو ابن عمي دنيان وقنية))[3].

ويرى في رواية ابن ذكوان:{أرجئة}، عكس ما يراه في قوله: {أنبئهِم}، مع أن علة المنع في الموقعين واحدة. ويرى عدم جواز كسر الهاء مع الهمز، وفصّل في ذلك معللًا: ((كسر الهاء مع الهمز غلط، لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، ولو خففتّ الهمزة فقلبها ياء فقال: أرجيه، فكسر الهاء، لم يستقم؛ لأنّ هذه الياء في تقدير الهمزة؛ فكما لم يدغم نحو: رؤيا، إذا خفّفت الهمزة؛ لأنّ الواو في تقدير الهمز، كذلك لا يحسن تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمز))[4].

وسأضع نصًّا لأبي الفتح ابن جني يبينّ هذه المسألة؛ وهل يُعد الساكن حاجزًا حصينًا لديهم؛ يقول ابن جني: ((والساكن ليس بحاجز حصين عندهم، فكأنه لا همزة هناك أصلًا، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، فلذلك كسرت، فكأنه على هذا قال: ((أنبهِم)، ويدل على ما ذكرناه من ضعف الساكن أن يكون حاجزًا حصينًا قولهم: قِنْيَة، وهي من قَنَوْت، وصِبْية وهي من صَبَوْت، فقلبت الواو في ذلك كله للكسرة قبلها، ولم يعتد الساكن بينهما حاجزًا، فكذلك الهمزة في (أنبِئهِم) لا تحجز على هذا النحو الذي ذكرناه))[5].

يتضح مما تقدم؛ من العلماء من انتصر لقراءة من قرأ: (أنبِئهِم) و(أرجِئه) ولم يجمعوا على التخطئة، فحق الهاء الضم على الأصل، وقد مر بنا في توجيه سورة الفاتحة أن منهم من أجاز كسرها في

---

[1] معاني القرآن، الأخفش ج1، ص30.
[2] الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، ج2، ص11.
[3] المصدر السابق، ج2، ص11،12.
[4] المصدر السابق، ج4، ص62.
[5] المحتسب، ابن جني، ج1، ص70،71.

قولـه: (عليهُم)، وهم فيهـا على خلاف، على هـذا احتجوا لهـا، ومنهم -أيضًـــا- من احتج بتوهم القارئ إبدال الهمزة ياء في قوله: {أرجئه}، كأبي حيان الأندلسي[1].

2- منع الإظهار من قوله تعالى: { لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْـدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى}:(البقرة:256)

روى المســـيبي عن أبيـه عن نـافع أنـه قرأ: {قـد تبيَّن} بإظهار الدال عند التاء، قال ابن مجاهد: ((وهذا مما أخبرتك أن إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جدًا لقرب الدال من التاء))[2]. وأورد ابن مجاهد الآية الكريمة في حديثه عن الإدغام واختلافهم فيه، ولم يذكرها في موضـعها سورة البقرة، وهي من المواضـع التي أشـار فيها إلى سـبب تضـعيف القراءة، ولم يكتفِ بالحكم ويسكت كما هي عادته في أغلب الأحيان.

روى المســـيبي عن أبيه، أن نافعًا قرأ: {قد تبيَّن}، بإظهار الدال عند التاء؛ والإظهار عكس الإدغام، فتعريفه: النطق بكل من الحرفين بعد صـــيرورتهما جســـمًا واحدًا على كمال زنته، وتمام بنيته[3]. وتعريف الإدغام: اللفظ بحرفين حرفًا كالثاني مُشـددًا[4]. وعلة التضـعيف إظهار الدال عند التاء، وهو موضـع تدغم الدال فيه بالتاء؛ لأنهما من المخرج نفســه، قال المبرد في مقتضــبه: ((ثم من طرف اللســان وأصــول الثنايا مصـعدًا إلى الحنك مخرج الطاء والتاء والدال))[5]. وابن جنى قال نفســه[6]، ويتقارب الحرفان في الصـفات -أيضًا-، فلا فرق بينهما، سوى ان التاء مهموسة والدال نظيرها مجهور[7].

وذهـب ســـيبويـه إلى ضرورة الإدغام بين الحرفين: ((كذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، ليس في واحد منهما إطباق ولا استطالة ولا تكرير))[8]. وقال ابن الجزري

---

[1] ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص117.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص115،
[3] القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر الحلبي، ص45.
[4] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص274.
[5] المقتضب، المبرد، ج1، ص193.
[6] ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ1، 2000م، ج1، ص60.
[7] الأصوات اللغوية، د إبراهيم أنيس، ص53.
[8] الكتاب، سيبويه، ج4، ص460.

حول وجوب الإدغام: ((كل حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة))[1]، أبو حيان: ((والجمهور على إدغام دال قد، في: تاء، تبين، وقرئ شاذًا بالإظهار))[2].

فمن شروط الإدغام أنّ يتفق الحرفان بالمخرج ويختلفان في بعض الصفات الأساسية، مثل حرفي الدال والتاء؛ فهما من مخرج واحد، ولكنهما يختلفان في صفتي الجهر والهمس؛ ولهذا يحصل الإدغام كأنه صوتان متماثلان. ويؤدي هذا إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، ويكون عمل اللسان من وجه واحد، ويتحقّق الانسجام الصوتي في الكلمة أو الكلمتين[3].

ومن احتج للقراءة فقد احتج أنها على غير قياس؛ قال أبو عمر الدّاني: ((سألت أبا الفتح[4] عند قراءتي بروايته عن إطلاق القياس في نظائره فأبى ذلك، ومنعني من إجراء القياس، وقال لي: إنما ذلك في هذا الموضع خاصَّة))[5]. قال ابن مجاهد: ((كان نافع لا يكاد يدغم إلا ما كان إظهاره خروجًا من كلام العرب إلا حروفًا يسيره))[6].

مما تقدم، أخلصُ إلى أنّ ابن مجاهد وافق من سبقه-واتفق معه اللاحقون-في انتقاد قراءة نافع: { قد تبيَّن}،بإظهار الدال عند التاء؛ وحقها الإدغام؛ لأنّ الدال والتاء من المخرج نفسه. ومن احتج للقراءة، احتج بأنها على غير قياس.

3- منع ضم الهمزة في: {اؤْتُمِنَ}،من قوله تعالى: { فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ}:(البقرة:283)

قال ابن مجاهد: ((قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيي بن آدم عن أبي بكر وحفص، عنه: {الذِي اؤْتُمِنَ}، بهمزة وبرفع الألف، ويشير إلى الهمزة بالضم، قال أبو بكر: وهذه الترجمة لا تجوز لغة أصلًا.

---

[1] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص19.

[2] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص616.

[3] الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيّات دراسة وصفية وظيفية، أمنه شنتوف، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 210م، ص41، ينظر: الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، عبد الله بو خلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000م، ص13.

[4] فارس بن أحمد الحمصيـ مقرئ ثقة ضابط، قال عنه الدّاني: ((لم ألق مثله في حفظة وضبطه)) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص65.

[5] جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمر الدّاني، ص276.

[6] السبعة، ابن مجاهد، ص113.

وروى خلف وغيره عن سليم، عن حمزة: {الذِي اؤْتُمِن} يشم الهمزة -أيضًا- الضم، وهذا خطأ لا يجوز إلا تسكين الهمزة. وقرأ الباقون: {الذِي اؤْتُمِنَ} ساكنة الهمزة وهو الصواب الذي لا يجوز غيره: الذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضم))[1].

أشار بن مجاهد إلى الغلط في قراءة حمزة، هو ضم الهمزة وحقها الإسكان، ووافق ابن خالويه أستاذه: ((روي عن عاصم، وحمزة أنهما قرآ بإشمام الهمزة الضمّة في الوصل، وهذا وهم؛ لأنها ألف وصل دخلت على ألف أصل، ووزن اؤتمن: أُفْتُعِل من الأمانة))[2].

وتناولها الفارسيّ بشيء من التفصيل: ((لا تخلو الحركة التي أشمّوها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف، وأن تكون حركة حرف قبل الهمزة أو بعدها. فلا يجوز أن تكون الحركة للحرف نفسه الذي هو الهمزة؛ لأن الحرف ساكن لاحظّ له في الحركة، وذلك أن اؤْتُمِنَ افتعل من الأمان، والفاء من افتعل ساكنة في جميع الكلام صحيحة ومعتلّة، ولا يجوز أن تكون حركة حرف قبلها؛ لأنّ حركة ما قبل لم تلق على ما بعد في شيء علمناه. ولو جاز ذلك في كلامهم، لم يلزم في هذا الموضع من الإدراج؛ وذلك أنّ همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت؛ سقطت حركتها، لم تبق الحركة بعد سقوط الحرف، فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدّر إلقاء حركة ما قبلها عليها؛ لأنها ليس قبلها شيء وإذا لم يجز ذلك، تبيّن أن الهمزة لا وجه لها إلا السكون، كما ذهب الآخرون إليه غير عاصم وحمزة من إسكانها))[3].

وتبعهم في تخطئة القراءة ابن عطية[4]. وأبو البركات الأنباري: ((ولا يجوز أن تُشمّ الهمزة في (اوتمن) شيئًا من الضمة اعتبارًا بضمة همزة الوصل في الوصل؛ لأن أصله أؤتمن لوجهين، أحدهما: أن الهمزة تسقط في الدّرج، فنقْل الحركة عنها محال، والثاني: أن هذا على خلاف كلام العرب؛ لأنهم إنما ينقلون حركة الحرف إلى ما قبله لا ما بعده، فلا وجه لإشمام الهمزة من (اؤتمن)؛ لأنها لا حركة لها أصلا))[5].

---

[1] السبعة، ابن مجاهد، ص194.

[2] الحجة السبع في القراءات، ابن خالويه، ص105.

[3] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج2، ص450،451.

[4] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج1، ص388.

[5] البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1980م، ج1، ص185.

وعند أبي حيان فيه نظر[1]، وكذلك عند السمين الحلبي[2]. ولم أجد من ذكر لها وجهًا أو قام بتخريجها أو احتج لها، ولعل مخالفتها لقياس معلوم من الصرف، دفع النحاة إلى تضعيفها وتخطئتها.

فيتضح انتقاد القراءة من قبل ابن مجاهد؛ لأن الهمزة مضمومة وحقها الإسكان، وانتقدها بن خالويه للعلة نفسها، وحاول الفارسيّ توجيهها مع تأكيده أنّ الهمزة حرف ساكن لاحظَّ له بالحركة؛ وينبغي عدم التعجل في الحكم على القراءة؛ فهي سبعية، ثابتة عن حمزة وعاصم براويه أبي بكر وحفص.

4- القول في كسر ـ هاء السكت من قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ}:(الأنعام:90)

قرأ الحرميان وأبو عمرو وعاصم: {اقتدهْ قُلْ}، بثبوت الهاء في الوصل والوقف، وقرأ الكوفيان حمزة والكسائي: {اقتدِ قل} بغير هاء في الوصل، ويقفان بهاء، وتفرّد ابن عامر الشامي؛ فقرأ: {اقْتَدِهِ قُل} بكسر ـ الدال ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء[3]. وقد ردّ أبو بكر ابن مجاهد قراءة ابن عامر معللًا ذلك بقوله: ((وهذا غلط؛ لأن هذه الهاء، هاء وقف لا تُعرب في حال من الأحوال وإنما تدخل؛ لَتَبِين بها حركةُ ما قبلها))[4].

غلّط ابن مجاهد قراءة ابن عامر لكسره الهاء وحقها السكون؛ لأنها هاء السكت، زِيدتْ على فعل الأمر المبنيّ على حذف حرف العلة اقتد؛ لأن العرب لا يقفون على متحرك.

وأنكر ابن خالويه كسر ـ الهاء: ((فأما من كسر ـ هذه الهاء في الوصل فقد وهم؛ لأنها إنما جيء بها في الوقف؛ ليبين بها حركة ما قبلها وليست بهاء الكناية))[5]. وضعّفها ابن عطية: ((وهذا ضعيف، ولا يجوز عليه القراءة بإشباع الياء))[6]. على هذا الأمر خطّأ ابن مجاهد ومن تبعه من النحاة كسر الهاء.

يقول الدّاني: ((والقراء والنحويون يستحبون القطع على كل هاء سكت في كتاب الله -عزّ وجل- نحو: { لَمْ يَتَسَنَّهْ}: (البقرة:259). وقوله: {مَالِيَهْ}: (الحاقة:28)، و{سُلْطَانِيَهْ}: (الحاقة:29)، وشبهه؛ لأن

---

[1] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، ج2، ص745.
[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2، ص683.
[3] السبعة، ابن مجاهد: ص262.
[4] المصدر السابق، ص262.
[5] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص145.
[6] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2، ص320.

الهـاء في ذلـك إنمـا جيء بها لمعنى الوقف وقاية للفتحة التي قبلها. ولولا ذلك لم يحتج إليها، ولا جيء بها، وإذ كان ذلك كذلك لزم القطع عليها في كل مكان، ومن وصــلها من القراء فإنما هو واصــل بنية واقف))[1].

واحتج أبو البركات الأنباري للقراءتين: ((فمن أثبتها ســاكنة جعل الهاء للســكت ودخلت بيانًا للحركة وصيانة لها من الحذف، ومن قرأ بكسر الهاء جعلها كناية عن المصدر، أي اقتداء الاقتداء))[2].

ولأبي علي الفارسيّ رأي يختلف؛ فالهاء عنده كناية عن المصــدر، وكسرُـها صــحيح: ((وقراءة ابن عامر بكسرـ الدال وإشــمام الهاء الكسرـة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه، ومثل ذلك قول الشاعر[3]:

هَذَا سراقةُ لِلقُرآنِ يدْرسُهُ والْمرء عِندَ الرَّشا إنْ يَلْقهَا ذِيْبُ[4]

فالهاء كناية عن المصدر، ودلّ يدرسه على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن لأن الفعل قد تعدّى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره))[5].

ويرى أبو حيان أن الهاء هاء كناية، وليستْ سكت، فخطّأ من خطّأ القراءة: ((وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسرـ غلط منه، وتأويلها على أنها هاء الســكت ضعيف))[6]. وقال غيرهم: إنها هاء السكت أُجريت مجرى هاء الضمير، كما أجريت مجراها في السكون، وقد ضعّف هذا القول السمين الحلبي[7]، والأنباري[8].

الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة، وأن تسقط بالوصل، وتثبت بالوقف؛ لأن العرب لا يقفون على متحرك، ومن أحكامها أن تلحق جوازًا في فعل الأمر المعتل الأخر سواء كان حذف للجزم أم للبناء نحو: (اقتدِهْ)، وعلة إلحاقها عند سيبويه في هذا الموضع: ((وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان

---

[1] المكتفي بالوقف والابتداء، عثمان بن سـعيد الدّاني، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضـان، دار عمار، طـــ1، 2001، ص68.

[2] البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1، ص330.

[3] ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج7، ص327.

[4] البيت من بحر البسيط، ورد في شرح الرضيي على الكافية، ج4، ص97، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص512.

[5] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج3، ص352،353.

[6] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج4، ص578.

[7] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5، ص33.

[8] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1، ص330.

جميعًا، فلما كان ذلك إخلالًا بالحرف كرهوا أن يســـكنوا المتحرك، وقد يقول بعض العرب: ارم في الوقف، واغز، واخش، حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس وهذه اللغة أقل اللغتين))[1].

واتفقتْ الدراســـات الحديثة مع ما قاله القدماء عن أهمية هاء الســـكت، فهي تلحق المقاطع المفتوحـة في نهاية الكلمات التي لا يجوز إســـقاط الحركات القصـــيرة من أواخرها عند الوقف، وهو رأى الدكتور إبراهيم أنيس[2]، والدكتور فوزي الشـايب[3]؛ وذلك لأن العربية تغلق المقاطع الصوتية المفتوحة عند الوقف، وأشـير إلى أمر مهم؛ فلابن مجاهد كتابٌ في الهاءات، ومع الآسـف لم يصـل إلينا، فلربما مكنّنا من معرفة منهجه في هاءات القرآن الكريم، هذا أمر، والأمر الأخر وجودُ مؤلف للهاءات، يدلنا بالضرـورة على اهتمامه بها، وأظن أن الهاء في قوله: {اقتدهْ} هاء سكت، والقول فيها: إن ابن مجاهد أجرى أصلًا واستثنى آخر، ألا ترى أنهُ ســكت عن قراءة من قرأ بإثبات الهاء في الوصــل، وحقها الإثبات في الوقف؛ لأنها جاءتْ لوظيفة صـــوتية صرفية، قال ابن مجاهد: ((واختلفوا في إثبات الهاء في الوصـــل من قوله: {لَمْ يَتَسّـــنه}، و{اقْتَدِه}، و{ما أغْنَى عَني مَالِيه هَّلَك عَنّي سُـــلطنيهْ}، وإســـقاطها في الوصـــل، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف. فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل، وكان حمزة يحذفهنَّ في الوصـل، وكان الكسائي يحذف الهاءَ في الوصل من قوله: {لَمْ يَتَسّنه}، و:{اقتدهْ}، ويثبت الهاء في الوصـل والوقف في الباقي))[4]. وقد ذكر منشـأ الغلط صراحة في قراءة ابن عامر: ((وهذا غلط؛ لأن هـذه الهـاء، هـاء وقف لا تُعرب في حـال من الأحوال إنمـا تدخل؛ لتبين بها حركة ما قبلها)). فمردّ الغلط، تحريك الهاء عنده، لا إسقاطها أو وصلها، وقد كتب ابن يعيش في المفصّل عن هذا، فنقل عن بعض النحاة جواز تحريكها وإثباتها في الوصـل؛ فقال: ((وحقها أن تكون ساكنة، وتحريكها لحنٌ، ونحو ما في إصلاح ابن السكيت من قوله من الرجز:

يا مرحباه بحمار عفراء[5]

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج4، ص159.
[2] ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص96،97.
[3] ينظر: ضمائر الغيبة، فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، 1987م، ص28.
[4] السبعة، ابن مجاهد، ص188،189.
[5] ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج7، ص272.

والشاهد فيه: أن هاء السكت تُرْوى بالضم حينًا، وبالكسر حينًا آخر، وذلك ضرورة، أو لهجة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، والأصل عند البصريين أن تثبت هاء الوقف ساكنة، في الوقف فقط، وإثباتها في الوصل إجراءٌ للوصل مجرى الوقف ضرورة أو لغة كما قلنا عند البصريين، والزمخشري يُخَطيء من يحرَّكها))[1].

وتعددتْ أقوال العلماء فيها، فجاء -أيضًا- عند أبي عمرو الدّاني: ((والقراء والنحويون يستحبون القطع على كل هاء سكت في كتاب الله -عزّ وجل- نحو قوله: {لم يتسنه}، و{ماليه}، و{سلطانيه}، و{ما هيه}، وشبهه؛ لأن الهاء في ذلك إنما جيء بها لمعنى الوقف وقاية للفتحة التي قبلها. ولولا ذلك لم يحتج إليها، ولا جيء بها، وإذا كان ذلك لزم القطع عليها في كل مكان، ومن وصلها من القراء فإنما هو واصل بنية واقف))[2]، أي أنّ الهاءَ في: {اقتدهْ}؛ لبيان حركة الدال التي قبلها، وليست بها إضمار، أي سدت مسد مصدر تقديره: اقتد الاقتداء، فيكون الوقف عليها لبيان حركة الدال قبها[3]، وفيها عند العلماء كلام كثير.

5-همز الياء الأصلية من قوله تعالى:{ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ}:(الأعراف:10)

قرأ السبعة: {مَعَايِشَ}، بغير همز ولم يختلفوا فيه، إلا ما رواه أسيد عن الأعرج وخارجة عن نافع أنهما همزاه[4]، {معائشَ} قال أبو بكر: ((وهو غلط))[5]. ولم يذكر ابن مجاهد-على عادته في أغلب القراءات- منشأ الغلط في هذا الموضع، ولعله سكت للعلم به، فالياء الأصلية لا تُهمز ويكون الهمز في الياء الزائدة، وهذه من القضايا الصرفية الظاهرة؛ وقد وصف النحويون هذه القراءة باللحن، والغلط، والرداءة، جاء عند سيبويه: ((ولم يهمزوا مقاول ومعايش؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل، فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة، وأما قولهم: مصائب بالهمز فإنه (غلط) منهم؛ وذلك أنهم توهموا أنّ مصيبة فعيلة، وإنما هي مفعلة))[6].

---

[1] شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص175.

[2] المكتفي في الوقف والابتداء، أبو عمرو الدّاني، ص68.

[3] ينظر: المكتفي في الوقف والابتداء، أبو عمر الدّاني، ص68.

[4] المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981، ص207.

[5] السبعة، ابن مجاهد، ص278.

[6] الكتاب، سيبويه، ج4، ص355، ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ص87.

وقـال الفرّاء: ((لا تُهمز؛ لأنها مفعِلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، إنّما يُهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل))[1]. وقال الأخفش: ((فالياء غير مهموزة وقد همز بعض القراء وهو رديء؛ لأنهـا ليســت بزائـدة، وإنّمـا يُهْمز ما كان على مثال "مَفاعِل" اذا جاءت الياء زائدة في الواحـد والألف والواو التي تكون الهمزة مكـانهـا نحو "مـدائِن"؛ لأنهـا "فعـايِل"))[2]. ولم يجمع بعض أئمة اللغة في ردّ القراءة فحســب؛ بل نقدوا قارئها، قال المازني: ((فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز، فهي خطأ فلا يلتفت إليها، إنّما أُخذت من نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا))[3].

وأضاف المبرد: ((فأمّا قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنه غلط))[4]، وعزا الزجاج تخطئتها إلى جميع البصريين: ((وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ، وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو صحيفة وصحائف))[5]، ووافق الفارسيّ من سبقه النحاة في تغليطً القراءة: ((معايشَ ممدود مهموز وهذا غلط))[6]، وبالرغم من اتفاق بعض النحاة بالحكم على رد قراءة نافع، وعلى علة الرد، إلا أنها لم تعدم المناصرين، فمنهم من أجتهد لتخّريج القراءة، والدفاع عن صاحبها؛ ومما قاله الفرّاء: ((وربما همزتْ العربُ هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء (أمسلة)؛ شبه بفعيل، وهو مفعل، وقد همزت العرب مصائب وواحدتها مصيبة؛ فشبهت بفعيله؛ لكثرتها في الكلام))[7]. ولفتَ النظرَ السمينُ الحلبي على أنها قراءة جماعة جِلَّة مع نافع، كعثمان وأبي الدرداء ومعاوية وزيد بن علي، والأعمش والأعرج[8]. ودافع أبو حيان عن القراءة، وإن كانت على غيرِ قياس، لثقته برواتها: ((مَعائش بالهمزة وليس بالقياس لكنهم رووهُ وهم ثقات فوجب قبولهُ وشذّ هذا الهمزُ، كما شذّ

---

[1] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص373.
[2] معاني القرآن، الأخفش، ص320.
[3] المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح ابن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، طـــ1، 1954، ص307.
[4] المقتضب، المبرد، ج1، ص123.
[5] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2، ص320.
[6] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج4، ص7.
[7] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص373.
[8] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5، ص259.

في منائر جمع منارة، وكان قياس مناور))[1]. فتُقبل القراءة؛ لأن ثقات قدر رووها ممن لا يجوز الطعن فيهم؛ ففي إشارة لتفضيله الرواية على القياس: ((ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ؛ فوجب قُبولُ ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا))[2]. ومن جهة أخرى خالفتْ الكثير من كلام العرب؛ فأتت على لهجة غير شائعة؛ فلا تبنى عليها قاعدة.

رد ابن مجاهد قراءة نافع؛ لأنها خالفتْ المعلوم من قواعد الصرف، وهذا ما يفسر تخطئة النحاة لها بهذا الشكل، وعلى اختلاف مدارسهم، ومن وجّهها؛ فقد احتج على أنها-ربما- كانت لغة قبيلة ما، فصحيفة وصحائف من كلام العرب، وهي بالمقابل هي ثابتة عن النبي -ﷺ-

6- علة منع الإدغام من قوله تعالى :{فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا}:(الكهف:97)

قال ابن مجاهد: ((كلهم قرأ: {فَمَا اسْطَاعُوا} بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنه قرأ: {فَمَا اسْطّاعُوا}، مشددة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز في العربية، لأنه قد جمع بين السين وهى ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة))[3]. لم يجزْ ابن مجاهد قراءة حمزة بتشديد الطاء، وهذه القراءة متواترة عن النبي -ﷺ- وقد وافق عدد من النحاة ابن مجاهد فيما ذهب إليه.

يضع سيبويه لنفسه ولمدرسته البصرية مبدأً عامًّا حول هذه الظاهرة، فقال: ((وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفُ مثله سواءُ، حرفُ ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته))[4]. واستشهد بعدم جواز التقاء الساكنين: ((وأما قول بعضهم:{ إن الله نِعْمّا يعظكم به}، فحرك العين فليس على لغة من قال: (نعْم) فأسكن العين. ولكنه على لغة من قال: (نِعِم) فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيلٍ، وكسروا كما قالوا لعبٌ[5]، وقال طرفة:

ما أقلتْ قدمٌ ناغلها نِعِمَ الساعُون في الحيِّ الشُّطَرْ[6]

---

[1] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص15.
[2] المصدر السابق، ج5، ص15.
[3] السبعة، ابن مجاهد، ص401.
[4] الكتاب، سيبويه، ج4، ص438.
[5] المصدر السابق، ج4، ص440 .
[6] البيت من بحر الرمل، ديوان طرفة بن العبد، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002م، ص45، خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج3، ص386،.

وقال الزجاج: ((أمّا من قرأ فما اسْطَاعوا-بإدغام السين في الطاء-فلاحنٌ مخطئ، زعم ذلك النحويون، الخليل ويونُس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم، وحُجتُهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين))[1]، وكذلك الأزهري[2]، والعكبري حيث قال: ((ويُقرأ بِتشديدها وهُو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين))[3].

وتتابع انتقاد النحاة للقراءة؛ لأنها خالفتْ قياسًا صوتيًّا، وجاء النقدُ عند ابن عطية: ((وقرأت فرقة بشد الطاء، وفيها تكلف الجمع بين ساكنين، وهي قراءة ضعيفة الوجه))[4]. وقد وردتْ مثل هذه القراءة مثل قوله تعالى: {فَنِعِمَّا هِيَ}: (البقرة:271)، وقوله: {نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ}:(النساء:58)، فسكت في البقرة، والنساء، وخطّأها في الكهف. وخُطئت عند النحاة لعلة خالفتْ القياس الصوتي من قوله: (استطاعوا)، فأُدغم التاء في الطاء، وهما متقاربان، فالتقى الساكنان مع أن الساكن الذي قبل المُدغم ليس بحرف مدّ.

انبرى عدد من العلماء للدفاع عن القراءة، قال سفيان الثوري: ((ما قرأ حمزة من كتاب الله -عزّ وجل- إلاّ بأثر))[5]. وقال ابن خالويه مدافعًا عن القراءة: ((لا عيب عليه؛ لأن القراء قد قرؤوا بالتشديد قوله: { لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ}، فإن قيل: فإن الأصل في الحرف الأول الذي ذكرته الحركة، إنما السكون عارض فقل: إن العرب تشبه الساكن (بالساكن)؛ لاتفاقهما في اللفظ، والدليل على ذلك: أن الأمر للمواجهة مبنّيّ على الوقف والنهى مجزوم بلا، واللفظ بهما سيّان. فالسين في استطاعوا ساكنة، كلام التعريف ومن العرب الفصحاء من يحرّكها فيقول: اللبكة، والأحمر، فجاوز تشبيه السين بهذه اللام، و-أيضًا-، فإنهم يتوهّمون الحركة في الساكن، والسكون في المتحرك))[6].

وعند أبي علي الفارسيّ: ((فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أنّ الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مدّ، ومما يؤكّد ذلك أن سيبويه أنشد:

---

[1] معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص312.
[2] ينظر: معاني القراءات، الأزهري، ج2، ص127.
[3] التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج2، ص862.
[4] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج3، ص544.
[5] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص76.
[6] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص233.

كأنَّه بعد كَلالِ الزَّاجرِ ومَسْحِي مَرُّ عُقابٍ كاسِرِ[1]

والحذف في: ما استطاعوا، والإثبات فيما استطاعوا، كلّ واحد منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه))[2].

والشاهد أنهُ يريد ((ومَسْحِه))، فأدغم الحاء في الهاء بعد أن قَلَبَ الهاء حاء؛ وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين، ويقول ابن الجزري في إجازة التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع: ((والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، قال الحافظ أبو عمرو: ومما يقويّ ذلك ويسوغُه أنّ الساكن الثاني لمّا كان اللسانُ عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعه واحدة صارت بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحركًا، وقد تقدم ذلك في إدغام أبي عمرو، وقراءة أبي جعفر وقالون والبزي وغيرهم، فلا يجوز إنكاره))[3].

وفي توجيه القراءة ودفع الشبهات عنها، احتج بعض علماء التوجيه لالتقاء الساكنين بالحديث النبوي، كابن زنجلة؛ فقال: ((حجة من أسكن قوله -ﷺ- لعمرو بن العاص: "نِعْمّا بالمال الصالح للرجل الصالح[4]"، نعما بفتح النّون وكسر العين، فكسروا النون لكسرة العين ثمّ سكنوا العين؛ هربًا من الاستثقال))[5].

ومن المعلوم أنّ الحديث النبوي الشريف، لم يكن من مصادر الاحتجاج عند النحاة-عدا ابن مالك- فلم يسلم -أيضًا-، من نقدهم، قال الزجاج: ((ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا))[6].

ويقف الدكتور عبد الصبور شاهين في صف القرّاء وينصر قراءة حمزة؛ بأنها لهجة قريش، فهي البيئة التي شاعتْ فيها ظاهرة تجاور الصوامت، وله في ذلك مبررات؛ من أهمها أن لغة قريش تتوارد كثيراً من لغة هذيل، فإن كانت (نِعِم) بلغة هذيل؛ فإن (نِعْم) هي لغة قريش المشهورة، هذا بالإضافة لحديث النبي -ﷺ-: ((نِعْمَّا المال الصالح للرجل الصالح)، فلغة النبي -ﷺ- هي لغة قريش؛ كذلك كون مصادر

---

[1] لم أقف على قائله، من شواهد سيبويه، وورد في الدر المصون، ج7، ص550.
[2] الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، ج5، ص181،182.
[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص316.
[4] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وغيرهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، رقم الحديث177763، ج29، ص299.
[5] حجة القراءات، عبد الرحمن بن زنجلة، ص147.
[6] معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص354.

القراء الذين روى عنهم النطق بالساكنين، هم جميعًا من مكة، فهي مركز القرّاء الحجازين[1]، ومع ما جاء عن العلماء، أنّ القارئ قرأ بها ولم يقولوا كتبها؛ ومعنى ذلك أن الناطق بها يستطيع النطق بالتقاء الساكنين[2] وعليه؛ فالقراءة متواترة من النبي -ﷺ- وهو أفصح العرب، وسُمعت نثرًا وشعرًا.

7- منع همز:{سأقيها} من قوله تعالى: {قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}:(النمل:44)

قرأ القرّاءُ-عدا ابن كثير-قوله تعالى:{سَاقَيْهَا} (النمل:44)، و:{بالسُّوق} (ص:33)، وقوله تعالى:{على سُوقه} (الفتح:29)، قرؤوا في السور الكريمة من غير همز[3]. واختلف الرواة عن ابن كثير بين الهمز وعدمه. يقول ابن مجاهد في ذلك: ((همز ابن كثير وحده: {عَن سَأقيهَا} في راوية أبي الإخريط، و{بالسُّؤق}، و{على سُؤقِه}. قال أبو بكر: ولم يهمز: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ}: (القلم:42). ولا وجه له، وقرأتُ على قُنبل عن النبال: بغير همز، وحدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا البزي، قال: كان وهب يهمز، قال البزي: وأنا لا أهمز من هذا شيئًا، وكذلك ابن فُليح لا يهمز من هذا شيئًا))[4].

يبينّ النصُ لنا اختلافًا بين الرواة عن ابن كثير، ويبينّ -أيضًا- انتقاد ابن مجاهد لقراءة الهمز في هذه المواضع فلا وجه لها، ويوضح ما يريد بعد ذلك في موضع آخر وهو سورة (ص) فكتب فيها: ((قرأ ابن كثير وحده:{بالسُّؤق} بهمز الواو، وقرأ البزّي عنه بغير همز، وقال البزي: سمعت أبا الإخريط يهمزها ويهمز{عَن سَأْقَيْها}، وأنا لا أهمز شيئًا من هذا، وقال على بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: {بالسُّؤوقِ} بواوٍ بعد الهمزة، كذا قال لي عبيد الله بأسناده عن أبي عمرو كذا في أصله، ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب، من قِبَل أن الواو انضمتْ فهُمِزتْ، لانضمامهما والأولى لا وجه لها))[5].

ولعله يقصد بالأولى قوله تعالى:{عَن سَأْقَيْها}، و{بالسُّؤق}، وجاءتْ الأقوالُ في الهمز في هذا الموضع على خلاف بين النحاة والقرّاء، فأبو منصور الأزهري لا يرى وجهًا لها: ((روى قُنبل عن ابن

---

[1] ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م، ص407،408.

[2] التعليل الصوتي لما أشكل في القراءات القرآنية، زيد القراله، بحث مخطوط، وغير منشور.

[3] ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص(482،553،605).

[4] المصدر السابق، ص483.

[5] المصدر السابق، ص553،554.

كثير(سَـــأقيْها) بـالهمز. لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير في همز(ســـاقيها)، وهو وهْمٌ. فإياك وهمزه، فـإنـه ليس من بـاب الهمز))[1]، كـذلـك قولـه تعـالى: {بـالسُّـــؤق}[2]:(ص:33)، وقولـه تعـالى:{على سُؤقه}[3]:(الفتح:29)، فعدّهما وهمًا.

ونجـد لهـذه القراءة وجهًـا عنـد ابن خالويه، فاحتج لها بأن العرب تشـــبهه ما لا يهمز بما يهمز، فتهمزه تشـــبيهًـا به، وكذلك أن العرب تُبدل من الهمز حروف المد واللين، فأبدل ابن كثير من حروف المد واللين همزة تشبيهًا بذلك[4].

وحاول الفارسيّ الخروج بوجه للقراءة، بعد ما نظر فيها جميعًا في سورة النمل، فكتب فيها: ((أما الهمز في سـاقيها و(ساق)، فلا وجه له، وأما (على سؤقه) و(بالسّوق) فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضـمة، قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي))[5]. ثم قال في موضـع آخر معللًا الهمز: ((وأماّ ما يروى عن ابن كثير من همز (سـأقيها)، فوجه الشبه فيه أن من قال: سؤق، في جمع ساق، فكان مثل: لابة ولوب، ودار ودور، وكان(سؤق) كحول وحؤول، وجاز الهمز في الجمع على القولين))[6].

ونظر ابن جني في هذه المســألة، وتناولها في خصــائصــه تحت باب (شــواذ الهمز)، وقد علّل لها بتنزيل الألف منزلة المتحرك، على الحركة التي قبله؛ وإذا تحركتْ الألف، صارتْ همزة، حيث يرى أنّ ((ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في بأز وسأق وتأبل ونحو ذلك إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطًا هكذا من غير مسكة، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصــير لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هي في الألف نفســـهـا. فـالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة، ومن ذلك قراءة أيوب السختياني: (غير المغضوب عليهم ولا الضألين)[7].

---

[1] معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص241.
[2] ينظر: المصدر السابق، ج2، ص327.
[3] ينظر: المصدر السابق، ج3، ص23.
[4] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص272.
[5] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج5، ص391،392.
[6] المصدر السابق، ج5، ص392.
[7] الخصائص، ابن جني، ج3، ص149.

ويهمنا التفريق بين موضعين بهمز الألف؛ فهناك الألف المهموزة المتبوعة بساكن، وهو الموضع الأول. ومنه قراءة السختياني، وينقل ابن جنى في المحتسب أصل الهمزة في الآية الكريمة: ((بدل من المدة لالتقاء الساكنين، فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى وأدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان: الألف واللام الأولى المدغمة فزيد في مدة الألف، واعتمدت وطأة المد، فكان ذلك نحوًا من تحريك الألف؛ وذلك أن الحرف يزيد صوتًا بحركاته كما يزيد الألف بإشباع مدته))[1].

والموضع الثاني، همز الألف المتبوعة بمتحرك؛ وعليها قراءة ابن كثير. ومنها ما جاء بالشعر، وما قالهُ العجاج من أنه كان يهمز: العأم، والخأتم، في شعره:

مُبَارِكُ للأنْبياءِ خَأْتَم فَخِنْدف هامةُ هذا العأمِ

نخلص مما تقدم إلى أن قراءة ابن كثير بهمز: {سأقيها}، و{بالسُّؤق}، وجدتْ من يحتج لها بين القرّاءِ والنحاة، فلم ينفرد بها ابن كثير؛ فهي قراءة أيوب السختياني، وذهب النحاة -أيضًا- إلى توجيه القراءة، ولو كانت على غير قياس، وهذا ما وجدناه عند ابن جني، وهي لهجة من لهجات العرب.

8- منع الإشمام في الوصل من قوله تعالى:{ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}:(العصر:3)

قال ابن مجاهد: ((حدثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو عمرو: {بِالصَّبرِ}، يُشِمُّ الباء شيئًا من الجر ولا يشبع، قال أبو بكر بن مجاهد: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء))[2].

وهي من القراءات التي تعتمد على أداء القارئ، ومنشأ النقد فيها إشمام الباء شيئًا من الجر، يؤدي إلى كسرـ الباء وحقها السكون، ولا يكون هذا إلّا في الوقف صحيحا كما ذكر ابن مجاهد. وأحوال الحرية الإعرابية بين الوصل والوقف عديدة، وكانتْ حديث النحاة منذ القدمِ، فنجدها حاضرة عند سيبويه؛ فحددها على أربعة أضرب عند حديثه في باب (الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل التي تلحقها زيادة في الوقف)[3].

---

[1] المحتسب، ابن جني، ج1، ص46.
[2] السبعة، ابن مجاهد، ص696.
[3] الكتاب، سيبويه، ج 4، ص170،171.

وهـذه الحالات في الوقف؛ وهي نتيجة حتمية وطبيعة لقواعد العربية؛ في عدم جواز الوقف على متحرك، وقبل الشرـوع في تناول قراءة أبي عمرو بن العلاء، لا بد لنا من النظر في المصـطلحات ومفاهيمها. وهي مصــطلحات متعلقة بعلم القراءات، ولها أهمية كبيرة، تنعكس على فهم النص القرآني وتفســيره، و- أيضًـا- على بنية اللفظ وتركيبة، وعلى مخارج الأصـوات. ومن أهم هذه المصطلحات، الإشمام، والاختلاس، والإشباع، والإمالة والتليين والتمكين، وجميعها وردتْ في كتاب السبعة[1].

فـالإشــمام لغـة، جـاء عند ابن منظور: ((شــاممت فلانًا إذا قاربته وتعرفت ما عنده بالاختيار والكشف وهي مفاعلة من الشم، وشامت العدو إذا دنوت منهم حتى يروك وتراهم، والشمم: الدنو))[2].

وجاء عند الخليل بن أحمد: ((الشـم من قولك: شـممت الشيـء أشـمّه، ومنه التشمّم كما تشمم البهيمة إذا التمسـت رعيا، والمشـامّة: المفاعلة من الشم، في قولك شامت العدو يعنى الدنو))[3]. فهو عبارة عن ضـم الشـفتين من غير صـوت بعيد النطق بالحرف الأخير ساكنًا؛ ولذلك إن الإشمام عند اللغويين ليس بصـوت، وإنما تهيئة العضـو لإخراج الصـوت[4]، وعليه فقد يدركه الأعمى بالتعلم بأن يضم شفتيه إذا وقف على حرف الحرف، ولا يكون الإشمام إلا في الرفع، لا في الجر والنصب. ويعلل سيبويه لذلك؛ ((وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم، وأما الإشـمام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأذن))[5].

وبالعودة للآية الكريمة من قوله تعالى:{وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}، وتخطئة ابن مجاهد لقراءة أبي عمرو بن العلاء، لإشـمامه الباء شـيئًا من الكسرـ؛ وحقها السكون، أنكر أبو منصور الأزهري هذه القراءة، فقال عند تنـاولهـا: ((يُشــم البـاء جرَّه، كان هذا من اختلاس أبي عمرو ولم يروَ هذا لأبي عمرو والقراء يســكنون الباء))[6].

---

[1] ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد عرضًا ودراسةً، أحمد بن سعد المطيري، ص(233،234،235).

[2] لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص326.

[3] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السـامرائي، دار الرشـيد للنشرـ بغداد، 1982م، ج6، ص223.

[4] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، صـ169، أثر القراءات، عبد الصبور شاهين، ص370.

[5] الكتاب، سيبويه، ج4، ص171.

[6] معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج3، ص161.

وكتب الفارسيّ: ((أما إشمام أبي عمرو الباء الكسر فهو مما يجوز في الوقف ولا يكون في الوصل إلا على إجراء الوصل مجرى الوقف ولا يكون في القراءة))[1]. وذهب ابن خالويه لقراءة أبي عمرو وأطلق -أيضًا-: ((نقل حركة الراء إلى الباء يحتاج إلى أن يأتي ببعض الحركة في الوقف، ولا إلى أن يُسكن فيجمع بين ساكنين، وذلك لغة شائعة وليست بشاذة، بل مستفيضة، وذلك دلالة على الإعراب، وانفصال من التقاء الساكنين، وتأدية حق الموقوف عليه من السكون))[2]. وعند ابن عطية -أيضًا-: ((وروي عن أبي عمرو: (بالصبر) بكسر الباء إشماما، وهذا -أيضًا- لا يكون إلا في الوقف))[3].

فربما كان اعتراض ابن مجاهد على القراءة، اعتراضًا مشروطًا؛ لأنه اشترط الوقف، واعتراضه دليل على أن أبا حاتم ربما أراد الوصل، فلو كان يريد الوقف لما ذكر المسألة من الأصل، ومنه ما نقله ابن مجاهد من السورة نفسها، في قراءة سلام أبي المنذر الكوفي، أنه قرأ: {وَالْعصِرِ}، بكسر الصاد، قال ابن مجاهد عنها: ((وهذا لا يجوز إلا في الوقف، لأنه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكن الراء))[4].

ويفرّق مكي بن أبي طالب بين مفهومي الإشمام والروم عند البصريين والكوفيين: ((والإشمام لا يكون إلاّ في حرف ساكن؛ نحو إشمامك ضمة الدال من: (نعبد) بعد إسكانها، وإشمامك ضمة النون الأولى من: (تأمنُّا) وهي ساكنة؛ لأنّ أول المدغم لا يكون إلاّ ساكنًا، فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك، فهو في الحقيقة روم؛ لأنّه لا يُسمع، نحو ترجمتهم الإشمام في: ((سِئت، وقِيل)) وشبهه، هذا إشمام لا يسمع، فهو كالروم، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يترجمون عن الإشمام الذي لا يسمع بالروم، ويترجمون عن الروم الذي لا يُسمع بالإشمام الذي لا يسمع فكأن الروم عندهم من قولك: رُمت فعل كذا، وأنت لم تفعله، والإشمام من قولك: شممت كذا، إذا وجدت ريحه))[5]. وبالعودة للآية الكريمة؛ فالأولى أن يكون ما جاء في صوت الباء هو اختلاس؛ وهو نطق بعض الحركة، قال الأزهري: ((يُشم الباء جرَّة، كان هذا من اختلاس أبي عمرو ولم يروَ هذا لأبي عمرو والقراء يسكنون الباء))[6].

---

[1] الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج6، ص439.
[2] إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ص179.
[3] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج5، ص520.
[4] السبعة، ابن مجاهد، ص696.
[5] الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب، ج1، ص122،123.
[6] معاني القراءات، الأزهري، ج3، ص161.

الخاتمة:

ألّف ابن مجاهد كتابه السبعة في بداية القرن الرابع، ويُعدّ الكتاب عملًا عظيمًا؛ فما رصده واستودعه لقراءات القرّاء السبعة الذين اختار قراءاتهم، مستوعبًا رواياتها، وضبطها، وطرقها، وتحريرها، بعد ما وصلتْ قبله إلى خمسين قراءة، يُعدّ خدمة جليلة لكتاب الله تعالى. وقد انقسمتْ القراءات القرآنية مع ظهور الكتاب إلى متواترة وشاذة؛ فأركان القراءة التي لا يمكن ردّها -هي نفسها التي اعتمدها ابن مجاهد في اختيار القراءات-، وهي التواتر، ومطابقة المصحف العثماني، وموافقة العربية لو بوجه.

وفيما يأتي أهم النتائج التي أسفرتْ عنها دراسة منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها:

1- احتج ابن مجاهد للقراءات وبيّن أوجه تخريجها، وقد اعتمد -في أغلب تلك الاحتجاجات- الجانب اللغوي على الرغم من قلة حروف التوجيه لديه بعد سورة الفاتحة.

2- انتقد ابن مجاهد القراءات القرآنية في كتابه ووصفها(خطأ)، و(غلط)، و(لحن)، و(الرداءة)، و(لا يجوز)، و(ليس من العربية بشيء)، على الرغم من تأكيده بأنّ القراءة سنة لا تُخالف.

3- غالبًا ما كان يُحكم على قراءة بالغلط، دون أن يشير إلى موطن الغلط فيها؛ فأغلب مآخذه كان منصبًا على الرواية لعدم ثبوتها عنده.

4- تأثر ابن مجاهد بالمنهج الكوفي، ويمكننا التدليل على نزعته الكوفية بالآتي:

أ- الأحكام النحويّة: انتصر ابن مجاهد للمنهج الكوفي في كثير من القضايا التي عرضها في كتابه، فمثلًا؛ في قوله تعالى:{ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}:(الفاتحة:7) كتب ابن مجاهد: ((وقد قال الأخفش نصب (غير) على الاستثناء، وهذا غلط)). لم يخطِّئ ابن مجاهد قراءة الخفض؛ بل خطَّأ التعليل. فالكوفيون منعوا الاستثناء المنقطع على عكس البصريين، وفي قوله تعالى:{إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (1) اللَّهِ}:(إبراهيم:2) تقدمت الصفة في قوله: {الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}. على الموصوف لفظ الجلالة، فوجَّه ابن مجاهد: {اللَّهِ} بدلًا، والبصريون منعوا هذا التقدم وأجازه الكوفيون.

وأيضًا مما يدل على تأثر ابن مجاهد بالكوفيين، ما جاء بحديثه في سورة البقرة: {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}: (البقرة:117)، خطَّأ ابن مجاهد قراءة ابن عامر (فيكون) بالنصب، وهو أقرب لمنهج الكوفيين؛ فلماّ ذهبوا لنصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وفي الآية الكريمة: {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}: (البقرة:117)، وُجد اللفظ بصورة أمر؛ وليس أمرًا، لذلك قام ابن مجاهد بتخطئة القراءة.

ب-المصـــطلحات النحويّة: وردتْ عند ابن مجاهد عدد من المصـــطلحات الكوفية، فمثلا، المكني[1]، ويقابله الضـمير عند البصرـيين، والتكرير[2] ويقابله البدل عند البصرـيين، والنعت[3]، وما لم يسـم فاعلة[4]، والخفض[5]، والإجراء[6].

ج-البيئـة: كانت بغداد ملتقى النحاة والعلماء والشـــعراء، ففيها دار الخلافة وبيت الحكمة، ولا عجب أن يتوافد عليها العلماء والنحاة وأعلام مدرسـتي البصرـة والكوفة، ولعّل هذا الالتقاء ساهم في تشكيل النحو البغداديّ كما دلّت دراسـات المعاصرين مثل خديجة الحديثي، وشوقي ضيف، وإبراهيم السامرائي، إلّا أن ابن مجـاهـد تـأثّر بالمنهج الكوفي، ولم يجمع بين المذهبين، وهذا ما ذكره محقق الكتاب -رحمه الله- عند تأثّر ابن مجاهد بأساتذته الكوفيين.

5- صنّف أكثر أهل العلم ابن مجاهد ضمن المشتغلين بالقراءات وعلومها، فقوته ومكانته في علم القراءات ليست على مكانته نفسها في اللغة والنحو؛ لذلك قبلوا روايته لثقته وعدالته.

---

[1] **ينظر: السبعة، ص111.**

[2] **ينظر: المصدر السابق ص112.**

[3] **ينظر: المصدر السابق ص122 وتقابله الصفة عند البصريين.**

[4] **ينظر: المصدر السابق ص 157، ويقابله المبني للمجهول عند البصريين.**

[5] **ينظر: المصدر السابق، ص362، يقابله الجر عند البصريين .**

[6] **ينظر: المصدر السابق، ص480، ويقابه التنوين عند البصريين .**

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطابع مكتبة نهضة مصر.

إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت 1349هـ)، دليل الحيران على مورد الظمآن، دار الحديث، القاهرة.

إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، (1988م).

ابن أبي دواد، كتاب المصاحف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، (1405هـ).

أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، شوقي ضيف، كتاب السبعة في القراءات، دار المعارف، الطبعة الرابعة، مصر.

أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت749هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، الطبعة الأولى ، أبو ظبي (1423هـ).

الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق:(رمزي منير بعلبكي)، دار العلم للملايين، بيروت(1987م).

الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر ، فهرسه ما رواه ابن خير عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، مطبعة قومش، الطبعة الثانية، سرقسطة، (1997م).

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق (سبيع حمزة حاكيمي)، مجمع اللغة العربية – دمشق(1981).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، (2003).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت577هـ)، تحقيق (طه عبد الحميد طه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1980م).

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق (صدقي محمد جميل)، دار الفكر، بيروت، لبنان(1420هـ)

ابن باذش، أحمد بن علي بن أحمد المعروف (ت540هـ)، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث.

البغدادي، أبو عُبيد القاسم بن سّلام بن عبد الله ، فضائل القرآن للقاسم بن سلّام، تحقيق (مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين)، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، دمشق، (1995).

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق (بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت (2002م).

البغدادي، لأبي بكر أحمد بن ثابت، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، تصحيح ومراجعة عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية(1985م).

بوخلخال، عبد الله، الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، (2000م).

ابن تيمية، تقي الدين ، مجموع فتاوى ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة القرآن(1995م).

الثعلبي، أحمد بن محمد إبراهيم ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق (محمد بن عاشور)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (2002م)

الجابري، محمد طه ، تاريخ النقد الأدبي والمذاهب الأدبية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت(1982م).

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق (محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت (1992م).

الحديثي، خديجة ، المدراس النحوية، دار الأمل، اربد، الأردن(2001م) .

الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، مطابع مقهوي، الكويت(1974م).

أبو حسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق (هدى محمود قراعة) مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، (1990م).

الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، كتاب الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، تحقيق (سليمان بن حمد الصقري)، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.

الحسين بن أحمد بن خالويه(ت 370هـ)، المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة.

الحموي الحلبي، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا ، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق (عبد الكريم بن محمد الحسن بكار)، دار القلم، دمشق(1986م).

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق رجب عثمان محمد)، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى مصر، (1998م).

بن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، دار الشروق، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، (1401هـ).

بن خالويه، عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، (1992م).

َخاويّ، علم الدين عَليّ بن محمد ، تحقيق (مروان العطيَّة، محسن خرابة)، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، بيروت، (1997م).

الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو (ت444هـ)، الأحرف السبعة للقرآن تحقيق

الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو (ت444هـ)، الأرجوزة المُنبهة على أسماء القُراء والرُواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات تحقيق(الجزائري) دار المغني، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية (1999م)،

الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت 444هـ)، جامع البيان في القراءات السبع، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة الشارقة، الامارات، (2007م)

الدينوري، محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق (إبراهيم شمس الدين) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ديوان المثقب العبدي، شرح (حسن كامل الصيرفي)، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية(1971م).

ديوان النابغة الجعدي، تحقيق (واضح الصمد)، دار صادر، الطبعة الأولى(1998م).

ديوان النابغة الذبياني، شرح (عباس عبد الستار)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت- لبنان، (1996م).

ديوان جرير، تحقيق (عمر فاروق الطباع)، دار بيروت للطباعة والنشر(1986).

ديوان ذي الرمة، شرح (أبي نصر الباهلي)، تحقيق (عبد القدوس أبو صالح) مؤسسة الإيمان، الطبعة الأولى، جدة، (1982م).

ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح (على حسن فاعور)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1988م).

ديوان شعر مسكين الدارمي، تحقيق (كارين صادر)، دار صارد، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، (2000م).

ديوان طرفة بن العبد، شرح (مهدي محمد ناصر الدين)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت (2002م) .

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق (عمر عبد السلام التدمري)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية(1993م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، (1985م).

ذي الأصبع، جمع وتحقيق (عبد الوهاب محمد العدواني، محمد الدليمي)، مطبعة الجمهور، الموصل، العراق(1973م).

الرومي الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (ت626هـ)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق (إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، (1993م).

الزبيدي، سعيد جاسم ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمّان، (1997م).

أبو زرعة ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (ت 403هـ)، حجة القراءات، تحقيق (سعيد الأفغاني) دار الرسالة.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق (محمد أبو الفضل)، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، (1957م).

الزركلي الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي (ت1396هـ)، الأعلام، دار العلم(2009م).

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (ت 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق (أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي) دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى، مصر.

ابن زكي القضاعي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين (ت 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق (بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، (1980م).

الزمخشري، محمد بن عمرو بن أحمد (ت538هـ)، أساس البلاغة تحقيق:

(محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1998م).

أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق د محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت.

زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق (يوسف الشيخ محمد)، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة، صيدا ، (1999م).

السامرائي، إبراهيم ، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، الطبعة الأولى(1987).

السراج ، محمد بن السري بن سهل النحوي (ت316هـ)، الأصول في النحو تحقيق (عبدالحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

سليمان بن أحمد الشامي أبي القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق (حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، القاهرة (1994م).

السندي، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور ، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية، الطبعة الأولى(1415هـ).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الكتاب، (ت180هـ) مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، (1988م).

سيسي، عبد الباقي ، قواعد نقد القراءات القرآنية، دار كنوز أشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السيوطي ، عبد الرحمن أبو بكر جلال الدين (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب(1974م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، المزهر في اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولي، محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت .

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق (حمدي الدمرداش)، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى البا (2004م).

الشافعي، محمد بن علي الصبان (ت 1206هـــ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1997م).

شــاهين، عبد الصــبور ، أثر القراءات في الأصــوات والنحو العربي مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، (1987م).

الشايب، أحمد ، أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية (2006م).

شــلبي، عبد الفتاح إســماعيل ، المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، مكتبه وهبة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833 هـــ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق (علي محمد الضباع)، المطبعة التجارية الكبرى.

شــمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوســف (ت 833هـــ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية.

شــمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوســف (ت 833هـــ)، منجد المقرئين ومرشــد الطالبين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى(1999م).

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـــ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1997م).

شــمس الــدين أحــمــد بــن مــحــمــد بــن إبــراهــيــم بــن أبي بــكــر ابــن خــلــكــان الــبرمــكي الإربلي (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تحقيق (إحسان عباس)، دار صادر، بيروت.

شــهاب الدين، أحمد بن يوســف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـــ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق (أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق.

صــغير، محمود أحمد ، القراءات الشــاذة وتوجيهها النحوي، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى، دمشــق، (1999م).

صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت 764هـــ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت (2000م).

ضيف، شوقي المدراس النحوية، دار المعارف، الطبعة السابعة.

أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق (عبد الحميد هنداوي)، المكتبة التوفيقية، مصر.

عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، (1985م).

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق(إبراهيم السامرائي)، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وغيرهم، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت(1421هـ).

أبو عبد الله نصر بن علي الشيرازي أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (2009م).

عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، (1408هـ).

عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدّاني (ت 444هـ)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق (محمد الصادق قمحاوي)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدّاني محيي الدين عبد الرحمن رمضان، المكتفى في الوقف والابتداء، دار عمار، الطبعة الأولى(2001م).

عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، طبقات الفقهاء الشافعية، محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت، (1992م).

ابن عساكر، علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت571 هـ)، تاريخ دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العسقلاني، أحمد بن على ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق (محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب)، دار الريان للتراث(1986م)

عضيمة، محمد عبد الخالق (ت 1404 هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير محمود محمد شاكر، دار الحديث القاهرة.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق (علي محمد البجاوي)، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1998م).

أبو عمرو الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت 444هـ)، التيسير في القراءات السبع، تحقيق (اوتوتريزل)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت، (1984م).

غلبون، أبو الطيب عبد المنعم، الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة تحقيق (باسم السيد، جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن للعسكريين)، الطبعة الأولى(1432هـ).

الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق (بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي)، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية، بيروت (1993م).

أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات وال-أيضًا-ح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية(1999م).

أبو فداء، عماد الدين إسماعيل بن عمر، ابن كثير، فضائل القرآن، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت، (1987م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، العين، تحقيق (مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي)، سلسلة المعاجم والفهارس.

أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي المعروف بابن النديم، (ت 438هـ)، الفهرست، تحقيق (إبراهيم رمضان)، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، (1997م).

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع(2000م).

أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت 665هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق (طيار آلتي قولاج) دار صادر، بيروت(1975م).

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت671هـ) ، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق (أحمد البردوني وإبراهيم أطفش)، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، (1964م).

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر ، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق مركز الدراسات الإسلامية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.

القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت646هـ)، إنباة الرواة على أنباء النحاة، المكتبة العنصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1424هـ).

القيرواني، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر

مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة.

محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، (1991م).

محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني، الإنتصار لصحة نقل القرآن، تحقيق (محمد عصام القضاة) دار الفتح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى(2001م)

محمد بن مكرم بن علي بن منظور، لسان العرب، دار الصادر، الطبعة الثالثة. بيروت،

محمد سالم محيسن، في رحاب القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر(1400هـ).

محمد، أحمد سعد ، كلية التربية، التوجية البلاغي للقراءات القرآنية، جامعة عين شمس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (1997).

محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، (1407هـ).

محيسن، محمد محمد سالم (ت 1422هـ)، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت (1992م).

المرادي المصري المالكي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق (عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر العربي، الطبعة الأولي(2008م).

المطيري، أحمد بن سعد بن حسين، لكرسي القرآن، كتاب السبعة لابن مجاهد عرضًا ودراسة، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى(1436هـ).

مُغلطاي، علاء الدين، اكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق (عادل بن محمد)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، (2001م).

المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة(ت665هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

مكي بن أبي طالب(ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق (محي الدين رمضان)، مؤسسة الرسالة(1987).

المنتوري، أبو عبد الله محمد بن عبدا لملك ، شرح الدُرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، تحقيق (الصديقي سيدي فوزي) مطبعة النجاح الجديدة(2001م).

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى(1954م).

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (2000م).

النحاس، أحمد بن محمد (ت 338هـ)، معاني القرآن، تحقيق (محمد علي الصابوني) جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، (1409هـ).

الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق (محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت (2001م).

يوسف بن هشام، عبد الله بن يوسف أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك، تحقيق (يوسف الشيخ البقاعي)، دار الفكر للطباعة والنشر.

الدوريات:

أحمد، السالم محمد محمود ، القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه السبعة عرض ودراسة، مركز تفسير للدراسات القرآنية، تاريخ النشر:5 /2012/12م.

الأنصاري، أحمد مكي ، سيبويه في الميزان، مجلة مجمع اللغة العربية، جزء(34)، القاهرة، (1974م).
بلحاج، المبروك أحمد ، موقف اللغويين من القراءات القرآنية، المؤتمر الدولي الأول (بيروت)، جامعة طرابلس، ليبيا، اذار (2012).
حمدان، أكرم على ، كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني(2006م).
درويش، محسن هاشم ، موقف الفرّاء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، العدد السابع والعشرون، ربيع الآخر 1425، دبي، الإمارات العربية المتحدة، يونيو(2004م) .
السيف، محمد بن إبراهيم، مآخذ ابن مجاهد على قراءات السبعة بين الرواية وقياس العربية، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، العدد2، مجلد2، رجب(1430هـ)
الشايب، فوزي ، ضمائر الغيبة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت(11987م).
الصفدي، تهاني بنت محمد سليم، الفعل المضارع في شواهد سيبويه القرآنية بين النحاة والقراء، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، عدد(21) سنة النشر(1436هـ).
عبد المجيد، أبو السعيد محمد ، التجديد، موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض، المجلد السادس عشر، العدد الثاني والثلاثون(2012م).
عبد النبي، حبيب عبد الله -ﷺ-، حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد(14) سنة النشر(2012).
القرالّه، زيد ، الحذف الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية في حذف الصوامت وأصوات المد واللين، مجلة الآداب، جامعة منسوري قسطنية، حزيران، الجزائر، (2009م).
الرسائل الجامعية:
شنتوف، امنة ، الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيّات دراسة وصفية وظيفية، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر(2010م).
على بن محمد بن سعيد الزهراني، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعا ودراسة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية(2000م).
المذهان، صالح فليح زعل ، صرف الممنوع من الصرف، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، أيار(2010م).

Ibn Mujahed Methodology between Directing Quranic Readings and criticizing it

Submitted by

Abdelaziz Ayesh al-inizi

Supervisor

Prof. Zaid Al-qaraleh

Abstract

This study is investigating the methodology of Ibn Mujahed in directing Quranic readings and criticizing it, in hid book the seventh supported by grammar books, reading books, bibliographies and poetry books such as: Sibawayh Book (died: 180H), Quran meanings of Fara'a (died; 207H), Quran meaning of Akhfash (died:215H), Quran meaning and expression of Zajaj (died: 311), Clarification in Quran Expression as we as justice in differences issues of Abu Barkat Alanbari (died557H).

The study is divdied into an introduction, three chapters and a conclusion; as follows:

The first chapter contained three titles, the first was about the meaning of criticizing in language and idioms, the second followed the reading criticizing phenomenon since the prophet- peace be upon him- till Ibn Mujahed time. Meanwhile, the third chapter discussed Ibn Mujahed's affected by other criticizers.

The second chapter contained two titles; the first was about the emergence of directing Quranic readings, while, the second was about Ibn Mujaheds' direction of Quranic readings within two sub-titles: grammatical directing and phonetic as well as morphologic directing .

Furthermore, the third chapter was devoted to the phenomenon of criticizing Quranic readings of Ibn Mujahed within two titles, the first criticizing Quranic readings grammatically and criticizing Quranic readings phonetically as well as morphologically.

The conclusion contained the most important findings and the effect of Ibn Mujahed between schools and scholars explaining his tendency to Kofi School in its direction and criticism.